الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

الموضوع

دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

إعداد الطالبة:
عقاقنة ليلى

الأستاذة المشرفة:
حوحو حسينة

رقم التسجيل:	...../2013
تاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي: 2012-2013

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

بِسمِ اللهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَالُواْ سُبحَانَكَ لَا عِلمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ العَلِيمُ الحَكِيمُ﴾

سورة البقرة الآية﴿32﴾

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الإهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك .

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى أبي و أمي حفظهما الله . والى أختي و أخواتي .

إلى كل معلمي و أساتذتي عرفانا بجميلهم و حسن بذلهم.

إلى زملائي وزميلاتي في العمل .

إلى زملائي وزميلاتي من الدفعة المتخرجة .

إلى جميع الأصدقاء.

عقاقنة ليلى

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

التشكر

بعد شكر الله تعالى الذي وهبني نعمة العلم، ووفقني في انجاز هذه المذكرة ،لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص شكري و امتناني للأستاذة المشرفة الدكتورة "حوحو حسينة " و الأستاذ الدكتور "غوفي عبد الحميد "اللذان تفضلا بالإشراف على هذا البحث.و أبقى مدينا لهما بالكثير من الأفكار و المعلومات ،بالإضافة إلى نصائحهما و ارشد اتهما القيمة .

كما اشكر الأستاذ "رحماني موسى" على كل ما قدمه لي من مساعدة.

وكل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب ومن بعيد في انجاز هذا البحث المتواضع .

عقاقنة ليلى

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ملخص الدراسة:

يندرج هذا البحث ضمن السياسات الاقتصادية الكلية . والذي عرضنا فيه دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري.

من خلال دراسة هيكل الميزان التجاري الجزائري لمعرفة مكانة الصادرات غير النفطية ، و الوقوف على أهم الاستراتجيات التي تبنتها الجزائر لتنمية صادراتها غير النفطية، من خلال الاستثمار في مجالات مختلفة منها القطاع الزراعي و الصناعي و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك بإدخال العديد من الإصلاحات و البرامج التنموية، بغية الرقي بهذه القطاعات لتحقيق التنمية المرجوة، باعتبارها من أهم المجالات المساهمة في زيادة الإنتاج، و الرفع من تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية و التقليل من التبعية النفطية .

ومن هذا المنطلق تحاول دراستنا هذه الإجابة على الإشكالية التالية :

كيف يمكن للصادرات غير النفطية لتحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري ؟

وقد تم التوصل في هذا البحث إلى العديد من النتائج، ولعل أبرزها هي أن الصادرات غير النفطية للجزائر لا تزال مساهمتها ضعيفة مقارنة بالصادرات النفطية . أي أن الإستراتجية التي تبنتها الجزائر لم تصل بعد إلى تحقيق الهدف المرجو منها، و المتمثل في تنمية الصادرات غير النفطية .

الكلمات المفتاحية الصادرات غير النفطية ، الميزان التجاري ،الصادرات النفطية ،إستراتجية تنمية الصادرات ، الاقتصاد الجزائري .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

Résumé :

Cette recherché s'intéresse aux politiques commercial complètes, dans la quelle on a exposé le rôle des « exportations non pétrolières dans la réalisation un plus dans la balance commerciale algérien ».

Donc on a fait une étude squelettique de la balance commerciale algérienne. pour connaitre l'importance exportations non pétrolières ,et pour savoir les stratégies les plus importantes que l'Algérie a employé afin de développer ses exportations non pétrolières ,et cela partir de l'investissement dans la différents domaines tels que l'agri culture , le purisme et les entreprises moyennes et petites .de plus application de moreaux techniques ,et programmes progressifs permet la progression de tous ces domaines sont des secteurs les plus nécessaires qui permettent , l'augmentation de la production d'une part augmente

Concurrence des produits algériens, dan les marchés extérieurs d'une autre part.

Aussi elle diminue la dépendance pétrolières .Et a partir de cette logique notre recherche tente dé répondre a la problématique suivant :

Comment les exportations algériennes permutent elles de de réaliser un plus dans la balance commerciale algériennes ?

Dans cette recherche on est arrivé a des résultats nombreux, mais le plus remarquable parmi le quels c'est que le fourni cément exportations non pétrolières de l'Algérie reste encore faible par rapport aux exportations pétrolières .

ceste a dire :le stratégies que l'Algérie a appliqué n'arrivent pas encore a réaliser le but recherché qui est le développement des exportations non pétrolières .

les mot clé :

exportations non pétrolières , balance commercial, exportations pétrolières , stratégies promotion exportations, l'économie Algérien

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فهرس المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الإهداء	I
التشكر	II
الملخص باللغة العربية	III
الملخص باللغة الأجنبية	V
فهرس المحتويات	VI
قائمة الجداول	IX
قائمة الأشكال	XI
المقدمة العامة	أ_خ
الفصل الاول : الأسس النظرية للتصديرو الميزان التجار ي	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير	3
المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته	3
المطلب الثاني: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	4
المطلب الثالث: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي	6
المبحث الثاني : الإطار النظري للميزان التجاري	8
المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري	8
المطلب الثاني: ماهية ميزان المدفوعات	10
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وسياسات إعادة توازنه	18
المبحث الثالث : الصادرات بالميزان التجاري في ظل النظرية المفسرة للتجارة الخارجية	23

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الأول: النظرية النيوكلاسكية	23
المطلب الثاني: النظرية الحديثة	31
المطلب الثالث: الآثار الناتجة عن عدم استقرار الصادرات على الميزان التجاري:	33
خلاصة الفصل الأول	35
الفصل الثاني: دراسة الصادرات و الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012	
تمهيد	37
المبحث الأول: دراسة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013	38
المطلب الأول: الإمكانيات الطبيعية والبشرية و البنية التحتية للاقتصاد الجزائري	38
المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000. 2012	41
المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر	45
المبحث الثاني : دراسة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012.	47
المطلب الأول: الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012	47
المطلب الثاني: الهيكل السلعي المبادلات التجارية الجزائرية	49
المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة2000-2012	54
المبحث الثالث : انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة لاورو جزائرية على الميزان التجاري	63
المطلب الأول: إسقاط نظريات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري	63
المطلب الثاني:: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية	65
المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري	68
المطلب الرابع : انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري	70
خلاصة الفصل الثاني	72
الفصل الثالث: إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية و دورها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري	

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد	74
المبحث الأول: إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر	75
المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات الغير النفطية	75
المطلب الثاني:: هيكل حوافز التصدير في الجزائر	79
المبحث الثاني : مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات	87
المطلب الأول: أثير الصادرات غير النفطية على الميزان التجاري	87
المطلب الثاني: مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر	90
المبحث الثالث : المحاور الإستراتجية المقترحة لتنمية الصادرات غير النفطية	111
المطلب الأول: سبل تفعيل إنتاج القطاع الزراعي ودوره في تنمية الصادرات غير النفطية	111
المطلب الثاني: سبل تفعيل إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية صادرات غير النفطية:	115
المطلب الثالث: سبل ترقية المنتجات السياحية الجزائرية و دورها في تنمية صادراتها:	116
خلاصة الفصل الثالث	119
الخاتمة	120
قائمة المراجع	125

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة الجداول

رقم الشكل	عنوان الجدول	الصفحة
1_1	يمثل عناصر الإنتاج المتوفرة في ثلاث دول الخليج– الجزائر– مصر	27
2_1	يمثل التبادل التجاري (استيراد وتصدير) بين الجزائر ومصر ودول الخليج حسب نظرية هكشير– أولين.	28
1_2	تطور اجمالي صادرات النفط و الغاز في الجزائر خلال الفترة 2012_2000	42
2_2	تطورات اجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2012_2000	43
3_2	تطور ميزان االتجاري الجزائري خلال الفترة 2012_2000	47
4_2	تطور التركيب السلعي للواردا ت الجزائرية خلال الفرة 2012_2002	49
5_2	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012_200	51
6_2	اهم الدول المصدرة للجزائر خلال الفترة 2012_2000	55
7_2	اهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2012	56
8_2	اهم زبائن الجزائر خلال الفترة 2012_2000	58
9_2	اهم زبائن الجزائر سنة 2012	59
10_2	تطور ميزان االتجاري الجزائري خلال الفترة1990_1999	60
1_3	تطور معدل تغطية خارج النفط و معدل تغطية الواردات خلالا الفترة 2012_2001	88
2_3	إنتاج الحبوب خلال الفترة 2009_2000	91

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

3_3	تطور القطعان خلال الفترة 2002_2007	93
4_3	طور انتاج المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2002_2007	94
5_3	لميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائة لسنة 2010	95
6_3	التدفقات النقدية و الميزان التجاري الخدمي خلال الفترة 2000 2008_	99
7_3	تطور عدد الفنادق الجزائرية حسب تصنيفها خلال الفترة 2000_2007	102
8_3	توزيع المزسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي 2009_2010	107
9_3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001_20009	108

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1_1	تسجيل الصادرات و الواردات في الميزان التجاري وفق نظرية هكشر _اولين	28
2_1	تسجيل صادرات وواردات الولايات المتحدة وفقا لنظرية هكشر _اولين	30
3_1	تسجيل صادرات وواردات الولايات المتحدة حسب الدراسة التي قام بها ليونتيف	31
4_1	الآثار الايجابية و السلبية لعدم استقرار الصادرات على الميزان التجاري	34
1_2	تطور إجمالي صادرات النفط و الغاز في الجزائر خلال الفترة 2012_2000	42
2_2	تطورات إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة 2012_2000	43
3_2	تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2012_2000	48
4_2	تطور معدل التغطية خلال الفترة 2012_2000	49
5_2	تطور الهيكل السلعي للواردات خلال الفترة 2012_2000	51
6_2	التركيب السلعي للواردات الجزائرية سنة 2012	50
7_2	تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2012_200	51
8_2	التركيب السلعي للصادرات الجزائرية سنة 2012	52
9_2	التركيب السلعي للصادرات غير النفطية الجزائرية سنة 2012	53
10_2	أهم المنتجات الجزائرية المصدرة ضمن مجموعات	54

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

11_2	أهم الدول المصدرة للجزائر ضمن مجموعات دولية سنة 2012	55
12_2	أهم الدول المصدرة للجزائر سنة 2012	56
13_2	أهم زبائن الجزائر ضمن مجموعات دولية سنة 2012	58
14_2	أهم زبائن للجزائر سنة 2012	59
15_2	تطور الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة1990_1999	60
16_2	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990 _1999	61
17_2	الميزان التجاري الجزائري حسب نظرية هكشر _اولين	63
18_2	الميزان التجاري الجزائري	64
1_3	تطور معدل تغطية خارج النفط و معدل تغطية الواردات خلالا الفترة 2001_2012	88
2_3	إنتاج الحبوب خلال الفترة 2000_2009	92
3_3	تطور القطعان خلال الفترة 2002_2007	93
4_3	طور إنتاج المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2002_2007	94
5_3	لميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2010	95
6_3	تطور رصيد الميزان التجاري الخدمي خلال الفترة 2000 _2008	99
7_3	تطور عدد الفنادق الجزائرية حسب تصنيفها خلال الفترة 2000_2007	102
8_3	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي 2009_2010	107
9_3	تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001_20009	108

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المقدمة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد:

شكلت التجارة منذ القدم محور اهتمام و تفكير الاقتصاديين الأوائل، بل أكثر، هذا فالتجارة ظلت ولا زالت تمثل اللبنة الأساسية للبناء الاقتصادي لأي مجتمع. ويعتبر التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول ، بعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة و النامية على حد السواء . فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة التنوع في صادراتها ،و الذي كان سببا في تقدمها ،ومن خصائص صادرات الدول النامية التخصص ، والذي كان سببا في تخلفها .

وهذا التخصص في التصدير السلعي يكون نتيجة للوفرة النسبية في بعض أنواع السلع ، و التي هي في الغالب عبارة عن مواد خام ،بالإضافة إلى التدهور الكبير في الأنظمة الإنتاجية للبعض الآخر من السلع خاصة المصنعة منها، بسبب التخلف. ما يخفض إنتاجها ويعمق الفجوة بين الإنتاج و الاستهلاك في هذه الدول ،و هذا ما يعصف باقتصاديتها. ضف إلى ذلك أن أسعار هذه الصادرات من السلع غير مستقرة في السوق العالمي، ما يؤدي الى عدم استقرار الموازين التجاري، و يجعل اقتصاديات هذه الدول تعاني المشاكل، وعرضت للمخاطر ، هذا ما يحتم عليها العمل على تنمية صادراتها وتنويعها.

تعد الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير. حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي الصادرات، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية و تقلبات أسعار هذه المادة الحيوية ،و أحسن دليل على ذلك أزمة أسعار النفط سنتي 1986 و1998 ،حين تراجعت أسعار النفط بشكل كبير ، و التي تسببت في انخفاض حجم الصادرات ،و ارتفاع حجم الواردات من السلع خاصة الغذائية منها، ما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائري في تلك الفترة .

بالإضافة إلى كون مادة النفط مادة ناضبة و غير متجددة هذا ما أدى إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط ، وذلك بإتباعها إستراتجية لتنمية الصادرات غير النفطية .

إن الهدف من تنمية الصادرات غير النفطية ، هو رفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المختلفة في الجزائر لتلبية حاجات السوق المحلية ،و العمل على توصيله إلى الأسواق الخارجية،لتوفير إيرادات مالية وتقليل

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لذلك فان تنمية الصادرات غير النفطية ، تحتاج إلى تسطير إستراتجية تنموية زراعية و صناعية و خدمتيه ملائمة، تعمل على تنويع و الإنتاج ،و الإنتاج لغرض التصدير، و بتالي إنشاء قطاع تصديري يعتمد على سلع مصنعة عوض الاعتماد على سلع استخراجية خام ،من اجل تحقيق فائض مستدام في الميزان التجاري الجزائري وهذا ما ويؤدي بدوره إلى إنعاش الاقتصادي للجزائر كليتا و تحقيق نمو اقتصادي مستدام .

أسباب اختيار الموضوع :

هناك عدة أسباب لاختياري هذا الموضوع منها:

أسباب موضوعية تمثلت في :

*طبيعة الموضوع يدخل ضمن التخصص؛

*أهمية الموضوع باعتباره موضوع الساعة في الجزائر وفي العديد من الدول النامية؛

أسباب ذاتية تمثلت في :

*رغبتي في البحث و الكتابة في المواضيع ذات الصلة بالاقتصاد الجزائري ؛

* رغبتي في إثراء المكتبة بهذا النوع من البحوث ؛

*إدراك بخطورة الوضع الذي أل إليه الاقتصاد الجزائري ، و محاولة تحليل ووضع حلول لذلك ؛

أهمية البحث :

تعود أهمية البحث في هذا الموضوع ، إلى الدور الذي تلعبه الصادرات غير النفطية ،التي تنتج من اعتماد الجزائر الشبه كلي على الصادرات النفطية، من خلال المحافظة على الفائض المحقق في الميزان التجاري و استقراره، بالإضافة إلى المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي يمكن أن تحدث من جراء تراجع أسعار النفط.

أهداف البحث :

نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى عدد من الأهداف التي يمكن توضيحها في النقاط التالية :

*استعراض واقع الصادرات الجزائرية؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

*إبراز دور الصادرات غير النفطية تحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائري؛

*التعرف على الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ،في إطار إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية و أثر ها في الميزان التجاري ؛

إشكالية البحث: و بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو الأتي:

كيف يمكن للصادرات غير النفطية أنتحقيق فائض في الميزان التجاري الجزائر ي ?

و تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1) ما المقصود بالتصدير ?
2) ما المقصود بالميزان اتجاري و ما علاقته بالتصدير ?
3) ماواقع التصدير في الجزائر ،و ماهي وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000_2012 ?
4) ما الضرورة التي تحتم على الجزائر تبني إستراتجية لتنمية الصادرات غير النفطية ?
5) ماهي القطاعات التي يجب على الجزائر الاستثمار فيها لتنمية صادراتها غير النفطية ?

الفرضيات :

1)تشكل الصادرات النفطية اغلب صادرات الجزائر، و الذي كان السبب في تحقيق فائض في الميزان التجاري خلال الفترة 2000 _2012 نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة.

2) إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي لجلب العملة الصعبة يعرض الاقتصاد الجزائري لمخاطر كبيرة . و بما أن تصدير السلع و الخدمات هو احد الأساليب لتوفير العملة الصعبة لدولة، ما فانه يستوجب على الجزائر تبني إستراتجية لتنمية الصادرات غير النفطية ؛

3) تعتبر الزراعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياحة من بين أهم القطاعات التي على الجزائر تنشيطها وتحفيزها لتنمية الصادرات غير النفطية ؛

المنهج المستخدم في البحث :

حتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية و الأسئلة الفرعية ،و محاولة إثبات صحة الفرضيات فقد اعتمدنا على :

عرض تطور مفهوم الصادرات في الفكر الاقتصادي على مر الزمن ؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المنهج الوصفي :تم الاستعانة بهذا المنهج كأسلوب لوصف و استعراض الأسس النظرية للتصدير و الميزان التجاري ،لان كل دراسة مرتبطة بهذا المنهج قصد وصفها.

المنهج التحليلي : تم الاعتماد على هذا المنهج لتحليل المعلومات و البيانات المتحصل عليها ، و تفسيرها و استخلاص النتائج لتعميمها .

مجتمع البحث:

الجزائر و قد اخترنا هذا المجتمع عن غيره لأنه موطني، وهو من الدول النامية التي تعتمد الأحادية في التصدير و تسعى لتنمية الصادرات غير النفطية.

فترة البحث:

الفترة المختارة هي 2000 _2012اخترنا هذه الفترة للاستقرار النسبي الذي عرفته الجزائر خلالها، تفاديا لتدخل عوامل أخرى مؤثرة على متغيرات البحث أثناء التحليل.

معوقات البحث :

هناك العديد من الصعوبات و المشاكل التي واجهتنا أثناء إعداد بحثنا هذا ، ومن أبرزها ما يلي :

- تضارب بعض الإحصائيات التي حصلنا عليها حول الاقتصاد الجزائري، في الأرقام و اختلافها من هيئة إلى أخرى ؛
- النقص الكبير في المعلومات التي لها علاقة بالاقتصاد الجزائري .خاصة تلك المتعلقة بالقطاع الإنتاجي غير النفطي ؛
- ضيق الوقت ؛

الدراسات السابقة :

هناك العديد من البحوث النظرية و التطبيقية التي تناولت موضوع تنمية الصادرات غير النفطية من بينها:

1)مصطفى بن ساحة ،اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلو التجارية ،المركز الجامعي غرداية ،2010_2011 .

قدمت هذه الدراسة من اجل البحث في دور تنمية الصادرات غير النفطية في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر. و قد تمثلت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في ما يلي:

- تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ؛
- وثيقا بالنمو الاقتصادي ؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية مما جعلها عرضة للازمات النفطية ؛
- بغية تنويع الانتاج و تطوير القدرات التنافسية لتنمية الصادرات غير النفطية وجب تفعيل دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛

2)**شربي محمد الأمين ،أهمية ودور التمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة حالة FSPE و CAGEX خلال الفترة 1998_2009 :مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة 2010 _2011 .**

قدمت هذه الدراسة من اجل تسليط الضوء على أهم النظم المستعملة في تمويل الصادرات في الدولة الجزائرية. وهذا من اجل تنمية وترقية الصادرات غير النفطية خاصة بعد انخفاض أسعار النفط العالمية سنة 1986، وهذا للوصول بالصادرات غير النفطية إلى المستويات التي تستحقها.

وقد توصل إلى ما يلي :

- الصادرات لم تعد كما كانت في الماضي مصدرا للنقد فحسب بل هي محور لتوسيع قاعدة العملية الإنتاجية وتشغل العمالة، فضلا على أن توسع في الصادرات سيؤدي إلى التوسع في الأسواق القائمة أو فتح أسواق جديدة ؛
- يعتبر التصدير من أسهل الطرق للدخول إلى الأسواق الأجنبية، لأنه يتطلب جهودا كبيرة كما أن مخاطره قليلة إذ لوما قورنت بمخاطر الاستثمار الأجنبي؛
- إن نظام تامين القروض عند التصدير يعمل على تنمية الصادرات غير النفطية؛
- إن التوجه نحو التصدير يعني الرفع من الطاقة الإنتاجية، بزيادة المنتجات نحو الأسواق الداخلية و الأسواق الخارجية؛
- يساعد التصدير في الحصول على العملات الأجنبية اللازمةلاستير اد احتياجات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هيكل البحث:

بهدف الإلمام الجيد يحمل جوانب البحث و الإجابة على الإشكالية المطروحة نقوم بتقسيم البحث الى ثلاث فصول كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان الأسس النظرية للتصدير و الميزان التجاري و الذي تناولنا فيه الأطر النظرية لكلا المتغيرين، و عرض علاقة الصادرات بالميزان التجاري في ظل النظريات المفسرة للتجارة الخارجية.

الفصل الثاني: بعنوان دراسةالصادرات و الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000 _2012، و الذي حللنا فيه الميزان التجاري وعرضنا فيه المخاطر الناجمة على الاعتماد شبه كلي على الصادرات النفطية، بالإضافة إلى انعكاسات طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الاورو جزائرية على الميزان التجاري الجزائري ؛

الفصل الثالث:بعنوان إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية ودورها في تحقيق فائض في الميزان التجاري ،وقد عرضنا فيه الاستراتجيات التي اعتمدتها الجزائر لتنمية صادراتها غير النفطية و أهم المجالات التي تملك فيها الجزائر إمكانيات للرفع من إنتاجها ، بالإضافة إلى اهم المحاور المقترحة لتنمية صادراتها غير النفطية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الأول

الأسس النظرية للتصدير و الميزان التجاري

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد:

يعود نشاط صادراتي إلى العصور القديمة ، و قد كان التبادل التجاري بين الأفراد ثم بين الدول عن طريق المقايضة، وكان سبب التبادل هو عدم تحقيق الدول لـ الاكتفاء الذاتي و اضطرارها إلى البحث عن إضافة إلى انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض لتبادل المنتجات الفائضة بين الدول. و قد كانت هذه المبادلات التي تحصل بين الأفراد أو بين الدول و تسجل في دفاتر تسمى بالميزان التجاري.

انطلاقا من ذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق الى الاسس النظرية للتصدير ،و الميزان التجاري ،وذلك بالتطرق الى العناصر التالية :

المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير؛

المبحث الثاني : الإطارالنظري للميزان التجار ي؛

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بالميزان التجاري في ظل النظريات المفسرة للتجارة الخارجية؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: الإطار النظري للتصدير

إن أهمية النشاط التصديري ،لأي بلد يدفعه للبحث عن الوسائل و السبل الكفيلة لدفع هذا القطاع إلى الأمام .و يرجع هذا الاهتمام إلى أزمة 1945 أين عانت البلدان المصنعة الأوروبية من تلك الوضعية الصعبة نتيجة للحرب ،فقد تدهورت موازينها التجارية و المالية ،وسعيا منها للخروج من تلك الأزمة لجأت إلى التصدير كوسيلة كافية لتسوية تلك الوضعية[1].

المطلب الأول: مفهوم التصدير و أهميته

الفرع الأول:مفهوم التصدير

أولا: تعريف التصدير

يقصد به يبيع سلعة معينة من مراكز إنتاجها إلى مراكز تسويقها، أو بتعبير آخر من احد الأسواق التي تحقق السلعة فائضا في إنتاجها ،إلى سوق آخر تمثل فيه نفس السلعة جزء من احتياجها.[2]

ثانيا:تعريف التصدير على المستوى الوطني:

هو عبارة عملية تصريف الفائض الاقتصادي، الذي تحققه دولة ما إلى دولة أو مجموعة من دول التي تعاني من نقص في الإنتاج. كما أن التصدير هو عملية عبور السلع و الخدمات خارج الحدود الوطنية[3].

وعليه يمكن تعريف التصدير، على انه عبارة عن عملية عبور منتجات وسلع من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية، فينشا عنه ما يسمى بالتبادل التجاري الدولي.

الفرع الثاني: أهمية التصدير:

يعتبر التصدير ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول.فهو احد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية، فلمدة طويلة اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة ،كما اعتبر طريقة ناجعة لجمع اكبر قدر ممكن من العملة الصعبة ،والتي

1: محمد الأمين شربي ، "دور البنوك التجارية في تحويل الصادرات خارج المحروقات"، الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و [illegible] 2004، ص125.

2 :PATRIC JOFFRE, **l'exportation dans la turbulence mondial**, édition economica , Fra[illegible] دار النهضة العربية، القاهرة 1993 ص236.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تتمثل في كونه مورد هام من موارد العملة الصعبة، و هناك من يرى أن التصدير مرتبط بحجم سوق الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات و الشركات إلى مضاعفة الإنتاج، قصد تغطية هذه الزيادة في السوق ثم بعد ذلك يتم تصريف الفائض إلى الخارج عن طريق التصدير[1].

ولهذا يجب أن تكون من بين الأهداف الأساسية التي تسعى الدول النامية لتحقيقها هي: صرف المنتجات بعد تشجيع السوق المحلية، و التوسع في صرف المنتجات بدل الركود داخل البلاد، و بالتالي تحقيق الربح و خدمة المستهلك الداخلي و الخارجي في آن واحد.

المطلب الثاني: موقع الصادرات في الفكر الاقتصادي

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية، و الحديثة أفكار عديدة رأت في النشاط التصديري أهمية بالغة. باعتباره ركنا أساسيا في عملية الإنماء الاقتصادي للدول المتقدمة و النامية على حد السواء. و في ما يلي لمحة موجزة عن الأفكار الاقتصادية المختلفة قديما و حديثا و نظرتها إلى الصادرات و أهميتها

الفرع الأول: الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري[2]:

أكد التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفسية يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدول أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى و أن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول. و بذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش و تشجيع الصادرات و تقييد الواردات من الخارج.

و اعتبر التجاريون أن تحقيق و تكوين فائض مستمر في الصادرات، هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية ،التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على احتياجاتها من الخارج.

و قد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم في مايلي :

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل بشكل مستمر على توسيع و إيجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة؛
- تقديم الدعم و المعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسات الخارجية؛
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة؛
- إنشاء المناطق الحرة و الموانئ التي من شانها مساعدة الصادرات على التطور؛

1 :Françoise Garrec, **Commerce International et Financ**, Edition Economique, Fra
.7 2002 1 ات و النمو الاقتصا في الجزائر"

nitro PDF professional created with
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- تشجيع عمليات التصدير و دعمها من خلال إتباع نظام " الدر وباك" (*)

الفرع الثاني: الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي[1]

تناول مفكرو المدرسة الكلاسيكية دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد، و تحقيق الغلة المتزايدة و تحريك الاستثمار، على وجه يضمن الحصول على اكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية، إلى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في ميدان إنتاج السلع التصديرية.

فقد أوضح الفكر الكلاسيكي اثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال، عن طريق ما يترتب على التخصص الأكفأ للموارد الاقتصادية من ارتفاع في الدخل الحقيقي و زيادة الادخار ، توفير حوافز الاستثمار كنتيجة لاتساع إطار السوق،و الاستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير.

و يرى الكلاسيك فيما يتعلق بنظرتهم إلى التجارة الخارجية و خاصة الصادرات ،بأنها لم تكن مجرد أداء لإعادة تخصيص الموارد أو تحقيق التوزيع الأمثل لها ، بل تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.

الفرع الثالث: الصادرات في الفكر الاقتصادي الحديث[2]:

بعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في عام (1929) .أصبح الأمر الشاغل للاقتصاديين و السياسيين و صناع القرار في الدول الغربية هو كيفية خلق " **طلب فعال**" و الذي يحدد مستوى النشأة الاقتصادي .

فدالة الطلب الكلي لدى " **كينز**" في النظرية الكنزية تشمل على المتغيرات التالية:

$$Y=C+I+G+(X-M)$$

يلاحظ في دالة الطلب الكلي لدى **كينز**، على أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة ،إلى جانب المتغيرات الأخرى منها :

الاستهلاك العائلي "C"، الاستثمار الخاص "I" ، الإنفاق الحكومي "G".

كما ابرز أيضا **كينز** الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات ،و الذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة الأكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.

المطلب الثالث: أنواع التصدير

(*) **الدر وباك :** هو رد الضرائب الجمركية و غيرها من الضرائب و الرسوم على المواد المستوردة التي استخدمت في صناعة المنتجات المحلية

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية هي[1]:

- صادرات منظورة و غير منظورة وذلك على أساس معيار كونها مرئية أو غير مرئية؛
- صادرات مؤقتة و دائمة وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة أو دائمة خارج البلد المنتج؛
- مباشرة و غير مباشرة وذلك على أساس تولي عملية التصدير؛

الفرع الأول: الصادرات المنظورة و الغير المنظورة

أولا: الصادرات المنظورة (المرئية)

تشمل السلع و البضائع التي يبيعها المقيمون في دولة ما إلى المقيمين في دولة أخرى، و تنتقل إليهم عبر الحدود و تسمى بالصادرات المنظورة أو المرئية لأنها تقع تحت بصر رجال الجمارك حيث يمكنهم مشاهدتها ،و معاينتها و إحصائها في سجلاتهم.

ثانيا: الصادرات غير المنظورة (الغير المرئية)

و تشمل خدمات عدة و تتم بين المقيمين في الدولة، و المقيمين في الخارج و تتمثل خدمة النقل و التامين، السياحة، كذلك تشمل النفقات الدبلوماسية،... الخ.

الفرع الثاني: الصادرات المؤقتة و الدائمة

أولا:الصادرات المؤقتة

هي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج ،لمدة معينة من الزمن ،ثم يعاد استرادها . من بينها المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض ، المؤتمرات أو الصالونات الدولية ، مواد و أجهزة وآلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج ،إرسال أجهزة و آلات لإصلاحها في الخارج[2].

ثانيا: الصادرات الدائمة

هي تلك المنتجات التي يتم تصديرها بصفة دائمة دون إعادتها، و أيضا يقصد به مجموعة البضائع (الجديدة أو القديمة) التي تخرج بصفة نهائية من الإقليم الجمركي[3].

الفرع الثالث: الصادرات المباشرة و الغير المباشرة

ات الاقتصادية، 1997 .4

صادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1996 .109

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أولا: التصدير المباشر[1]

يتطلب وجود صلة مباشرة بين الشركة المنتجة و الشركة المصدرة في نفس الوقت، و الشركة المستفيدة خارج البلد الأصلي للشركة المصدرة.

يفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة و خبرة الشركة بالأسواق الدولية ، و يساعده على زيادة كفاءة الإدارة في ميدان الأعمال الدولية أيضا و للتصدير المباشر مزايا عديدة أهمها:

ا . تتحكم الشركة بجميع مراحل عملية التصدير.

ب . توفر الشركة تكاليف الوسطاء.

ج . تطور الشركة علاقات وثيقة مع المشترين الأجانب.

و للتصدير المباشر عدة مخاطر يجب الانتباه إليها ،من بينها عمليات الغش ، الخداع ، النصب الاحتيال...

ثانيا: التصدير غير المباشر[2]

نقصد به ذلك النشاط الذي يترتب عن قيام شركة ما ببيع منتجاتها إلى مستفيد عملي يتولى عملية تصدير المنتج إلى الأسواق في الخارج، سواء كان المنتج بشكله الأصلي أو بشكله المعدل.

و يمكن للشركة الراغبة بالتصدير، و ليس لها الإمكانيات المالية و الإدارية، للقيام بهذه العملية ر من خلال وكلاء بالعمولة و مكاتب الشراء المحلي.

و هناك عدة مزايا تحصل عليها الشركة من التصدير غير المباشر، والتي من بينها انه يمكن للشركة أن تركز جهودها على الإنتاج وتحقيق مستوى الجودة في منتجاتها.

المبحث الثاني: الإطار النظري للميزان التجاري

1: عبد القادر ميلود، **" الشركات متعددة الجنسيات و دورها في ترقية الصادرات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة "** الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و .48 201

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الدول و الاستيراد من دول أخرى، هذا بالإضافة إلى الخدمات، و ينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا.

و من هنا فعلى كل دولة أن تعد بيانا كافيا أو سجلاو افيا، تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق، وما عليها من التزامات.هذا السجل هو ما يسمى بـ:" **الميزان التجاري**".

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري

الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري

يعرف الميزان التجاري على انه سجل نظامي للصفقات المتعلقة بالسلع المتبادلة (المنظورة و غير المنظورة)، بين المقيمين في بلد معين من جهة ، و بقية دول العالم من جهة أخرى، في فترة معينة .و هو جزء من سجل اكبر يضم تبادل رؤوس الأموال هو "**ميزان المدفوعات**"[1].

الفرع الثاني: المدلول الاقتصادي للميزان التجاري

يمثل رصيد الميزان التجاري الفرق بين الصادرات ،و الواردات لبلد ما من السلع المنظورة . و يعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل، و من ثم تبيان درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج و كذا درجة تنافسية صادراتها.

كما يعبر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات و، مدى قدر ة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لحاجيات السكان ،و مدى الحاجة إلى تغطيتها[2].

الفرع الثالث: أقسام الميزان التجاري

يضم هذا لحساب كلا من الميزان التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي[3] .

أولا: الميزان التجاري السلعي

www.OMC.dz شوهد يوم 2013/03/10

ت الدول النامية في ظل العولمة"، رسالة ماجستير 2000 .09

.207 2002 ر الجامعية للنشر، الإسكندرية،

nitro PDF professional created with
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و يعرف أيضا على انه ميزان التجارة المنظورة .و المقصود به كل ما يتعلق بالسلع المادية الملموسة لغرض الاستيراد و التصدير.

و يشمل الميزان التجاري السلعي على الصادرات و الواردات من السلع ،و تظهر القيمة النقدية للصادرات السلعية في الجانب الدائن ،و الواردات في الجانب المدين و تعتبر الصادرات بمثابة استلا مات، بينما الواردات عبارة عن مدفوعات[1].

إن الميزان التجاري السلعي، يعكس أهمية كبيرة لدى معظم الدول. نظرا لان إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية .و بالتالي فان صادراتها و وارداتها السلعية تشكل الأساس في ميزان مدفوعاتها .لذلك تسعى دول العالم عموما إلى العمل على أن تزيد صادراتها على وارداتها السلعية ،و هذا لتتمكن من تحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها. أو على الأقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من السلع من الخارج.[2]

ثانيا: الميزان التجاري الخدمي

و يعرف على انه ميزان التجارة غير المنظورة و المقصود بها كافة الصادرات و الواردات غير المنظورة من الخدمات.[3]لان لها ثمن لها ينتقل عبر الحدود الدولية لكنها غير منظورة ، لأنها لا تقع تحت نظر الجمارك و لا يحصونها في سجلاتهم[4].

من بين هذه المعاملات التي تدخل تحت بند المعاملات التجارة غير المنظورة[5]:

- . **خدمات الشحن:** كاستخدام الدولة الأجنبية لبواخر و مركبات دولة ما في نقل البضائع.
- **خدمات التامين:** قد يكون التامين خاصة بنقل السلع ،و قد يكون خاص بالتامين على الحياة و الكوارث و الحوادث،كما أن المدفوعات أو أقساط التامين المدفوعات إلى الدخل تسجل في الجانب الدائن أما المدفوع منها إلى الخارج يسجل بالجانب المدين.
- **خدمات السياحة:** و تشتمل على كافة المدفوعات و الإرادات التي تنشا في التبادل السياحي.
- **خدمات الأصول المحلية الكاملة بالخارج و الأصول الأجنبية العاملة بالداخل:** حيث أن إيرادات الدولة من أصولها الموظفة في الخارج تعمل كخدمة لان الدولة المضيفة تستفيد من خدمات رأسمال الأجنبية الموظف فيها، و في المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل استخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات. بالإضافة إلى:

1: .208
2: .209
الإدارة المالية الدولي .29 2004
.21

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- المدفوعات مقابل الخدمات الاستشارية التي تحصل عليها الدولة من الدول الأجنبية و العكس صحيح.
- نفقات و إيرادات البعثات الدراسية نفقات التمثيل الدبلوماسي .

كيفية القيد في الميزان التجاري و طريقة احتساب قيمة الصادرات و الواردات:

من حيث القيد في ميزان التجاري، فان الصادرات تقيد في جانب الأصول أو الجانب الدائن ،لأنها تؤدي إلى الحصول البلد على متحصلات، و بالنسبة للواردات فإنها تقيد في جانب الخصوم أو الجانب المدين ،لأنها تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج[1].

تحسب قيمة الصادرات على أساس **فوب (FOB)** تحسب قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير،و قيمة الواردات على أساس **سيف (CIF)** تحسب قيمتها مع تكاليف النقل و التامين.[2]

المطلب الثاني: ماهية ميزان المدفوعات

الفرع الأول: تعريف أهمية و دور ميزان المدفوعات

لقد تعددت وجهات النظر في تعريف ميزان المدفوعات و التي يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا: تعريف ميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات على انه:

سجل يعتمد على القيد المزدوج يتناول إحصائيا فترة زمنية معينة. بالنسبة للتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى، أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة أو مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي، و حقوق السحب الخاصة من صندوق النقد الدولي و حقوقها و لتزامتها تجاه بقية دول العالم[3] .

و يمكن تعريفه أيضا على انه:

1 : عبد الرحمان يسرى **لاقتصاديات الدولية** ،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر،2007 2010.

2): FMI **,"Balance of Payements and International Investissement Position Manuels b édition" ,** washiton, 2009, p222.

3): Fmi, op. Oit, p230

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

سجل منظم أو بيان حسابي تسجل فيه المعاملات الاقتصادية الخارجية التي تتم في مدة زمنية معينة من الزمن .(غالبا سنة) بين المقيمين في تلك الدولة و العالم الخارجي أو غير المقيمين، و التي ينشأ حقوق لتلك الدولة على العالم الخارجي ،أو بدون التزامات عليها تجاه العالم الخارجي. [1]

من التعريفين يمكن ملاحظة بعض النقاط الهامة و المتمثلة في:

- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات على المعاملات الاقتصادية الخارجية فقط . سواء نتج عنها حقوق للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوق لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداءها .سواء تم تسوية قيمة هذه المعاملات آجلا أم عاجلا[2].
- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين نو الاعتباريين الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة، بما في ذلك مياهها الإقليمية ، مجالها الجوي .يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة ، أساطيل الصيد في المياه الدولية .و العبرة في ذلك هو خضوع هؤلاء الأفراد و الشركات لتوجيهات و قوانين الدولة التي تمنحهم حمايتها عند الضرورة ، لذلك فان نشاطهم و وثيق الصلة باقتصاديات هذه الدولة عن غيرها من الدول[3].
- لا توجد قاعدة محددة في تحيد بداية الفترة الزمنية .التي يغطيها الميزان في حين تبدأ بعض الدول فترة السنة أول يناير و تنهيها في نهاية ديسمبر، في حين أن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية افريل من كل عام لتنتهي في آخر شهر مارس من العام التالي، بالإضافة إلى ذلك فان بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن سنة (كل ثلاثة أشهر مثلا)، مثل الولايات المتحد الأمريكية و معظم الدول المتقدمة اقتصاديا و ذلك لمساعدة السلطات المختصة على معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي، و من ثم العمل على الاتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام[4].

ثانيا: أهمية ميزان المدفوعات

إن لبيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة، التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية لأي بلد. بغض النظر لتلك الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات، لذلك فان تسجيل هذه المعلومات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسالة حيوية لأي اقتصاد و ذلك للأسباب التالية[5]:

1: **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007 .25

2: محمود يونس محمد، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009 .197

الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية 2006 .09

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- إن هيكل هذه التعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني و قابلية و درجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم و هيكل كل من الصادرات و الواردات. بما في ذلك العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات و درجة التوظيف و مستوى الأسعار و التكاليف ، أيضا من ناحية تأثير دخول رأسمال على تنمية القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
- معرفة اثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حجم المبادلات و نوع السلع المتبادلة، و ذلك من خلال مقارنة حالة ميزان المدفوعات خلال فترات الزمنية المختلفة.

ثالثا: الدور الاقتصادي لميزان المدفوعات:

يؤدي ميزان المدفوعات وفقا لتعريفه مجموعة من الوظائف الاقتصادية أهمها[1]:

- يعتبر المحدد لدرجة الاندماج الاقتصادي بين الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمين و بالتالي بين درجة و الترابط لاقتصاد الدولة المعنية باقتصاديات باقي الدول.
- يوضح ميزان المدفوعات في دولة معنية مالها من حقوق و ما عليها من التزامات تجاه الخارج ،و من ثم تحديد دائنة أو مديونية هذه الدولة لباقي الدول.
- أداة هامة تساعد السلطات على تحديد السياسة المالية و النقدية. فعلى سبيل المثال قيام الحكومة بتخفيض الر سوم الجمركية أو تخفيض قيمة العملة أو زيادة العرض النقدي يحدث تغيرات هيكلية ، فإذا ما أردنا معرفة تلك السياسات على الموقف الخارجي للاقتصاد ، فإننا نحتاج إلى الرجوع لميزان المدفوعات لملاحظة التغيرات التي يمكن أن تحدثها هذه السياسات على الصادرات والواردات وعلى الأرصدة الدولية.
- إظهار الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني بمساعدة السلطات العمومية على صياغة سياسات الاقتصادية المناسبة. مثل لجوء البلد إلى فرض الرقابة على الصرف في حالة العجز في الميزان التجاري للحد من الواردات.
- إن ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف طلب وعرض العملات الأجنبية.

مما سبق يمكن القول إن البيانات التي يوفرها ميزان المدفوعات هي عبارة عن أدوات للتفسير والتقييم لكثير من الظواهر الاقتصادية المرتبطة باقتصاد بلد ما، كما انه يسمح لنل بالحكم على الوضعية الاقتصادية والمالية للدولة خاصة في المدى القصير.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثاني: مكونات ميزان المدفوعات.

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي فانه من الصعوبة حصرها وتدوينها بصورة منفردة في ميزان المدفوعات ،وبالتالي فان هذا الأخير ينقسم إلى أقسام تظم كل منها المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف ،والمتمثلة في التجارة المنظورة وغير المنظورة والتحويلات الرأس مالية،والتي تدخل ضمن حسابات وأرصدة لكل منها مدلولها الاقتصادي ، إضافة إلا انه يمكن الاستفادة من ميزان المدفوعات للقيام بمجموعة من التحليلات باستخدام بعض المؤشرات.

أولا: مكونات ميزان المدفوعات

يجري القيد في ميزان المدفوعات وفقا لقاعدة القيد المزدوج المعروفة في المحاسبة، ومضمون هذه القاعدة هو أن تقييد كل معاملة من المعاملات الاقتصادية التي تظهر في الميزان مرتين، مرة في الجانب الأصول (أي الجانب الدائن) باعتبارها خروجا لقيمة تؤدي إلى زيادة متحصلات الدولة من الخارج ،ومرة في جانب الخصوم (أي الجانب المدني)باعتبارها دخولا لقيمة تؤدي إلى زيادة مدفوعات الدولة إلى الخارج[1]

بمعنى أن كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة للخارج (أو نقص مديونيتها للخارج) تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات.

وكل معاملة يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دانيتها للخارج تدرج في جانب الخصوم من ميزان المدفوعات.

وتطبق هذه القاعدة على جميع المعاملات سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال بغض النظر عن العملة المتعامل بها .

لا توجد تقسيمات عمودية موحدة لميزان المدفوعات لذا حاول الصندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلى ما يلي:[2].

- حساب العمليات الجارية؛
- حساب العمليات الرأس مالية؛
- حساب السهو والخطأ؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

جية بين التنظيم و التنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1994 .324

2) FMI,OP.CIT, P224

1- حساب العمليات الجارية:

يعتبر الحساب الجاري من أهم مكونات ميزان المدفوعات، لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ،ويشمل هذا الحساب العمليات التجارية وحساب التحويلات من جانب واحد.

1.1 الميزان التجاري

يضم هذا الحساب كلا من الميزان التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي.[1]

1. 2 حساب التحويلات من جانب واحد

هو عبارة عن حساب تسجل فيه عمليات غير تبادلية أي من جانب واحد.ولا يترتب عليها دين أو حق معين. أي أنها تتم بين الدولة والخارج خلال فترة معينة بدون مقابل وهذه المعاملات يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية[2] .

أي قد يتم التحويل في صورة سلع وخدمات (كالمنح والهبات الحكومية التي تتخذ شكل المواد الغذائية) ،أو في شكل نقود أو حقوق مالية(كالتحويلات من المهاجرين إلى دويهم ....الخ

2 - حساب العمليات الرأسمالية:

يعتبر حساب العمليات الرأسمالية البند الثاني في ميزان المدفوعات ،وتسجل فيه حركة رأس المالية أو التدفقات الرأسمالية بين بلد ما والعالم الخارجي ،والتي ينشا عنها تغير في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجي ،وكذا التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد وذلك خلال الفترة المحددة التي يعد خلالها ميزان المدفوعات.

ويضم حسب العمليات الرأسمالية ما يلي: [3]

2-1 حساب رأس المال :

يضم ميزان رأس المال جميع المعاملات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، التي يترتب عليها إحداث تغيير في دائنية ومديونية البلد محل الدراسة ، مسجلا بذلك كافة التغيرات التي تطرأ على حقوق البلد والتزاماته خلال فترة الميزان[4]. وينقسم هذا الحساب إلى قسمين:

---

1 : Ibid. p 225

2: .251

3: FMI , OP.cit, P227.

، وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1964-1999) "،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم .55- 54 2002

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- **حساب رأس المال طويل الأجل:**

ويشمل هذا الحساب جميع العمليات الرأسمالية طويلة الأجل، التي تفوق مدتها سنة واحدة معبرا عنها التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس. ونجد في هذا الحساب:[1]

- عمليات الاستثمار المباشر في الخارج؛
- عمليات الاستثمار الأجنبي في الداخل؛
- عمليات الاقتراض طويلة الأجل؛
- شراء أو بيع عقارات في الخارج؛
- حصة الدولة في المنظمات الدولية وملكية للامات التجارية وبراءة الاختراع؛

- **حساب رأس المال قصير الأجل:**

ويسجل في هذا الحساب صافي التغيير في المعاملات، التي يتم فيها التعامل خلال فترة زمنية لا تتجاوز سنة .مثل الأصول النقدية وودائع المصاريف والكمبيالات ،أوراق مالية قصيرة الآجل و الإعتمادات التجار ية وغيرها [2].

2-2- حساب التسويات الرسمية(ميزان الذهب والصرف الأجنبي): [4]

يشمل هذا الحساب الذهب النقدي والاحتياطي من العملات الأجنبية القابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة . وهذا الحساب يقيس التغيير في الالتزامات والأصول الاحتياطية للبلد خلال السنة. وتخص الوظيفة الأساسية لتحركات الذهب للأغراض النقدية والعملات الأجنبية لمواجهة الخلل في ميزان المدفوعات ، وبالتالي فان هذا الحساب هو الذي يحدد قدرة الاقتصاد الوطني على الدفع.

3. حساب السطو و الخطأ

تبعا لطريقة القيد المزدوج فان كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات ، مرة في الجانب المدين وآخر ى في الجانب الدائن ،أو العكس. و عليه و حسب هذه الطريقة سيكون هناك تعادل محاسبي لجانبي ميزان المدفوعات ،بمعنى أن هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازنا) .إلا أن هذا التوازن قل ما يتحقق في الواقع الاقتصادي ،و هنا يتم اللجوء إلى حساب السهو و الخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن و

1: 27

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المدين[1]، و يظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات و يرجع الخلل و عدم التوازن بين القيمتين إلى واحد من الأسباب التالية[2]:

- الخطأ في تقييم السلع و الخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات.
- الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة.
- قد تقتضي ضروريات الأمن القومي عدم الإفصاح عن المشتريات العسكرية للبلد و بالتالي سوف تدرج قيمة هذه المشتريات في فقرة السهو و الخطأ.

ثانيا: أهم المؤشرات التي يمكن استخراجها من ميزان المدفوعات

تعتبر المعلومة التي يوفرها ميزان المدفوعات ضرورية لبناء الكثير من المؤشرات الاقتصادية حول حالة اقتصاد الدولة، و مدى تبعيتها للخارج، أهمها ما يلي:

1 ـ نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى الديون

تعتبر هذه النسبة عن مدى قدرة الاقتصاد على مواجهة أعباء المديونية في الأوقات الحرجة، لذا فان ارتفاع هذه النسبة تدل على وفرة السيولة الخارجية، لان هذا للاحتياطي هو بمثابة هامش أمان تلجا إليه السلطات للحفاظ على استقرار أسعار الصرف، و يوجه لمواجهة الاختلالات الظرفية.[3]

إلا أن الارتفاع المفرط لهذه النسبة هو مؤشر على تجميد الأموال، و بالتالي هو تضييع لفرص استثمارها.

2 ـ الطاقة الاستيرادية للاقتصاد

و يعبر عنها بالعلاقة التالية:[4]

حيث أن:

$$Cm = \frac{(x+F)-(D+p)}{B}$$

mC: الطاقة الكلية للاستيراد؛ F: حجم الأموال الأجنبية المحصلة؛

x: حصيلة الصادرات؛ p: تحويلات نحو الخارج؛

1: زينب حسن عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مطابع الامبك، بيروت، ص32.

2: 03

3: **اسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03 2006 .43

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

D: خدمات الدين كمدفوعات؛ B: متوسط سعر الوحدة من الواردات؛

و يمكن كتابة العلاقة على النحو التالي:

$$\frac{Cm = x - D}{B} + \frac{F - p}{B}$$

و بالتالي تعبر $\frac{x-D}{B}$: عن الطاقة الاستيرادية الذاتية الناجمة عن الفائض من حصيلة الصادرات

أما: $\frac{F-P}{B}$ = فتعبر عن الطاقة الاستيرادية المعتمدة على القروض.

3- نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

اعتبارا لكون الصادرات هي المصدري الرئيسي لتسديد هذه الديون على المدى الطويل والمتوسط ، ولهذا فبقدر ما تكون هذه النسبة مرتفعة بقدر ما يواجه الاقتصاد الوطني خطر التوقف عن تسديد ديونه،ولهذا تحرص الدول على أن لا تتجاوز هذه النسبة50% .[1]

4-تحليل البنية الاقتصادية :[2]

يمكن تحليل البنية الاقتصادية لبلد ما بالاعتماد على ميزان السلع والخدمات الفائضة عن حاجة الاقتصاد .وتلك التي هو بحاجة إليها ، كما يمكن أن يوضع هذا الميزان أيضا أهمية الصادرات ضمن الناتج المحلي الخام ويعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$PIB=C-F+ABFF+DS+(X-M)$$

حيث = PIB الناتج المحلي الخام CF = الاستهلاك النهائي. ABFF = التراكم الأصول الثابتة

DS = تغير المخزون X = الصادرات M = الواردات

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات وسياسات إعادة توازنه

الفرع الأول: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية دائما متوازن، نتيجة لمبدأ القيد المزدوج المتبع عند تسجيل كل عملية ،وبالتالي فان الاختلال المقصود به هو الاختلال الاقتصادي.

أولا : توازن ميزان المدفوعات

1-مفهوم توازن ميزان المدفوعات: يعرف توازن ميزان المدفوعات على انه الحالة التي تكون المديونية مساوية للدائنية في المدفوعات المختلفة.[1]

2-أنواع التوازن في ميزان المدفوعات:

2-1:التوازن المحاسبي

ويقصد به تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية ،وبما أن منهج القيد في ميزان المدفوعات يتم وفقا لقاعدة القيد المزدوج، فهذا يعني أن لكل معاملة يكون فيها طرفان احدهما دائن وأخر مدين، وهذا ما يعني أن ميزان المدفوعات متساويا من الناحية الحسابية بالضرورة.[2]

2-2 التوازن الاقتصادي

يقصد به الحالة التي تتكافأ في ظلها الإيرادات التي تتحصل عليها الدولة من صادراتها من السلع والخدمات ، والتحويلات الرأس مالية طويلة الأجل إلى الداخل مع المديونيات الناشئة عن وارداتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسمالية طويلة إلى الخارج.[3]

ثانيا: اختلال ميزان المدفوعات:

يوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا يتم التركيز على العمليات التلقائية أو المستقلة [*] فقط ،وهكذا فان تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدنين (المدفوعات)،إنما يعني توازن ميزان المدفوعات في حين عدم تعادل هاتين القيمتين يعني اختلال الميزان.

1- مفهوم اختلال ميزان المدفوعات:

1-بحياوي عبد الحفيظ،مرجع سابق،ص64.

،ص337-338.

ر الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة القاهرة،2006 95.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يعرف الخلل في ميزان المدفوعات بأنه حالة عدم التوازن بين الجانبين الدائن والمدين في المعاملات التلقائية ، والخلل يعني حدوث عجزا أو فائض.([1])

الفائض:يحدث عندما يزيدا لجانب الدائن لهذه العمليات عن الجانب المدين ويوصف بأنه موجب وفي صالح الدولة.

العجز: يحدث عندما يزيد الجانب المدين لهذه العمليات عن الجانب الدائن ويصف الميزان بأنه سلبي في غير صالح الدولة.

2-أنواع الاختلال في ميزان المدفوعات : يمكن تقسيم هذه الإختلالات إلى قسمين:

2-1 الاختلال المؤقت:

هو عبارة عن العجز أو الفائض المؤقت في ميزان المدفوعات، وانه لابد وان يختفي في المستقبل القريب.وبالتالي فان حدوث عجز أو فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو أمر طبيعي لا يدعو إلى اتخاذ أي إجراءات خاصة لمكافحته ،لأنه يزول بزوال لأسباب المنشاة له[(2)] .

أنواع الإختلالات في ميزان المدفوعات:

الاختلال الموسمي: يمس خاصة الدول التي لها محاصيل أو منتجات موسمية .

الاختلال المعارض:وهو ذلك الذي ينجم عن حدث عارض مثل حالات الحروب أو الكوارث الطبيعية.....الخ [(3)]

الاختلال الدوري: هو اختلال يمس الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا لتعرض اقتصادها لدورات اقتصادية دوريا .(4)

الاختلال الإتجاهي أو طويل الأمد:وهو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري بشكل خاص، خلال انتقال اقتصاد دولة ما من مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو .

الاختلال النقدي: حدث هذا الاختلال عندما تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها.

1: .96
2: 97
98. 100
.29 96

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2-2: الاختلال الدائم الهيكلي: وهو ذلك الاختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب، والعرض وتحول الطلب الخارجي إلى بعض السلع على حساب البعض الأخر، وتغير عرض عناصر الإنتاج لتغيير تقنيات الإنتاج.....الخ.

مما يؤثر في هياكل الاقتصاد الوطني في توزيع الموارد بين قطاعاته المختلفة كما ير تبط أساسا بضعف التنوع في النشاطات الاقتصادية ، وضعف الجهاز الإنتاجي وضعف درجة مرونته....الخ. [1]

3-أسباب اختلال ميزان المدفوعات

يمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلىاختلال ميز ان المدفوعات في العناصر التالية:[2]

- عوامل يمكن التنبؤ بها ،وتجنبها في اغلب الأحيان مثل التضخم أو الانكماش الذي يصيب الدولة فيؤثر على صادراتها وارداتها ،وبالتالي على ميزان مدفوعاتها.
- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ، حيث توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للدولة.
- عوامل عرضية ترجع إلى أسباب أصلية في الحياة الاقتصادية. مثل الكوارث التي تصيب المحاصيل الزراعية في البلدان التي تمثل تلك المحاصيل نسبة هامة من صادراتها ،إضافة إلى الحروب أو الاضطرابات السياسية أو الاجتماعية، وهذه العوامل لا يمكن التنبؤ بها.

الفرع الثالث: سياسات إعادة توازن ميزان المدفوعات

تختلف الإختلالات التي يتعرض لها ميزان المدفوعات، باختلاف الأسباب وبالتالي فان السياسات المتبعة لإعادة التوازن تختلف حسب الحالة.

أولا :إعادة التوازن بأسلوب الاستيعاب أو الامتصاص (السياسة المالية)

ويكون تسوية الخلل وفق هذا الأسلوب كما يلي:[3]

1. **حالة عجز ميزان المدفوعات**

بمعنى أن الدخل اقل من الطلب الداخلي (الاستيعاب). ولتصحيح هذا العجز تتدخل الدولة صاحبة العجز عن طريق سياسة مالية، تستهدف التأثير على احد المتغيرين ،إما الدخل أو الطلب الداخلي.

1. 306 - 300

2 :Antoine parent,**Balance des paiement et politique Economique** ,Edition Na
إبراهيم شمس الدين،المؤسسة الجامعية،الطبعة الأولى، القاهرة،1989 417.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في حالة عجز ميزان المدفوعات الدولة ما ،عليها إتباع سياسة مالية توسعية من خلال زيادة الدخل من اجل رفع الطلب الكلي، والذي يؤدي إلى رفع من حجم الإنتاج ، وبالتالي زيادة الصادرات ومن ثم زيادة الدخل.

العمل على تخفيض قيم مكونات الطلب الكلي، باعتماد سياسة مالية انكماشية، والتي تقضي بالتأثير على الاستهلاك والاستثمار.

2. حالة الفائض في ميزان المدفوعات:[1]

أي أن الدخل اقل من الطلب الداخلي.و في هذه الحالة يمكن للدولة التصرف أيضا من خلال المتغيرين السابقين، أي الدخل والطلب الداخلي وذلك ب:

التأثير على الدخل الوطني، من خلال قيام القائمين على السياسة المالية بإتباع سياسة انكماشية، ويتم ذلك عن طريق تخفيض مستويات الإنتاج وبالتالي يتقلص حجم الصادرات ومستوى الدخل.

التأثير على الطلب الكلي بزيادته، أي تطبيق سياسة توسعية، وذلك بتشجيع الأفراد على الاستثمار والاستهلاك.

ثانيا: إعادة التوازن باستعمال أسلوب المرونات (السياسة النقدية):

إن جوهر أسلوب المرونات، يبني على فكرة تحويل الإنفاق من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين .الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الواردات أو العكس، بتحويل الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من قبل غير المقيمين، وبالتالي ترتفع صادرات الدولة صاحبة الميزان المختل يركز هذا الأسلوب على الصادرات والواردات من السلع والخدمات.[2]

يعتمد هذا الاسلوب على تعديل سعر الصرف .إما بتخفيض قيمة العملة أو رفع قيمة العملة .[3] والتعديل هنا يكون عن طريق قوى السوق (عرض–طلب) ، و الذي يمثل تصحيحا أليا أو تعديل نتيجة لقرار إداري.

أسعار الصرف قد تتحدد بواسطة قوى السوق، وفي هذه الحالة تكون أمام أسعار الصرف القائمة ، كما قد تكون هذه الأسعار مثبتة أو مربوطة إداريا، في هذه الحالة لتحافظ الدولة على سعر الصرف لعملتها عن طريق التدخل في سوق الصرف.

1. 419 ،
2. سابق ،ص 70.
3. 45

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

والتعديل لقرار إداري غالبا ما يتخذ من طرف السلطات النقدية لدولة ما، ويكون التخفيض لقيمة عملتها ، والغرض في لجوء الدولة إلى هذا النوع من السياسات هو تشجيع صادراتها والحد من الواردات. حيث يتم بيع الصادرات بسعر اقل مما كان عليه الحال قبل الانخفاض أو التخفيض . في حين أن الواردات التي ارتفع سعرها بسرعة نتيجة لانخفاض أو التخفيض سيتم استبدالها بالمنتجات المحلية. [1]

ثالثا:القيود المباشرة

من الممكن تصحيح العجز في ميزان المدفوعات عن طريق فرض قيود مباشرة على المعاملات الخارجية. فإذا لم تستخدم الدولة السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن الخارجي ،أو إذا كانت غير فعالةوإذا كانت الدولة تحجم عن تخفيض قيمة العملة، أو غير قادرة على إتباع نظام الصرف العائم عند حدوث عجز متواصل في ميزان المدفوعات ،يمكن فرض قيود على التجارة والصرف.[2]

1- قيود تجارية:

تعتبر رسوم الاستيراد من أهم إشكال القيود التجارية. فهذه الرسوم ترفع سعر السلع المستوردة بالنسبة للمستهلكين المحليين ، وتنشيط الإنتاج المحلي لبدائل الواردات.[3]

بالإضافة إلى الرسوم الجمركية هناك إعانات التصدير ،والتي تجعل السلع المحلية ارخص بالنسبة للأجانب ، وتشجيع صادرات الدولة وعادة ما تطبق رسوم الاستيراد وإعانات التصدير على بنود معينة بدلا منه على كافة البنود، وكلتاهما لتنشيط الإنتاج المحلي عموما.

الدول غير مسموح لها اليوم بان تفرض رسوم استيراد إلا بصفة مؤقتة، وذلك عندما تواجه صعوبات في ميزان مدفوعاتها.[4]

2-قيود الصرف

إذا تحولنا إلى القيود المالية أو قيود الصرف، نجد أن الدولة المتقدمة تفرض أحيانا قيودا على تصدير رؤوس الأموال ،عندما يكون هناك عجز في ميزان المدفوعات، وعلى واردات رؤوس الأموال عندما تواجه فائض

1: .293

2: بحياوي عبد الحفيظ ، مرجع سابق، ص70.

سابق، ص310.

.31

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في ميزان مدفوعاتها . ومن ناحية أخرى معظم الدول النامية لها نوع من القيود الصرف أكثرها شيوعا هي أسعار الصرف مرتفعة على الواردات الكمالية وغير ضرورية وأسعار صرف منخفضة على الواردات ضرورية. [1]

المبحث الثالث: علاقة الصادرات بالميزان التجاري في ظل النظرية المفسرة للتجارة الخارجية

إن مفهوم الميزان التجاري هو مفهوم قديم يرجع إلى الاقتصاديين التجاريين في القرن السادس عشر. ومنذ القرن السابع عشر كانت دول فرنسا وانجلترا تسجل الواردات والصادرات فقط.[2]

في هذا المبحث سنقوم بدراسة الصادرات والميزان التجاري في ظل النظريات النيوكلاسكية و النظريات الجديدة لاستنتاج العلاقة بين المتغيرين نظريا.

مطلب الأول:النظرية النيوكلاسكية

فرع الأول: النظرية الكلاسيكية

أرجعت النظرية الكلاسكية أسباب قيام التجارة الخارجية الى اختلاف النفقات النسبية بين الدول ،و أن النتائج التي تترتب عليها تختلف اختلافا كبيرا عما يحدث في التجارة الداخلية ، واقروا أن تكاليف إنتاج السلع تحددها قيمة العمل المبذول في إنتاجها. [3]

1. فروض النظرية الكلاسيكية

تستند النظرية الكلاسكية في التجارة الدولية ، على عدة فروض اهمها:[4]

التخصص الدولي: فالدول في سعيهم نحو تحقيق اكبر منفعة شخصية يميلون إلى التخصص في فروع الإنتاج التي يتمتعون فيها بأعلى كفاية نسبية أو مطلقة، فينتجون أكثر مما يحتاجون ثم يستبدلون بفائض إنتاجهم بعض السلع التي تتخصص في إنتاجها الدول الأخرى.

تعتمد على عن العمل في تحديد قيمة أو تكلفة السلعة: فالدولة التي تنتج سلعة بتكاليف عمل اقل تتخصص في إنتاج هذه السلعة وتترك للدولة الثانية التخصص في السلعة الأخرى.

2. اهم المفكرين في هذه النظرية:

1: .335

2 : Antoine Parent, OP .CIT, P58.

في التحليل الاقتصادي الكلي منشورات برتي، الجزائر ،ص35

. وائل للطباعة والتوزيع ، للطبعة الأولى ،عمان ،2001.ص39.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1- لقد اقر" **ادم سميت** "(A.SMITH) إن التجارة الدولية تقوم أساسا لتصريف الفائض" **تصدير** " ، أو التغلب على ضيق السوق المحلية وبذلك يدخل الإنتاج في مرحلة الإنتاج الكبير، وتستفيد الدول من التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

والشرط الأساسي هو تلك الميزة المطلقة(نفقة مطلقة اقل)،التي تتميز بها دولة في إنتاج سلعة معنية.[1]

تدعوا نظر ية التكاليف المطلقة إلى وجوب جعل التجارة الحرة بين البلدان المختلفة ،وهدف السياسة الاقتصادية التي يجب أن تتبعها كل دولة لأنها ستؤدي إلى زيادة الثروة لكل بلد[2].

2-استعرض" **ريكاردو**"(D.RECARDO) ما ذهب إليه ادم سميت في تفسيره لقيام التجارة الخارجية ، فأوضح انه سينشأ التبادل الدولي حتى ولو كان لإحدى الدولتين ميزة مطلقة على أخرى في إنتاج سلعتين، ويتحقق ذلك إذا كانت هذه الميزة اكبر في إحدى السلعتين عن الأخرى.

وقد أكد ريكاردو أن قيام التجارة الخارجية لا يتوقف على مقارنة الميزة المطلقة في إنتاج سلعة واحدة، وإنما هي مقارنة الميزة النسبية لمختلف الدول في انتاج السلعتين.[3]

الكاملة بعد نظرية الميزة النسبية لريكاردو جاءت نظرية القيم الدولية "**لجون سترا ميل** " (John Stuart Mill)، وتمحورت نظريته حول المعدلات التي ستتبادل بها السلع وكذا الكيفية التي تتوزع بها فوائد التقسيم الدولي. وبعد هذه النظرية جاءت نظرية الطلب المتبادل " **لمارشال**" (Marachell). وتتلخص فكرة الطلب المتبادل على انه عرض احد الطرفي المتبادلين للسلعة التي ينتجها.هو في الواقع يمثله طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر.

بدأ نقد النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية من واقع الفروض إلى استندت إليها.[4] فقد كانت تفترض أن التبادل التجاري بين الدول، يتم على أساس المقايضة ،وانصبت كل التحاليل على حالة دولتين لا تنتجان إلا سلعتين ،وتجاهلوا تكاليف النقل ،وان عناصر الإنتاج تتمتع بالسيولة داخل الدولة الواحدة،وان الإنتاج يخضع لقانون النفقات الثابتة ، وان قيمة السلع المتبادلة تتحدد على أساس العمل المبذول في إنتاج السلعة.

الفرع الثاني: نظرية وفرة عوامل الإنتاج

1: محمد الشريف ألمان ،مرجع 36.
2: جمال الدين لعويسات،**العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**،دار هومة للنشر،الجزائر،2006 23.
3 : موسى سعيدي وآخرون،مرجع سابق،ص34.
4: **التبادل التجاري(أسس العولمة و التجارة الالكترونية)**،الدار الحامد للنشر ،الطبعة الاولى ،الاردن ،2004 ،ص 42

nitroPDF professional created with download the free trial online at nitropdf.com/professional

تفسر النظرية الكلاسيكية السبب في قيام التجارة الخارجية بين الدول ، باختلاف النفقات النسبية في إنتاج السلع، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة لأخرى. وهو أساس النظرية النيوكلاسيكية و التي كان من رواد هذه النظرية (هيكشر–أولين .Hecksher –Ohlin).

لقد قام هكشر بتحليل للفروض التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية لتفسير أسباب قيام التجارة الخارجية.

أولا: مساهمة هكشر : [1]

إن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، نظرا لوجود انخفاض نسبي لديها في الأجر على الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة العمل بتكلفه نسبية اقل مثل سلع الصناعات الخفيفة كالمنسوجات والأحذية.

إن الدول التي تتمتع بوفرة نسبية لديها عنصر رأس المال عن الدول الأخرى، ستتمكن من إتباع سلع كثيفة رأس المال بتكلفه نسبية اقل مثل الصناعات الثقيلة كالسيارات.

إنالدول التي تتمتع بوفرة الأرض في عنصر الأرض ، نظر ا لوجود انخفاض نسبي لديها في الريع عن عناصر الإنتاج المتوفرة فيها ، حيث تكون أسعار هذه العناصر منخفضة.

عندما تقوم التجارة الخارجية ستكون صادرات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى العناصر المتوفرة فيها، حيث تكون أسعار هذه العناصر منخفضة نسبيا في هذه الدول، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة نسبية اقل.

ستكون واردات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج ليست متوفرة لديها أو تعاني فيها من ندرة نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول.

ثانيا:مساهمة أولين

أما أولين فقد رأى أن قيام التجارة الخارجية يجب أن يفسر بالاختلافات في الأسعار النسيبات بدلا من النفقات النسبية ل،ان الأسعار تعكس العرض والطلب .[2]

وقد ارجع أسباب قيام التجارة الدولية إلى عاملين أساسيين:[3]

1– اختلف الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج بين الدول المختلفة؛

1: محمد الشريف ألمان، مرجع سابق،ص 39

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

2- اختلاف نسب مزج عوامل الإنتاج في دو ال الإنتاج السلع المختلفة .حيث تختلف وفرة عوامل او عناصر الإنتاج من دولة لأخرى؛

إن الاختلافات في الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج وما يتابعها من اختلافات في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، ليست شرطا كافيا لوجود اختلافات في الإثمان النسبية للسلع ،التي هي شرط ضروري لقيام التجارة الدولية.

بالإضافة إلى انه من الضروري أن تختلف نسب مزج عوامل الإنتاج بين دو ال انتاج السلع المختلفة. فعلى سبيل المثال تستلزم إحدى السلع "س" في إنتاجها كمية كبيرة من العمل بالنسبة لرأس المال، بينما قد تستلزم سلعة أخرى "ع" كمية كبيرة من عنصر رأس المال بالنسبة للعمل، وسلعة"ش"تستلزم كمية كبيرة من عنصر الأرض.

وهكذا نستنتج لدينا سلع كثيفة العمل ،سلع كثيفة رأس المال ،سلع كثيفة عنصر الأرض [1]

إن هذا الاختلاف في نسب مزج عناصر الإنتاج في دوال إنتاج السلع المختلفة ،إلى جانب الاختلافات الفعلية في الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج في الدول المختلفة ،هو الذي يؤدي إلى وجود اختلافات في التكاليف النسبية للإنتاج بين الدول. بحيث يمكن لدولة ما أنتج إحدى السلع بتكلفة نسبية اقل من دولة أخرى، وبالتالي سيكون ثمنها منخفضا نسبيا عن مثيلتها من السلع في الدول الأخرى. [2]

وبالتالي فان الدولة التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين، ستقوم بإنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على هذا العنصر الإنتاجي الوفير، وبالتالي سوف تقوم بتصدير هذه السلع للدول الأخرى التي لديها ندرة في هذا العنصر الإنتاجي .وفي نفس الوقت سوف تقوم باستيراد السلع التي تعتمد على العنصر الإنتاجي النادر لديها من الدول الأخرى التي يتوفر لديها مثل هذا العنصر الإنتاجي.

وبالتالي هذا ما سيؤدي إلى تخصص الدولة في إنتاج السلع التي تعتمد في إنتاجها على العنصر الإنتاجي النادر لديها. [3]

ويمكن توضيح نظرية هكشر- أولين من خلال المثال التالي:

جدول رقم (1- 1) يمثل عناصر الإنتاج المتوفرة في ثلاث دول الخليج- الجزائر- مصر

عناصر الإنتاج	العمل	رأس المال	الأرض

1: موسى سعيدي وآخرون، مرجع سابق، ص 40.

4:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الدولة			
دول الخليج	10	100	12
الجزائر	40	30	110
مصر	120	20	10

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن كل دولة من الدول تتوفر لديها العناصر الإنتاجية بنسب مختلفة. فدول الخليج مثلا يجب أن تتخصص في السلع وفيرة رأس المال مثل المنتوجات الصناعية والجزائر يتوفر لديها عنصر الأرض بكميات وفيرة وبالتالي يجب ان تتخصص في السلع وفيرة الأرض مثل المنتوجات الزراعية ، ومصر لديها عنصر العمل بكميات وفيرة وبالتالي يجب أن تخصص في السلع وفيرة عنصر العمل . وبالتالي بعد قيام التجارة الخارجية يكون التبادل التجاري بين الدول الثلاث كما يلي:

جدول رقم (1- 2) يمثل التبادل التجاري (استيراد وتصدير) بين الجزائر ومصر ودول الخليج حسب نظرية هكشير- أولين.

الدولة	السلع المصدرة	الدول المستورد
دول الخليج	سلع كثيفة عنصر رأس المال	الجزائر - مصر
الجزائر	سلع كثيفة عنصر الأرض	دول الخليج و مصر
مصر	سلع كثيفة عنصر العمل	الجزائر و دول الخليج

بعد قيام الدول بالتبادل التجاري بينها تسجل عمليات التصدير والاستيراد التي قامت بها في ميزانها التجاري ويكون التسجيل في الميزان التجاري وفقا لنظرية هكشر أولين، كما يوضح الشكل التالي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

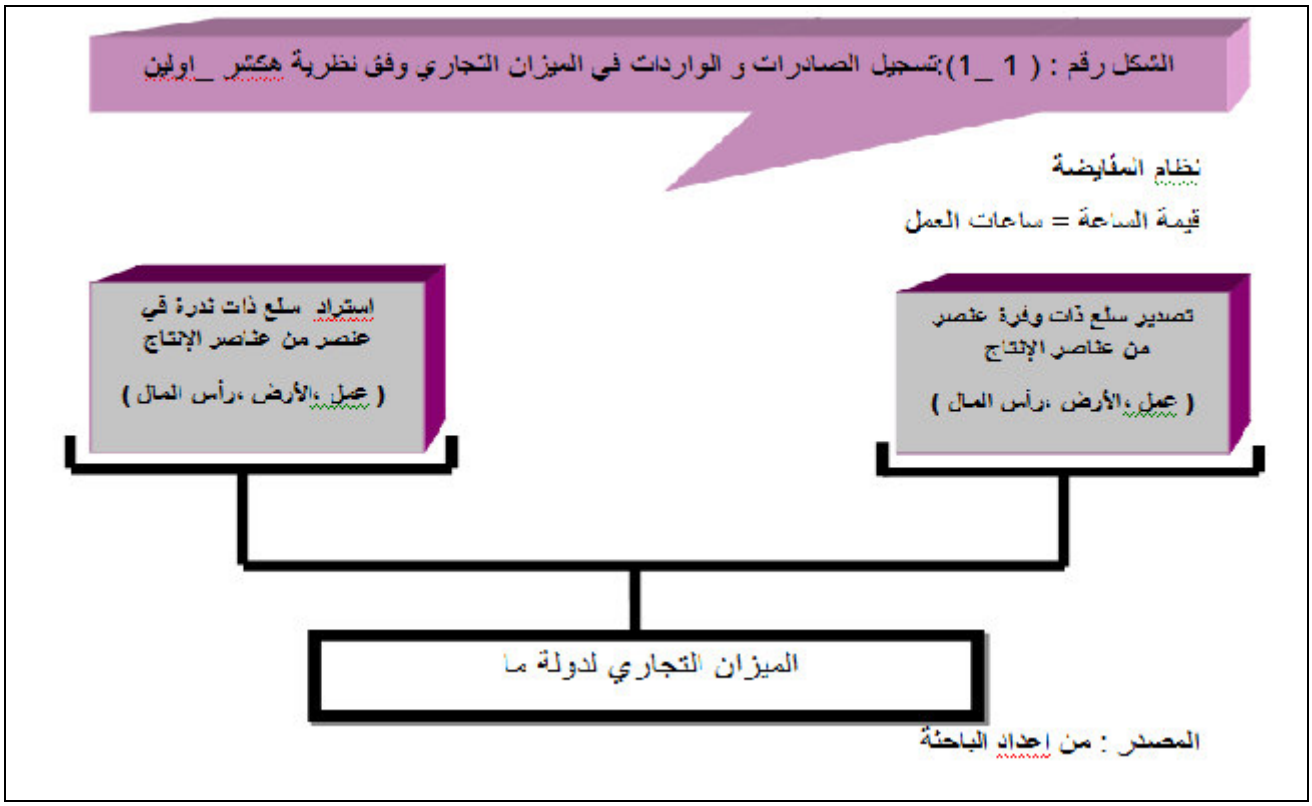

ثالثا:الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر – أولين[1]

- **عدم تجانس وحدات الإنتاج:** تقوم نظرية **هكشر–أولين** على أساس الاختلاف في درجة الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة .و هي تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج ،أي تهتم بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتمهل تماما الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج.
- **إهمال النظرية لإمكانيات انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي:** اشتركت نظرية **هكشر–أولين** مع نظرية النفقات النسبية في إهمال تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي، فبالنسبة لعنصر الأرض فيستحيل انتقاله جغرافيا أمل بالنسبة للعمل ورأس المال فهناك الهجرات العمالية ، وحركات رؤوس الأموال بين الدول.
- **إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة:** نجد أن نظرية **هكشير– أولين** افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ،ولكن الواقع اثبت عكس ذلك ،حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة . وهذا ما يسمى" بلغز **ليونتيف**".

[1] المرجع السابق. 43 _44 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثالث : لغز ليونتيف

حول **ليونتيف** عام (1951)، إجراء أول اختبار عملي لنظرية **(هكشر – أولين)** على الاقتصاد الأمريكي فمن المعروف أن الولايات المتحدة تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال ، وندرة نسبية في عنصر العمل ،ولذلك من المتوقع طبقا لنظرية **هكشر –أولين** أن تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بتصدير سلع ذات كثافة لعنصر المال ، وتستورد السلع ذات الكثافة العمالية حيث ترتفع أجور العمال.[1]

وبالتالي يكون الميزان التجاري وفق نظرية هكشر–أولين كما يلي:

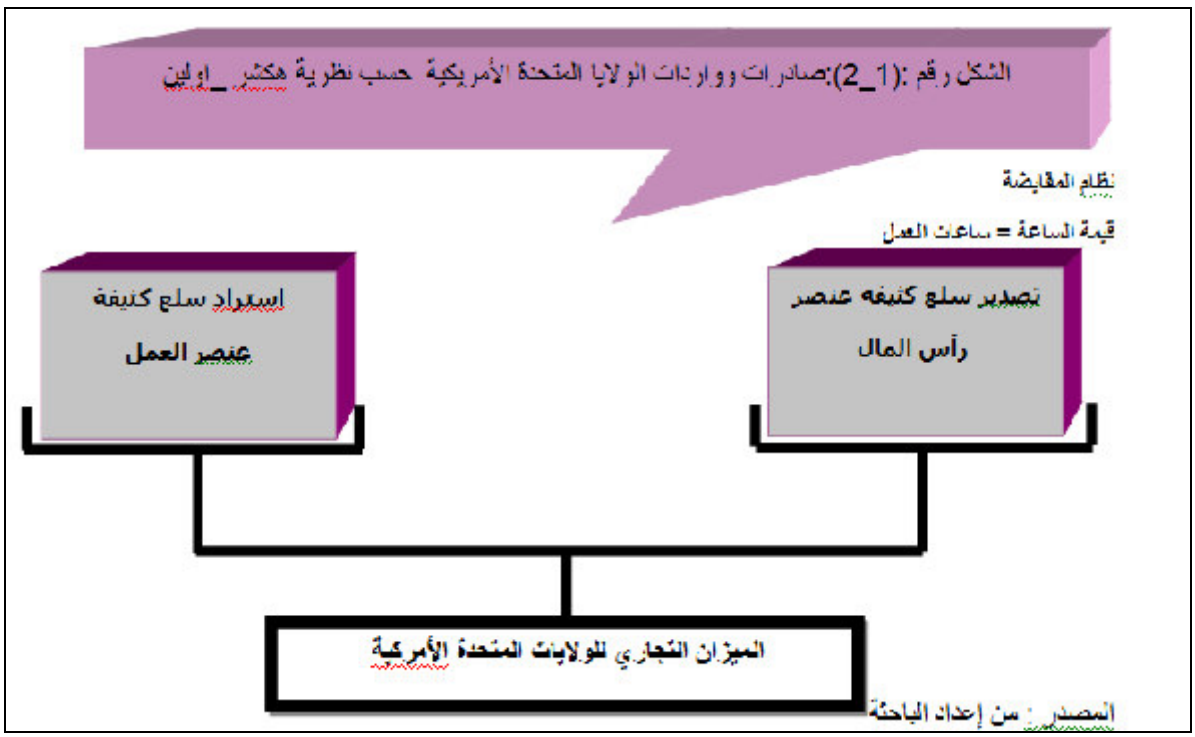

وقد كانت النتيجة لهذه التجربة عكس المتوقع، حيث وجد أن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية كثيفة عنصر العمل،و وارداتها من السلع كثيفة عنصر رأس المال .

ومحاولة منه لتفسير نتائج التجربة ، فرض أن كفاءة العامل الأمريكي تبلغ ثلاثة أمثال غيره من العمال الأجانب . لتمتعه بالمهارة نتيجة التطوير والتدريب المستمر الذي يتلقاه العامل الأمريكي.[2]

ووفقا لنتيجة التي توصل إليها ليونيف يكون الميزان التجاري للو لايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

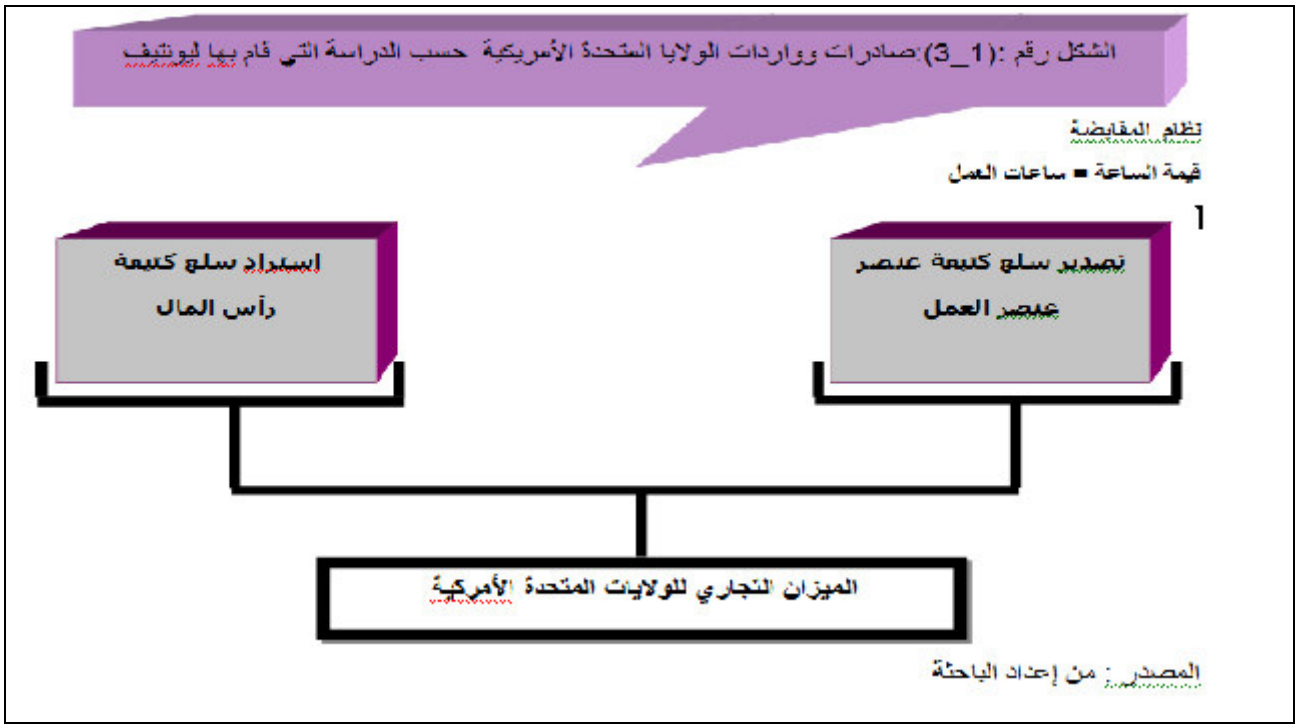

المطلب الثاني: النظرية الحديثة:

جاءت هذه النظريات كمحاولة لتفسير ما لاحظه" ليونيتف" من تناقض في ما جاء في نظرية **هكشر–أولين.**

الفرع الأول: نظرية مهارة العمالة والتخصص "كسنج "(Kesing)

يرى" **كسنج**" أن العمالة هي عامل وحيد ومتجانس من بين عوامل الإنتاج ،إذ ينبغي تقسيمها إلى عدة أنواع من المهارات.فهو يميز بين ثماني فئات مرتبطة بثمانية أنواع من النشاط هم :

العلماء والمهندسون ، التقنيون ،المصممون الصناعيون،الإطارات الأخرى(من القيادات والميكانيكيون ،الموظفون في المكاتب والتقنية من العمال ذوي المهارة ،غير الماهرين والشبه ماهرين).

ان الولايات المتحدة لها صادرات ذات كثافة أقوى من حيث العملة الماهرة، بالنسبة لبلدان الأخرى مما يعكس التناقض الظاهري الذي وصل إليه ليونتيف. وتشير الأعمال التي آجراها " كسنج" إلى أن النموذج الذي وضعه "هكشر–أولين" قادر على التنبؤ بطبيعة المبادلات بالاستثناء إلى الأرصدة التي تسميها أرصدة عمالية شريطة أن تتم تجزئة العمالة نفسها إلى عدة فئات فرعية[1]

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثاني: نظرية الفجوة التكنولوجية والصادرات "بوسنير"(Bosner)

أوضح **بوسنر**"Bosner " أن التجديد يمكن أن يخلق ميزة نسبية لدولة ما ،وان هذه الدولة يمكنها أن تستفيد من هذه الميزة طالما أن التبادل الدولي لا يلغيها ،عن طريق انتشار المعلومات الخاصة بهذا التجديد دوليا.[1]

هذا التجديد ما هو إلا ناتج التطور التكنولوجي المتوصل إليه من طرف الدول المتقدمة ،ما يكسبها ميزة تنافسية في السلع ،أو المنتجات التي تتأثر بالتطوير على حساب الدولة النامية .حيث إن هذا التطوير يخفض من التكاليف ما يجعل أسعارها منخفضة وهذا ما يكسبها ميزة تنافسية. وشيئا فشيئا تنتقل صناعة هذه السلع إلى البلدان النامية عن طريق التصدير.

الفرع الثالث: نظرية تنويع المنتجات:

تنسب هذه النظرية غالى كل من " **بول كروجمان**" (Krugman)،و"كلفن لانكاستر"(Lancaster) .حيث قاما بدراسة اثر التجارة الدولية على أنواع مختلفة من السلع المتاحة للمستهلكين ،وذلك باستخدام نموذج رياضي يشبه نموذج **هكشر–أولين** في التجارة الدولية.[2]

وكما هو الحال في نموذج "**هكشر–اولين**" ،الوفرة النسبية ستحدد كميات واسعار السلع المنتجة في كل دولة ،ولكن بسبب وفرات الحجم الاقتصادية. لان حجم الدولة الاقتصادي له دور، فالدولة الكبيرة ستميل إلى إنتاج عدد كبير من الأصناف الصناعية، وذلك بسبب التفاوت الكبير في أذواق ودخول المستهلكين فيها .أي أن كل دولة سوف تنتج أصنافا مختلفة من نفس السلعة إرضاء لفئات المستهلكين. هذا يقودنا إلى التفريقة بين نوعين من السلع حسب هذه النظرية:

بالنسبة للمنتجات الريفية: سوف تخضع لتفسير هكشر– أولين .لأنها تعتبر كثيفة عنصر العمل نسبيا وعنصر الأرض أي أن الدولة كثيفة هذان العنصران سوف تنتج هذه السلعة وتصدر ها نحو الدولة كثيفة عنصر رأس المال. و نجد أن هذه الدول تستورد السلع اهو المنتجات الصناعية اكسر مما تصدر منتجاتها مما يجعل رصيدها سالبا في ما يخص هذه المنتجات.

بالنسبة للمنتجة للمنتجات كثيفة عنصر راس المال :سوف تصدر أكثر مما تستورد المنتجات كثيفة عنصر الأرض والعمل.

، دار الكتاب الحديث، مصر،2002 .291

الجامعية الجديدة، مصر،2007 .78

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أما من حيث الواقع العملي فان هذا النموذج يفسر قيام التجارة بين الدول المتقدمة والمشابهة اقتصاديا حيث ترتكز التجارة في الأنواع المصنعة بينما تقوم الدولة المتقدمة باستيراد المواد الخام والسلع الولية من دول العالم الثالث وتصدر إليها السلع المصنعة.[1]

مطلب الثالث: الآثار الناتجة عن عدم استقرار الصادرات على الميزان التجاري:

تمثل الصادرات إحدى كفتي الميزان التجاري وعدم استقرارها تؤدي إلى اختلال فيه إما اختلال ايجابي (فائض)،أو اختلال سلبي (عجز).

وقد ساد في القرنين الماضيين 19 و20 العديد من الآراء والحجج حول الآثار المترتبة عن عدم استقرار الصادرات وقد كان هناك فريقين:

- فريق يؤكد أن لعدم استقرار الصادرات أثار ايجابية؛
- فريق يؤكد أن لعدم استقرار الصادرات أثار سلبية؛

فرع الأول : حجج أصحاب فكرة الآثار السلبية:

إن انخفاض إيرادات الصادرات يكون نتيجة لتدهور المبادلات التجارية خصوصا في الدول النامية .نتيجة الارتفاع في أسعار المنتجات المصدرة لتدارك النقص في إيرادات الصادرات ،مما قد يحول إلى صعوبة تصدير هذه المنتجات (تدهور الجانب التصديري) ،وغالبا ما ينتج عن هذه الحالة اتخاذ الدولة لسياسة تقيد الواردات . [2]

وبالتالي يكون رصيد الميزان التجاري سالب لأن الواردات اكبر من الصادرات، بمعنى أن ما تدفعه الدولة لتسديد قيمة الواردات لا يعطي بالمتحصلات من الصادرات.

الواردات > الصادرات ⟸ رصيد ميزان تجاري سالب ( )

1: ماكين رونالد، .292

ر تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1998-2009"

09 2011

nitro PDF professional created with
download the free trial online at nitropdf.com/professional

فرع الثاني : حجج أصحاب فكرة الآثار الإيجابية:

إن سياسة تقييد أو تحديد الواردات الناجمة عن تدهور إيرادات الصادرات ،ستؤدي لا محالة إلى إيجاد أو إنشاء صناعات وإحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة .هذا ما سيعمل على تنشيط وتحفيز الاستثمارات الإنتاجية ،وخصوصا التنافسية منها .هذا ما يزيد من قدرة الدولة على التصدير ،وخفض الواردات ما يؤدي إلى إحداث خلل ايجابي في الميزان التجاري.[1]

هذا ما يوضحه الشكل التالي:

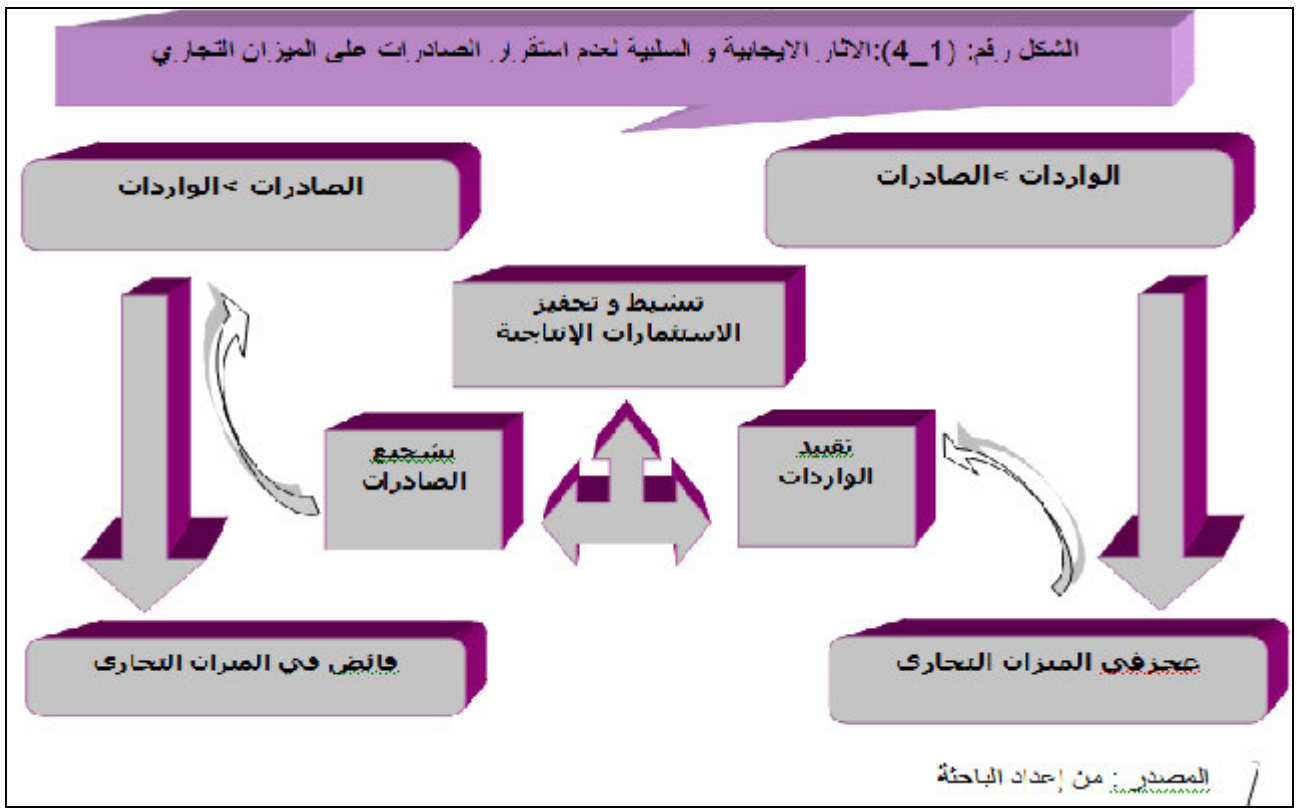

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصة الفصل الأول

مما سبق يمكن القول بان:

التصدير عبارة عن عملية عبور السلع المنظورة أو غير المنظورة من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية ،إما بصورة نهائية أو مؤقتة وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

الميزان التجاري عبارة عن بيان، تسجل فيه الدول السلع المصدرة سواء كان منظور أو غير منظور ،والسلع المستوردة سواء كانت منظور أو غير منظور ،من والى العالم الخارجي ، فهو يمثل احد أهم مكونات ميزان المدفوعات .

تمثل الصادرات احد كفتي الميزان التجاري، فأي تغيير فيها سيؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري إما بالإيجاب (فائض)،آو بالسلب (عجز) حيث:

الصادرات اكبر من الواردات ⟸ فائض في الميزان التجاري

الصادرات اصغر من الواردات ⟸ عجز في الميزان التجاري

لقد أرجعت النظرية الكلاسكية أسباب قيام التجارة الخارجية إلى اختلاف النفقات النسبية بين الدول ،أما النظرية النيوكلاسيكية للاقتصاديين "هكشر– واولين " فقد أرجعت أسباب قيامها إلى وفرة أو ندرة عناصر الإنتاج في السلع المصدرة او المستوردة .وهذه النظرية حاول ليونتيف التأكد من صحتها. بتطبيق نظرية هكشر – اولين على الاقتصاد الأمريكي فتوصل إلى نتائج عكس مبدأ نظرية " هكشر –اولين " ،و المسماة "بلغز ليونتيف ".

وقد جاءت النظريات الجديدة (نظرية الفجوة التكنولوجية ، نظرية تنوع المنتجات، نظرية العمالة الماهرة) لتفسير هذا اللغز حيث أرجعت أسباب الاختلاف إلى تميز السلع المصدرة إما بالعمالة الماهرة و التكنولوجيا و بتنوع الإنتاج.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثاني

دراسة الصادرات و الميزان التجاري الجزائري

خلال فترة 2000-2012

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيـــد:

تعتبر جزائر من دول نامية إلى تعتمد من أدية في تصدير ، حيث يهيمن نفط على صادراتها ، هذا ما يجعل ميزان تجاري غير مستقر أهمون بأسواق خارجية ، و تقلبات أسعار هذه مادة طيوية . و عليه نحاول من خلال هذا صل دراسة كل من ميزان تجاري جزائري و صادرات طبيعة إلى ، كانت مرحلة من ضط م جزائر في ضل منطقة حرة تجارة و شراكة أورو متوسطية و على ميزانها تجاري .

و ذلك بالتطرق إلى عناصر تالية :

مبحث أول: دراسة صادرات جزائرية خلال فترة 2000 _ 2012؛

مبحث ثاني: دراسة ميزان تجاري خلال فترة 2000_2012؛

مبحث ثالث : كانت سات طبيعة ضام جزائر إلى منطقة حرة تجارة و شراكة أورو جزائرية على ميزان تجاري جزائري ؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مبحث الأول : دراسة الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2013

من المعروف أن كل دولة لا تستطيع إنتاج كلما تحتاجه، فتلجأ إلى الإستيراد ،وإذا قلنا استراد معنى ذلك أن هناك طرف مصدر.

أما بالنسبة للجزائر عندما نتكلم عن الصادرات فعادة ما تقسم إلى قسمين هما :

صادرات نفطية صادرات غير نفطية

وقبل التطرق إلى الصادرات الجزائرية و أنواعها يجدر بنا البحث أولا عن الإمكانيات التي تتوفر عليها.

مطلب المطلب الأول : الإمكانيات الطبيعية والبشرية و البنية التحتية للاقتصاد الجزائري

تتوفر الجزائر على إمكانيات جد هائلة على الصعيد الموارد الطبيعية، البشرية، و في مجال البني التحتية التي يحتاجها الاقتصاد لمواجهة الاقتصاد العالمي.

و فيما يلي أهم الإمكانيات التي تزخر بها الجزائر:

فرع الأول :الموارد الطبيعية:

تتوفر الجزائر على موارد طبيعية هامة، و ثروات باطنية ذاتوفر كبير ة تجعل من الجزائر بلدا غنيا بالموارد الأولية ،ما يؤهله لان يكون قطبا صناعيا وزراعيا هاما في المعالم حيث:

أولا: الأراضي الزراعية:

تقدر مساحة الجزائر 2.38114.1 كم^2. و تمثل مساحة الزراعية في الجزائر سنبة 0.3% من إجمالي مساحة البلد ،حيث أن 12% من مساحة تاسب مع الزراعة الخابية و سهلية و تمثل مساحة المتبقية 1.7%[1].

ثانيا: المياه:

قدر إمكانيات مائية الجزائر بأقل من 20% مليارم^3. منها 75% قابلة لتجديد ، وتشمل موارد مائية غير متجددة الطبقات مائية في شمال الصحراء . كما قدر عدد جاري مائية المسطحة في الجزائر حو 30 جرى .يرتكز غلبها في أيم لتلي تصب في بحر المتوسط ،وتتصف كونها غير منتظم ، وقدر طاقتها بحو 12.4 مليارم^3 . أما سدود فقدر بحوالي عدد مواقع المنشأة لبناء سدود في الجزائر حو 250

---

[1] الالكتروني التالي http://difaf.fovumoctif.met/montada_54 f/Tepic+1594htm شوهد يوم

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

موقا، كما إن هناك 50 سدا كبيرا جزا، بطاقة تخزين فوق 10 ملايين م^3 ، كن متوسط حجم خزون في يات الأخيرة قدر حو 1.75م^3 أي 40% من طاقة سدود لإجالية بسبب الظروف طاخية تو ل تول سدود.[1]

ثالثا: الأغنام

حسب المنظمة العالمية للتغذية. كانت الجزائر خلال 2008 تحوز على ثروة حيوانية تتمثل في أكثر من 13.4 مليون رأس غنم ،و 3.7 مليون رأس معز ،و 1.4 مليون رأس من الأبقار[2] .

رابعا: الثروة السمكية

تمتلك الجزائر شريطا ساحليا كبيرا بطول 1200كلم .منفتح على البحر الأبيض المتوسط ،وهو ما يعني شاسعة المياه الإقليمية الوطنية ، وتوفر إمكانية كبيرة للصيد البحري، وقد كانت الجزائر قد أنتجت من الأسماك 96 ألف طن سنة 2008[3].

خامسا: المعادن

للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية .حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساعد في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، ويحتل الحديد المرتبة الأولى على قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة. واهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية بالونزة ،التي تنتج 80% من إنتاج الحديد والبالغ 3.4 مليون طن سنويا، كما يوجد الحديد في بوخضرة ، و غار جبيلت بتندوف الذي يحوي احتياطي قدره مليار طن. أما المعادن الأخرى فمنها الفوسفات باحتياطي يفوق 1مليار طن ،و الزنك والرصاص والزئبق بإنتاج قدره23الف طن سنويا، والرخام الذي يوجد بالقرب من سكيكدة وتقدر كميته ب50مليون م^3 [4]. كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء مثل الذهب و اليورانيوم اللذان لم يشرع في استغلالهم إلا مؤخرا.

سادسا: الطاقة

ويأتي على رأس الموارد الطاقوية النفط .الذي اكتشف بالجزائر سنة 1956، وهم قو حوض حي عود ، جتياطي 700 مليون طن أ حوض عين أميـ ناس ي بعد 1600 كم جنوب لعاصمة . أما لغاز الطبيعي فتحتل لجزائر لمرتبة لثا ثة عالميا بإنتاج قدو 60.3 مليار م^3.

1: فس لمرجع السابق

2: المنظمة العربية لتنمية الزراعية، تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي ،الخرطوم،ديسمبر 2008، ص 12

ار الجزائري 2009 www. KPMG.com ص 45

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إضافة إلى أنها تمتلك احد اكبر مصادر الطاقة الشمسية وتتوفر على إمكانيات كبيرة لإنتاج الطاقة الشمسية، فيها أكثر من 3000 ساعة سنويا.

الفرع الثاني :الموارد البشرية[1]

بلغ عدد سكان الجزائر 32.6 مليون نسمة في جويلية 2008، وحسب مقياس النمو الطبيعي فان النمو الديموغرافي يعرف تطورا ايجابيا . وقد سجلت تطورات هامة في المؤشرات الرئيسية ،حيث انتقل خلال العشرين سنة الأخيرة بمقدار ال70 عاما سنة 2004.

كما أن مؤشر الخصوبة تراجع بشدة حيث كان سنة 2007 2.54 طفل ، وهذا بسبب تراجع معدل الزواج (الزواج) ، و الانتشار الواسع لممارسات منع الحمل ،و هذا التحول في المؤشرات الديموغرافية يؤدي إلى بلوغ عدد السكان الجزائر سنة 2020 حوالي 40 مليون نسمة .

العامل الذي يشغل بال السلطات هو عدم التوازن الحاصل في التوزيع الديموغرافي للسكان ،حيث يتمركز حوالي 40% من السكان في الشريط الساحلي ،حيث يعيش 12مليون نسمة على الشريط الساحلي ليمثل أكثر من 4.7%من مساحة البلاد بكثافة متوسطة قدرها 245نسمة في الكيلومتر المربع الواحد ، هذه الكثافة تمثل 1 نسمة في الكيلو متر مربع في المناطق الجنوبية ، و يبلغ المعدل الوطني 13 نسمة في الكيلو متر مربع الواحد.

يعتبر نظام التعليم الرسمي من أهم مخرجات العمالة الماهرة في الجزائر حيث بلغت نسبة الأنفاق على التعليم العالي 16.4% من الإنفاق العام . كما يبلغ معدل التعليم لدى الكبار من 15سنةفما فوق 69.4% وعدل الالتحاق بالمدرسة في المرحلة الابتدائية والثانوية والجامعية 73% كما تشمل شبكة وزارة التعليم العالي 84 مؤسسة تعليم عالي وهي تغطي 46 ولاية مكونة للجزائر.

الفرع الثالث :البنية التحتية[2]

عملت الجزائر على تطوير بنيتها التحتية و تحديثها ، فعملت على تجهيز البلاد بشبكة من الطرق و المواصلات لخدمة التجارة الداخلية و الخارجية و التي من بينها:

تتوفر الجزائر على شبكة طرقية طولها 104000 كم ، وهي الأهم من نوعها في منطقة المغرب العربي بالكامل بمعدل 3.7كم ،لكل 1000 نسمة .و على الرغم من ترابطها إلا أنها تعاني من ضغط كبير ، ما يدفع بالسلطات إلى تسريع وتيرة أنجاز مشروع طريق" سيار" شرق غرب .الذي سيغطي 2000كم ، والذي بدأت أشغاله سنة 2007 ،ولم تنتهي أشغاله بعد لتعرضه لبعض المشاكل المالية و الإدارية .

47_ 48

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

شبكة سكك ط ديدية تغطي جزءا كبيرا من الب حيث تمتد على مسافة 4500 كم ، تتوفر ع أزيد من 200 محطة تجارية ف ية.

في مجال ال جوي، تتوفر الجزائر ع 35 مطار، 13 مطارا يستجيب ل معايير الدولية.

أما الواجهة البحرية ، تتوفر الجزائر ع 13 ميناء بحريا رئيسيا ، ه 9 موانئ متعدد و أربعة موانئ متخصصة المحروقات ، ويستقبل ميناء الجزائر العاصمة أكثر من 30 % من الواردات من السلع ،و حوالي 70% من الموانئ ض تحليا لبرنامج ط نة و ل تأهيل.

المطلب الثاني:هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000 .2012

فرع الأول:الصادرات النفطية

يحتل قطاع النفط مكانة جد هامة في الاقتصاد الجزائري. فالصادرات معظمها من النفط .ضف إلى ذلك أنها تشكل حوالي 60% من إيرادات ميزانية ، و من 25% إلى30% من الناتج ، وهو الأمر الذي يعكس الأهمية الكبيرة التي تحتلها في موازين الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أن احتياطات النفط الذي لم يشغل بعد. وهو ما جعل الحكومة الجزائرية تجعل من قطاع النفط شريان الحياة الرئيسي لكافة نشاطات ها ية [1] .

1) أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

النفط مادة كبيرة فهو يتمتع بمزايا هامة ، ومتعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها مكانتها في سلم ترتيب فهو يعتبر من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي لدول ، وتتجسد أهمية النفط في فقرتين:[2]

الأولى: كمصدر للطاقة، ويحتل مكانة بارزة من بين مصادر الأخرى للطاقة بالنظر لأسباب فنية واقتصادية جديدة.

الثانية : لاستخدامه في العديد من منتجات الكيماوية والبيتروكيماوية مثل زيوت التشحيم، الورق، المطاط والمنظفات الصناعية.

وأما بالنسبة للاقتصاد الجزائري فهذا الأخير له اعتماد مطلق على النفط ، فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج الداخلي ،أما الثلث المتبقي فمعظمه هو دخل مباشر للنفط كما يشكل ما فوق 60% من الإيرادات الميزانية العامة ، والتي مصدرها الأرباح التي تجنيها الخزينة من تصدير النفط . والتي تعتبر طرفا مهما

2: مصطفى بودرامة،" **التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة**"، مؤتمر الدولي ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد 7 و8 افريل 2008 ، 4 ص 2006

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في التطوير الاقتصادي ، قد بلغت مداخيل الجباية البترولية سنة 2009 حوالي 2711.4 مليار دينار وبلغت ضريبة البترول 1102.4 مليار دينار سنة 2009 بالمقابل سجلوا عجز و 296.6 مليار دينار جزائري شكلتها وبلغت ضريبة الدخل 211 مليار دينار [1] .

2) تطورات الصادرات النفطية:

جدول رقم (2_1): تطور اجمالي صادرات النفط و الغاز في الجزائر خلال الفترة 2000_2012

الوحدة مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي صادرات النفط و الغاز	21,26	19,1	18,11	23,99	31,55	45,59	53,6	59,6	44,2	44,2	56,4	62,8	66,1

المصدر :بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،التقارير السنوية لعدة سنوات

ويمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (2_1): تطور الصادرات النفط و الغاز خلال الفترة 2000_2012

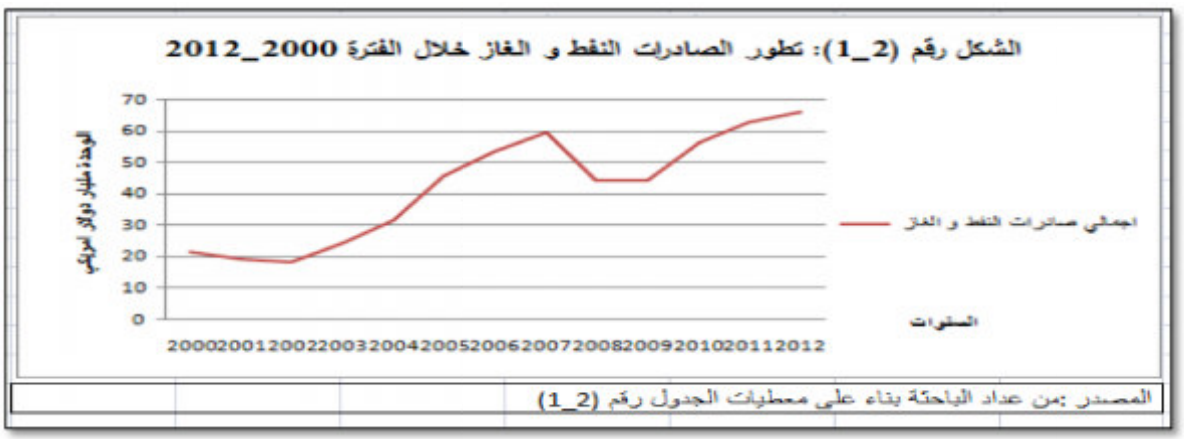

المصدر :من عداد الباحثة بناء على معطيات الجدول رقم (2_1)

من خلال قراءتنا للأرقام الجدول، وكذلك البياني رقم(2-1) يتضح لنا أن مسار إجمالي الصادرات النفطية في تزايد من سنة 2000-2012.

حيث سجل في سنة 2000 (21.26 مليار دولار) ليصل بذلك سنة 2007 إلى 59.6 مليار دولار . وكان سبب وراء هذه الزيادة مستمرة في إجمالي صادرات النفطية ،هو تكثيف الجزائر نشاطاتها في هذا المجال من خلال تطوير البحث والتنقيب....الخ . و نتيجة لتحسن العائد من هذا القطاع لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة.

كما نلاحظ،انخفاض إجمالي الصادرات الجزائرية النفطية سنتي 2008-2009. حيث كانت القيمة المسجلة خلال السنتين مقدرة ب 44.2 مليار دولار، وقد كان السبب وراء هذا الانخفاض هو الأزمة المالية العالمية التي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

مر بها الجزائر في تلك الفترة . في سنة 2010 إلى سنة 2012 عرف هذا القطاع ارتفاع طفيف قيمة 56.4 مليار دولار.

الفرع التالي:الصادرات غير النفطية

أولا: تطور الصادرات غير النفطية2000 -2012

جدول رقم (2_2): تطور اجمالي الصادرات الغير النفطية خلال الفترة 2000_2012 الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
اجمالي صادرات الغير النفطية	0,59	0,61	0,66	0,47	0,66	0,74	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97	2,06	1,09

المصدر: بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،التقارير السنوية لعدة سنوات

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق بيانيا كما يلي :

من خلال تمثيل رقم(2-2) نلاحظ:أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال 2000-2012عرف تذبذبا تارة بالانخفاض وأخرى بالارتفاع إلا أن المسار العام كان متزايدا.

وكانت أعلى قيمة سجلها كانت 1.40مليار دولار سنة 2011 ،وادني قيمة مسجلة سنة 2003 بانخفاض قدره0.47 مليار دولار، وسبب هذا التراجع هو التوتر السياسي في الشرق الأوسط . ما اجبر العديد من المؤسسات الجزائرية على توقيف صادراتها لهذه البلدان.

أما الانخفاض الذي حدث سنة 2009، كان سبب تراجع زيوت الوقود (*) .إضافة إلى وقف الحكومة الجزائرية لتصدير النفايات الحديدية خلال هذه السنة.

و عموما فإن إجمالي الصادرات غير النفطية ضعيف دائما، إذا ما قورن بالصادرات النفطية.

ثانيا: أهم الصادرات غير النفطية:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن الركود الكبير الذي عرفته الصادرات غير النفطية ، والذي دام لمدة طويلة أدى بالاقتصاد بان يفقد قدر معتبر من قدرته التنافسية في الجزائر . فالنشاط التصديري خارج المواد النفطية ضعيف ، ولم يساير التطورات الحاصلة و، هو ما يفسر لنا التساؤل عن أسباب هذا الجمود .

أولا: على مستوى القطاع الفلاحي:

بالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية، التي يمتلكها القطاع الفلاحي في الجزائر . إلا انه يبقى عاجزا عن تحقيق الاكتفاء الذاتي ، وتغطية سلوق الوطني ، وتتعدد خطورة الأمر بذلك إلى تسجيل الجزائر تبعية كبيرة خارج في المجال الغذائي.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى تراجع القطاع الفلاحي، وعوق وصوله منتجاته إلى أسواق التصدير نذكر ما يلي[1]:

1. انتهاج الجزائر لسياسة الصناعات المصنعة ،والذي ترجم بإهمال غير معتمد للقطاع ألفلاحي، وهو ما آثر على تطور هذا القطاع الحساس،وحتى الميزات النسبية التي كانت تحوزها الجزائر في هذا المجال تم تحطيمها، كنتيجة لهذا الاختبار. بحيث تم إعطاء الأولوية في مجال الاستثمارات الحكومية لقطاع الصناعة على حساب الفلاحة، وحتى رأس المال الاجتماعي كان مؤهلا لتفاعل مع القطاع ألفلاحي أكثر منه مع القطاع الصناعي.

2- الارتفاع المتزايد في نسبة النمو الديموغرافي،و الذي أدى إلى زيادة الطلب على المواد والسلع الفلاحية والغذائية مع تراجع الإنتاج ألفلاحي وعدم استقراره.

3- تحسن أسعار البترول، ما أدى إلى التفكير أكثر في الاستيراد من اجل سداد حاجات السكان الغذائية ،وعدم الدخول في إصلاح زراعي عميق.

4- اعتماد القطاع ألفلاحي على عامل الطبيعة والمناخ، فحتى لو توفرت الظروف المساعدة في تطوره(ظروف مالية، مادية، تقنية،...) ،فان أي تقلب في الأحوال الجوية يؤثر سلبا على الإنتاج ألفلاحي.

5- يتميز القطاع ألفلاحي في الجزائر، بسوء استغلال الأراضي الفلاحية ، وبوجود اختلال في توزيع هذه الأراضي.

ثانيا: بالنسبة للقطاع الصناعي:

[1] صادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"،مذكرة الماجستير في تخصص تجارة دولية، الجامعي

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تبت جزائر بعد لاقل، متيةمفة ترتكزع بناء قطاعغ عهقوي. لإ أن سليلة صلطية ملتهة مارتكزقع لتصنع شامل ، وكثف لم تتم طولا، بجهذا ىلإ تعية طقتاد جزائري شلبه يلإ لريوع ا لفطيةمنجهة ، ومنجهة لدور لدولةكلك سيريفنفس لوقت. ما أدى ىلإ حتويل ملوئات ملوية ملط ، وكهأ ا درات هـ وية عيدةعن حقيق لهدف لاقتصادي ملوئة. وهوما أدى بدوو ىلإ ضآلة في القيمة المضافة التي تحققها و إفلاس معظمها بسبب الفساد،إضافة إلى بقاء صادراتها من هذا القطاع عند مستويات دنيا،و بالخصوص تلك الصناعات غير النفطية[1].

وترجع أسباب هذا التدني في الصادرات الصناعية و خاصة غير النفطية منها إلى:

1. الانعكاسات التي خلفتها الإستراتجية المتبعة بعد الاستقلال من بينها: التبعية الكبيرة للخارج في مجال تمويل القطاع الصناعي.

2. انعكاسات نماذج التسيير المطبقة في المؤسسة الاقتصادية من بينها: انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسات ، و انعدام قنوات التوزيع ذات الطابع الخصوصي والخدمات ما بعد البيع.

إضافة عدم قدرة المنتوجات على المنافسة ،بسب جودة المنتوج، التهيئة والتغليف والتكييف.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

سجل القطاع للتصدير خارج النفط نتائج ضعيفة نتيجة لمجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها في ما يلي:

الفرع لأول: المشاكل على المستوى الجزئي[2]

* بتطبيق عشوائي غير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة.

* عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.

* عدم توافر نظام المعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق(التسويق).

* غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة، الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار، كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتوج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الاقتصادي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب لتغيرات طالبة التي تحدث خارج حدود قوة (البيئة الخارجية) .منها تحرير المتبادلات التجارية ، التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال، ماأدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية.

* كل هذه التراكمات السلبية ،مجتمعة أدت إلى تقليص القدرة التنافسية لدى بعض المؤسسات الجزائرية بشكل وثيق، بتدني جودة منتجاتها، والشاهد على هذا تضاعف نسبة الواردات الأجنبية إلى الجزائر تدريجيا ،و في مقابل نقص كمية الصادرات الجزائرية.

الفرع الثاني: المشكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي [1]

* غياب إستراتجية محددة المعالم للتصدير .أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والذي يفترض انه جزء ضروري للتنمية ،وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والاجتماعي ،والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.

* غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح ،والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.

* انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين، والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول. هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثير ات السلبية ،من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.

* عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة ، ولم ترق لدرجة تصديرها ،لا من حيث الكمية ،ولا من حيث الجودة ،بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الخاصة، بالإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم من جهة .وعدم التحقيق فائض إنتاجي بشكل منتظم من جهة أخرى.

الفرع الثالث: المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسساتي والتشريعي: [2]

1

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* التشابك والتداخل، في مهام الهيئات والهياكل المهتمة لترقية الصادرات خارج المحروقات، ما أدى إلى غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة، و صعوبة تقييم مدى صعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.

* غياب أي تنظيم لتواجد التجاري في الأسواق الخارجية. بما يخدم صادرات غير المحروقات. فهذا الفراغ لا يسمح بتعزيز جهود المؤسسات المهتمة بالتصدير، للاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الخارجية؛

* وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين، سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.

* سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية لصندوق الخاص لترقية الصادرات غير المحروقات ،

* ارتفاع تكاليف النقل الدولي، حيث خدمات عدم التصدير ضخمة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير، لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع تكاليف التوزيع، وبالتالي انخفاض هامش الربح الذي تحققه من عملية التصدير.

* عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي، وما يمكن أن تقدمه من معلومات مفيدة، حيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية، من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسة التسويقية.

مما سبق يمكن القول أن الجهاز الإنتاجي الاقتصاد الجزائري يخلف كفاءة تنافسية أو تنافسية الدولية في الأسواق المحلية و الخارجية.

المبحث الثاني: دراسة الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2012.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في هذا المبحث عرض بالدراسة والتحليل لتطور ونتائج المبادلات التجارية الخارجية الجزائر من خلال دراسة كل من الصادرات والواردات الجزائرية المبينة في الميزان التجاري.

المطلب الأول: الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2012

جدول رقم (2-3): تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000_2012

الوحدة: مليون دولار امريكي

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الواردات	9173	9940	12009	13534	16308	20357	21456	27631	35479	39254	40473	4161	3625
الصادرات	22031	19132	18325	24512	32083	46001	54613	60163	79298	45149	57035	6413	6733
رصيد الميزان التجاري	12858	9192	6316	11078	13775	25644	33157	32532	30819	5900	16580	2252	3108
نسبة التغطية %	2,4	1,92	1,57	1,82	1,75	2,26	2,55	2,18	2,01	1,15	1,41	1,45	1,86

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، التقارير السنوية لعدة سنوات

ويمكن تمثيل أرقام الجدول في الشكل التالي :

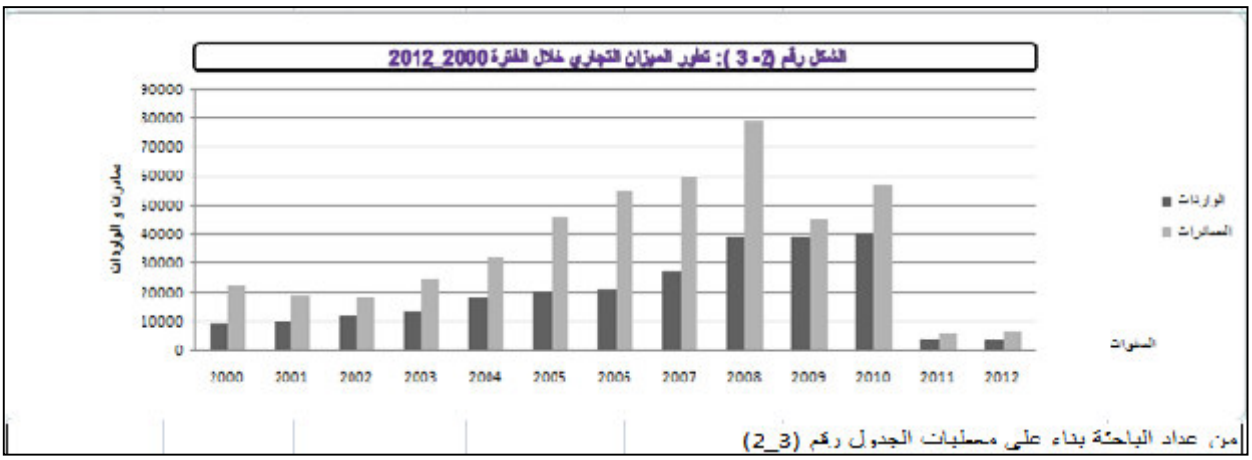

من خلال الجدول قم (2-3) ومتابعتنا لشكل البياني رقم(2-3) ،نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد سجل فائضا خلال الفترة محل الدراسة .بحيث:

* من 2000-2006 نلاحظ انه متزايد في الفائض حتى سنة 2006 ،أين كانت قيمته تساوي 33157 مليون دولار أمريكي.

وهذا بسبب الارتفاع المعتبر أساسا إلى زيادة الجزائر لقدراتها التصديرية ، نتيجة لما تحوزه الجزائر من إنتاج النفط ، إذ وصل إلى سنة 2006 2 مليون برميل يوميا ، والارتفاع الذي عرفته استعار النفط خلال هذه الفترة ، وهذا ما أدى إلى الارتفاع الإيجابي (فائض) في الميزان التجاري في هذه الفترة .

2) :في هذه الفترة نلاحظ استمرار تحقيق الميزان التجاري الجزائري للفائض ،إلا إن الفائض في الفترة.حيث نجد انه سجل سنة 2009 انخفاض حادا في الفائض،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حيث صول ى 5900 مليون لار وكان هذا لفائض نتيجة لأزمة مالية عالمية ، وليتكان فاض لوية لقة لأزمة ى لجزائر، نتيجة فاض سعر لفط عام 2009 ما أدى ى فاض لوائد لتصديرية فهذه فترة .

* بالبة لدل تغطية لواردات نلاحظ من لال شكل لتا :

أن هذا لدل شهد نمو متزايد من نة 2000 ى 2006 ، أين كانت قيمة 225 % كأحد.

و من نة 2007-2012 انخفض هذا المعدل نتيجة ،انخفاض الصادرات الجزائرية في هذه الفترة.

وخلاصة القول:

إن الفائض المسجل في الميزان التجاري خلال الفترة 2000 2011 ،كان نتيجة الارتفاع عائدات الصادرات من النفط ،بسبب ارتفاع أسعار هذه السلعة الإستراتجية ، وزيادة الجزائر لإنتاجها من النفط خلال الفترة محل الدراسة.

مطلب الثاني : الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية

سندرس في هذا المطلب البنية السلعية للميزان التجاري الجزائري، من خلال دراسة تطور الهيكل السلعي للواردات والصادرات.

تطور الهيكل السلعي للموارد الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم (2_ 4):تطور التركيب السلعي للواردا ت الجزائرية خلال الفترة 2002_2012

الوحدة: مليون دولار امريكي

البيان / السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
سلع غذائية	2415	2395	2740	2678	3597	3587	3800	4354	7813	5863	6058
طاقة و مواد دهنية	129	139	145	114	173	212	244	324	594	549	955
منتجات خام	428	478	552	689	784	751	843	1325	1394	1200	1409
منتجات نصف مصنعة	1655	1872	2336	2857	3645	4068	4934	7105	10014	10165	10098
سلع و تجهيزات زراعية	85	155	148	129	173	160	96	146	174	233	341
سلع و تجهيزات صناعية	3058	3435	4423	4955	7139	8452	8528	8534	13093	15139	15776
سلع استهلاكية	1393	1466	1655	2112	2797	3107	3011	5243	6397	6145	5836

المصدر: مديرية تقييم التجارة وتنظيمها بالحصائيات لعدة سنوات

ويمكن توضيح ارقام الجدول في الشكل البياني التالي :

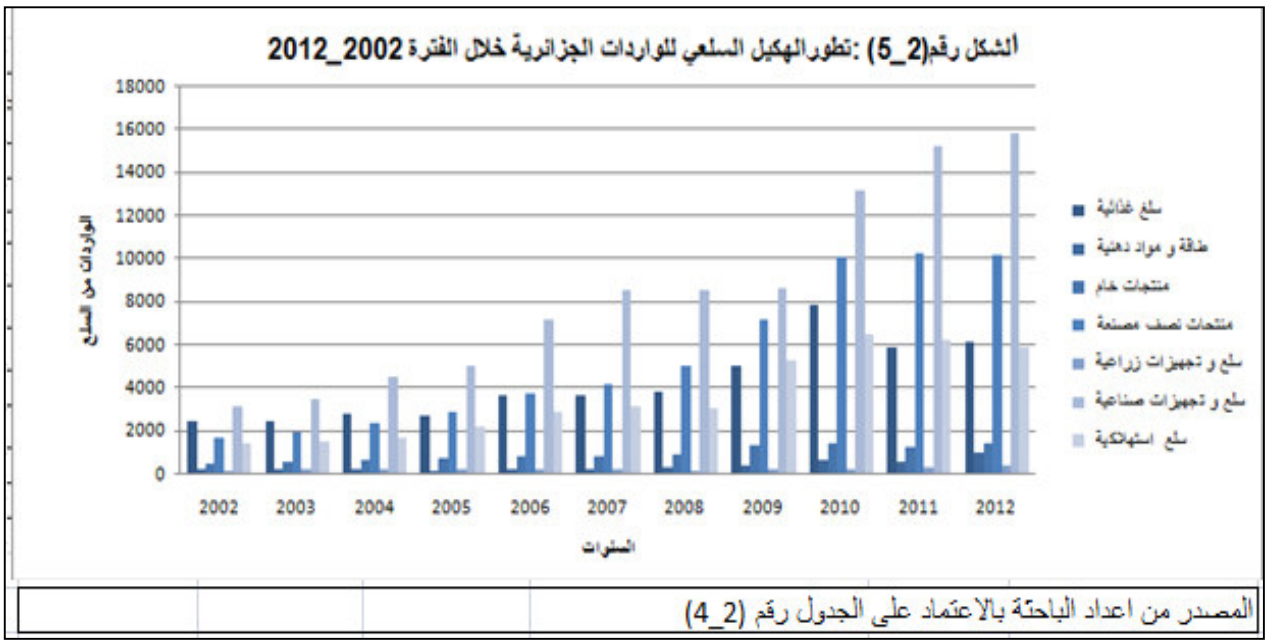

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2_4)

من خلال قراءة المعطيات الجدول رقم(2-4) و الشكل البياني (2_5)، نلاحظ هو الزيادة المستمرة في قيمة الواردات خلال فترة 2000- 2010 ، خاصة المنتجات الصناعية والتي كانت قيمتها سنة 2010 (15776 مليار دولار) كأكبر حدها ، ويليها الواردات من المنتجات نصف مصنعة قيمة 10098 مليار دولار أمريكي في فترة الدراسة.

أما بالنسبة الواردات الغذائية فسجلت ارتفاع مستمر من 2003 إلى 2010 وتراجعا سنة 2012 حيث كانت قيمتها 6055 مليون دولار أمريكي.

عرض الجدول رقم(2-6) مجموع الواردات بالترتيب حيث:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشكل رقم (2_6):الترتيب السلعي للواردات الجزائرية سنة 2012

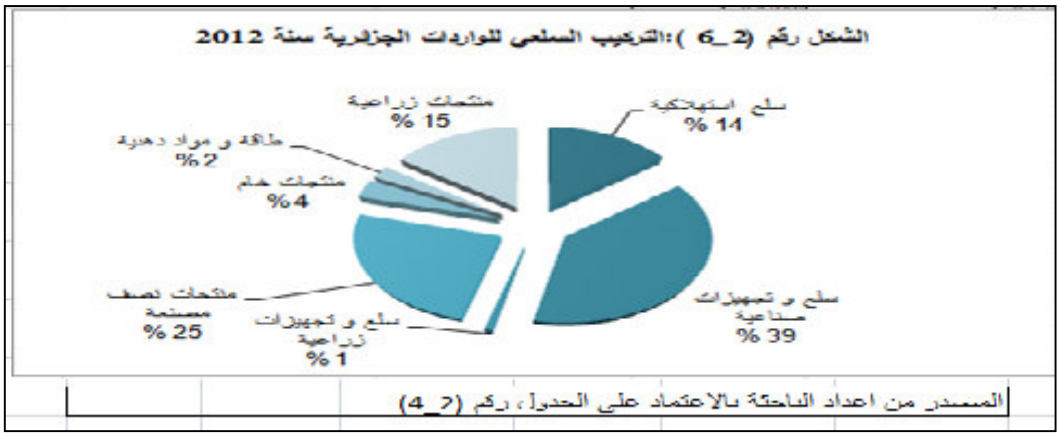

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2_4)

1) جوة سلع وتجهيزات سنبة39% سنة 2012 ، ويتعلق الأرضوا بوائل قل الأص وابضائعأزة كهربائية، لآت الأال طوية،جار ارات).

2) جوة منتجات صالفصفة سنبة25% ، وتتثل في الأبابيب وقوات حديدية وزيوت طوخطة لذائية....الخ.

3) مجموعة السلع الغذائية بنسبة 15% ، وتتمثل في الحبوب، الحليب، السكر، القهوة..الخ.

4) مجموعة السلع الاستهلاكية بنسبة 15% ،وتتمثل في الأدوية، لوازم السيارات،أجهزة البث والإرسال....الخ.

من خلال ماسبق :

نستطيع القول، بان الهيكل السلعي للواردات الجزائرية يتميز بالثبات النسبي لمكوناته، حيث نجد سيطرة التجهيزات الصناعية والمواد الغذائية ،تليها السلع النصف مصنعة ثم السلع الاستهلاكية في مجموعة الواردات الجزائرية ،وهذا ما يبرر مدى تبعية الاقتصاد الجزائري إلى الخارج ،وضعف هيكله الإنتاجي خاصة الغذائي منه والصناعي .

الفرع الثاني:تطور الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2012

يتميز الهيكل السلعي لصادرات الجزائرية بالسيطرة المطلقة للمحروقات عليه اذ تستحوذ على اكبر من 97% منجوع صادرات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

	الجدول رقم (2_5): تطور التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2001_2012											الوحدة بمليون دولار امريكي
الميزان + السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
منتجات طاقوية	21419	18484		18051	23539	31302	45094	53429	44128	58331	77351	64525
المنتجات الغذائية	32	28	28	35	48	59	67	73	88	119	113	315
المنتجات أخرى	44	37	37	51	50	50	134	195	169	334	170	94
منتوج نصف مصنع	465	504	504	551	509	571	651	828	593	1384	692	1056
سلع و تجهيزات زراعية	11	22	22	20	1	0	0	0	1	1	0	1
سلع و تجهيزات مصنعة	47	45	45	50	30	47	36	44	46	67	42	30
سلع استهلاكية غذائية	13	12	12	27	35	14	19	43	35	32	49	30
المصدر: مديرية تقييم التجارة وتطويرها، حصائيات لعدة سنوات												

ويمكن ترجمة ارقام الجدول الى الشكل البياني التالي:

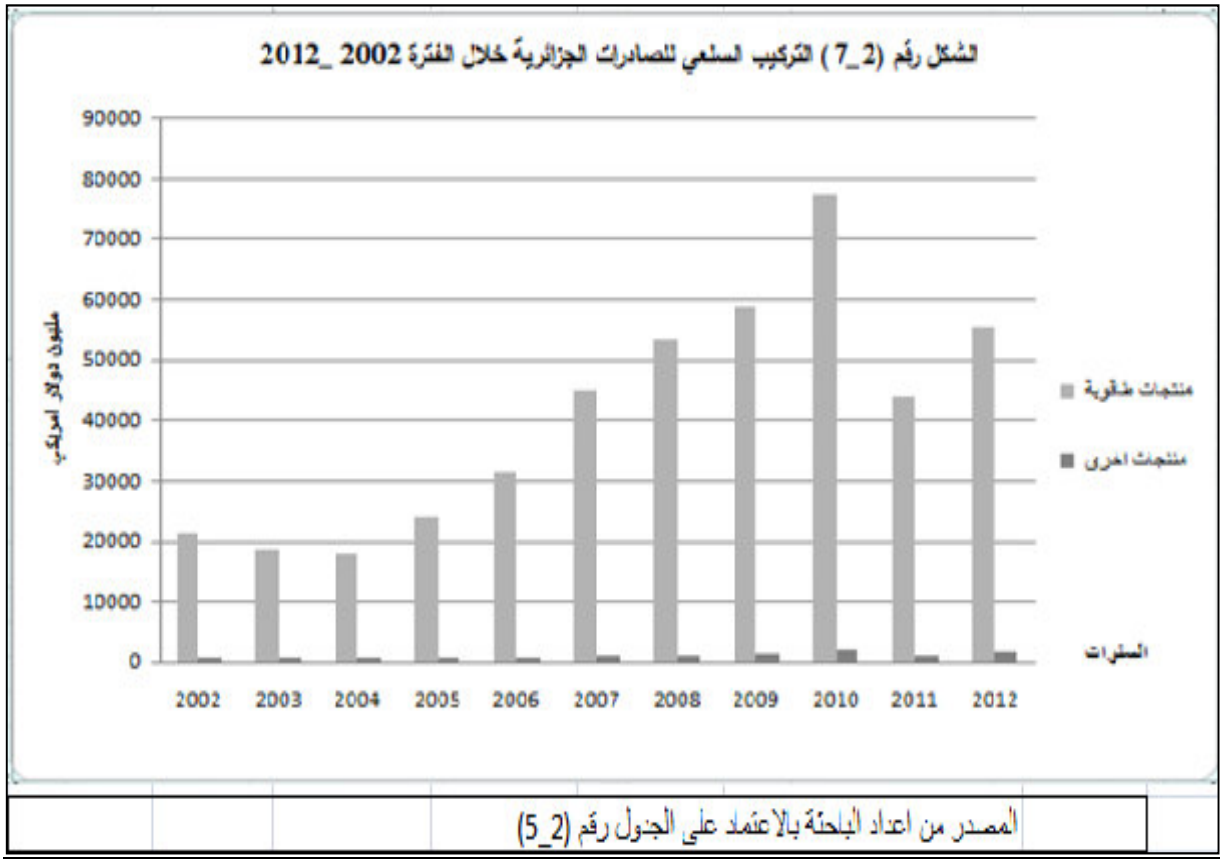

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2_5)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم (2-5) والشكل البياني (2-7) نلاحظ ما يلي:

هو استمرار صادرات الجزائر خلال فترة 2002 _ 2012 ، إلا أن هذا لم يخل من بعض الانخفاضات وذلك سنة 2009 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويمثل الشكل (2_8) التركيب السلعي للصادرات الجزائرية

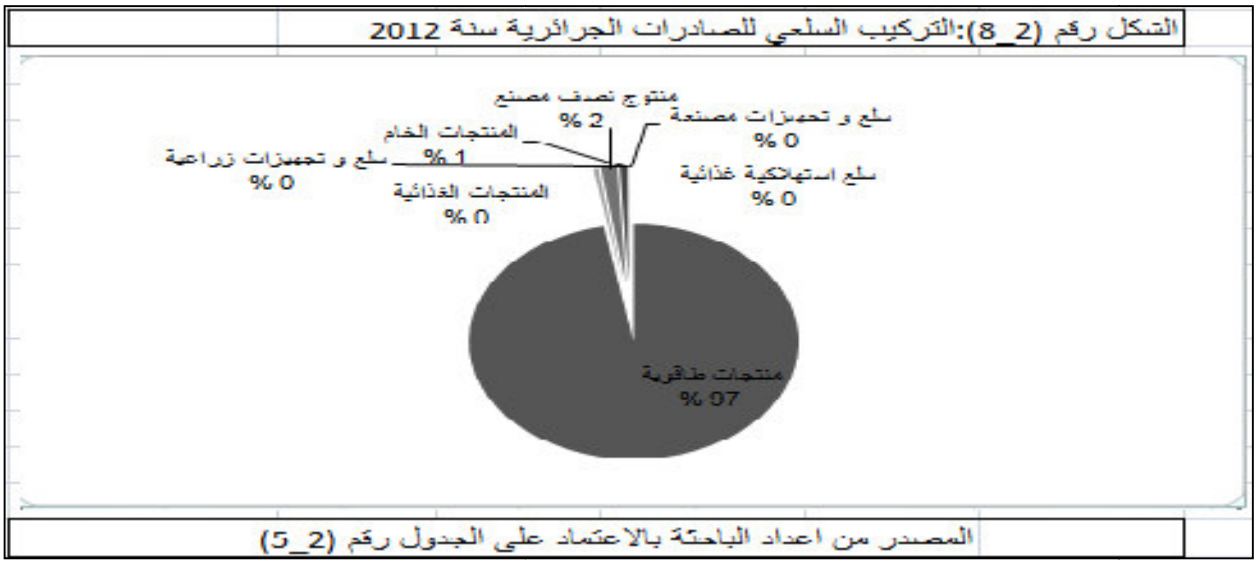

ومنه يمكن تقسيم الصادرات الجزائرية إلى :

- صادرات نفطية و تمثلها المنتجات الطاقوية بنسبة 97% سنة 2012؛
- صادرات غير نفطية (الغير الطاقوية)بنسبة 4%سنة 2012؛

وعليه فان السبب في النمو الصادرات الذي شهادته الفترة من 2002 إلى 2012 ،كان بسبب ارتفاع سعر النفط ، ما أدى إلى الزيادة في المتحصلات من الصادرات ، و الذي أدى بدوره إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري .

و يمكن تقسيم المنتجات الغير النفطية إلى مجموعتين ، كما يوضحه الشكل رقم (2_9):

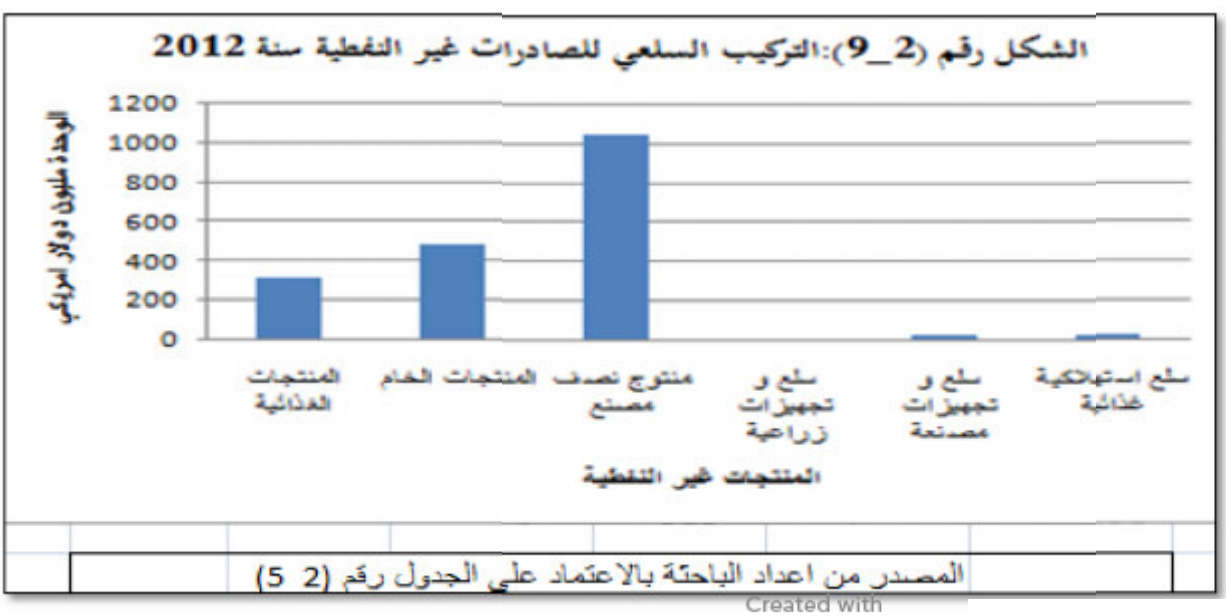

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

و المتمثلة في :

مجموعة عرفت ارتفاع تمثلت في : مجموعة المنتجات نصف صنفصغةكلت قيمتها 1384 طيون لار أمريكي، متبوعة بالمنتجات الخام بنسبة 490 مليون دولار أمريكي ، ثم تيها طنتجات لغذائية قيمة 315 م يون دولار أمريكي.

الشكل رقم (2_10):أهم المنتجات الجزائرية المصدرة ضمن مجموعات

المنتجات نصف مصنعة	•زيوت ومواد اخرى ناتجةمن تقطير الزفت ، النشارد اللاماني،المنتجات المصفحة من الحديد ، الاسمنت المائي ،دواليب مطاطية ،علب واكياس و تغليف من ورق ،الاسمدة المعدنية ،.....
المنتجات الخام	• بقايا وفضلات الحديد ،فسفات الكالسيوم ،نفايات وباقايا النحاس ،الزنك على شكله الخام ،الهيدروجين،الفحوم غير الحلقية ،...
المنتجات الغذائية	• التمور ،الزيتون ،فواكه طازجة وجافة ،الاسماك ،الزيوت و الدهون ، المشروبات ، بعض العجائن ،.....

ويعود السبب في الارتفاع، إلى الزيادة في بالنسبة لهذه المتوفي بلبة لهذه طجوة كتيجةلاهتمام سلطات جزائرية بالقطاعات المنتجة لهذه السلع في إطار إستراتجية تنمية الصادراتراتغير لفطية .

مجموعة عرفت انخفاض تمثلت في:السلع و التجهيزات مصنعة ، و سلعلاستهلكية قيمتها 30 طيون دولار أمريكي ، أما السلع و التجهيزات الزراعية قيمتها ضعيفة جدا دا قيمة 1 طيون لار أمريكي .

و سبب هذا الانخفاض هو ضعف القدرة الإنتاجية الجزائرية لهذبلية جزائريةلهذه طجوة من سلع .

وعيه يمكن القول بأنه : تبقى المحروقات تتصدر أهم مبيعات يعات جزائرخو خارج سبة 97% ، لا تزال المنتجات غير النفطية خارج تشكل نسبة ضئيلة من قائمة الصادراتادرات جزائرية نبة3%.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية خلال الفترة2000-2012

إن التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية حسب المناطق الاقتصادية، يبين لنا أهم لأواق لتجارة خارجية من الصادرات والواردات السلعية التي تتعامل معها الجزائر.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2010

الجدول رقم (2_6): اهم الدول المصدرة الجزائر في الفترة 2000_2012 الوحدة: مليون دولار امريكي

البلد + السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الأوروبي	5256	5903	6732	7554	10097	11255	11729	14427	20985	20772	20704
منظمة التعاون الاقتصادي	2154	2125	2485	2242	2071	3506	3738	5363	7245	6435	6519
بلدان اوروبية اخرى	603	636	757	855	1097	1058	777	715	659	728	388
امريكا الشمالية	142	259	385	557	1166	1249	1281	1672	2179	1866	2380
دول اسيوية غير عربية	569	579	943	1206	1552	2506	3055	4318	6916	7574	8280
دول عربية	144	179	366	418	525	387	493	621	705	1089	1262
دول مغربية	52	72	127	120	169	217	235	284	395	478	544
دول افريقية	119	85	87	125	175	148	148	231	395	350	356

المصدر :المديرية العامة للجمارك احصائيات لسنوات مختلفة

ويمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي:

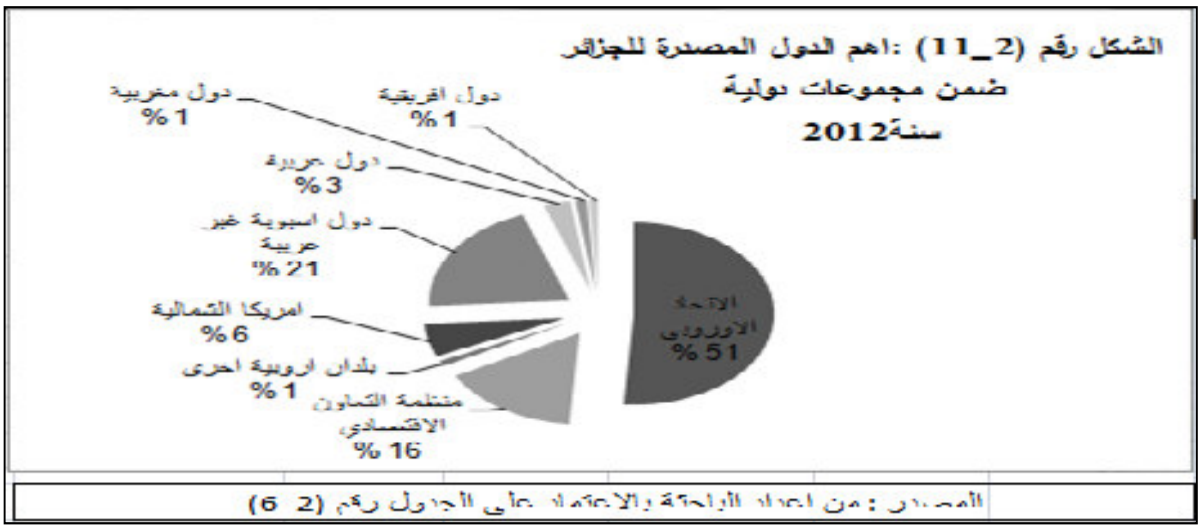

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (2-6) و الشكل البياني (2-11) نلاحظ أن:

الشركاء الممونين للجزائر لم يتغيروا بشكل كبير ،إذ تبقى دول الإتحاد الأوربية هي الممون الرئيسي بنسبة51%. بحكم القرب الجغرافي ،والواقع التاريخي الذي يجمعهما منذ القدم ، بالإضافة إلى التعاون الذي يجمعهما في إطار الشراكة الاورو متوسطية. ثم تليها الدول الأسيوية بنسبة21% ، متبوعة OCDE (منظمة التعاون الاقتصادي)بنسبة16% ،ثم تأتي أمريكا الشمالية بنسبة 6% .أما البلدان العربية بنسبة 3% في ضمن المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يمكن صرهم لدولصدرتجزائريفجدول لتا يل :

الجدول رقم (2_7): اهم الدول المصدرة للجزائر عام 2012	
الدول	الوحدة :مليون دولار امريكي
فرنسا	497
الصين	409
اسبانيا	350
اطاليا	305
المانيا	243
الولايات المتحدة الامريكية	146
تركيا	128
اليابان	121
البرازيل	106
كوريا	89
ارجنتين	85
الهند	70
بريطانيا	67
سلوفانيا	59
بلجيكا	55
المصدر :المدرية العامة للجمارك احصاءيات سنة 2012	

ويكن تجةجدولأ تثل لبيا لتيل :

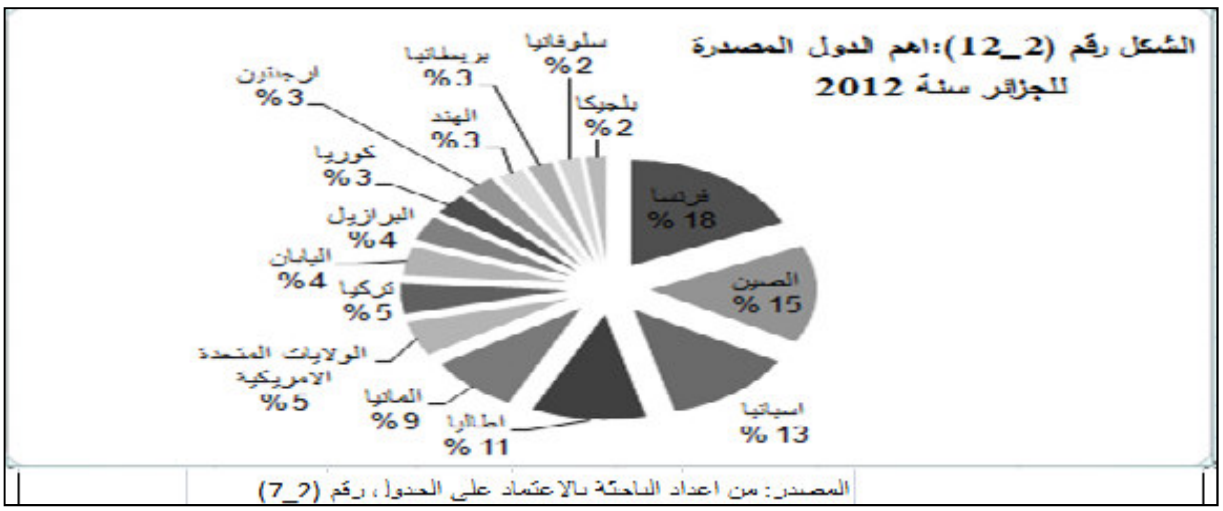

1) **فرنسا**: بمبلغ497 مليون لار أمريكي مايعادل18% من إجمالي لواردات ، ولتي تتثل أساسا في لآت لأزة سليارات، لمربانتصا عية، لمنتجاتصليلاية لطبوب؛

2) **الصين**: بمبلغ409 مليون دولار أمريكي ما يعادل15 % من إجمالي الواردات والمتمثلة في الآلات والأدوات الكهربائية،الجرارات والسيارات ، و الأقمشة ؛

3) **اسبانيا**: بمبلغ 350 مليون دولار أمريكي مايعادل13% من إجمالي الواردات ، تتمثل أساسا في المق ، الأ الآلات؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

4) **ايطاليا:** بمبلغ 305مليون دولار أمريكي ما يعادل11%من إجمالي الواردات ،والمتمثلة في الآلات و الأجهزة.

5) **ألمانيا:** بمبلغ 243مليون دولار أمريكي ما يعادل6.7% من إجمالي الواردات، والمتمثلة في الآلات و الأجهزة.

6) **الولايات المتحدة الأمريكية و تركيا:** بمبلغ 146 مليون دولار أمريكي ما يعادل 9% من إجمالي الواردات ، والمتمثلة في الحبوب ،الآلات و الأجهزة.

7) **البرازيل واليابان:** بنسبة4 % من إجمالي الواردات ، والمتمثلة في قطع المطاطية الآلات والأجهزة،سيارات بكل أنواعها، المنتجات الصيدلانية القهوة والشاي .

8) **كوريا و الأرجنتين،الهند و بريطانيا:** بنسبة 3 % من إجمالي الواردات، والمتمثلة في الحبوب الحليب المنتجات الصيدلانية الأجهزة الملبس بكل أنواعها .

10) **سلوفانيا و بلجيكا:** بنسبة 2% من إجمالي الواردات، والمتمثلة في الحبوب، الحليب، الأجهزة الكهربائية ،الآلات.

11) **البلدان العربية:** وقد كانت نسبتها3% خلال السداسي الأول من سنة2009 من إجمالي الواردات وتتمثل هذه البلدان في دول المنطقة العربية لتبادل الحر، والتي هي(الأردن، مصر، الإمارات العربية، البحرين، تونس، السعودية، السودان، سوريا، العراق، عمان،فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا،المغرب، موريتانيا واليمن).تتمثل أهم المنتجات المستوردة من هذه المنطقة في المنتجات الزراعية المتمثلة في السكر والحبوب الجافة و العصائر ، و الفواكه .أما المنتجات الصناعية تتمثل في المنشأة المعدنية و الأدوية و الكتب. (1)

(1) **نشرية الصادرات و الواردات من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر"** ،2009،ص04.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة2000-2012

الجدول رقم (2_8): اهم زبائن الجزائر في الفترة 2002_2012

الوحدة :مليار دولار امريكي

البلد + السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الاتحاد الاوروبي	13792	12344	12100	14503	17396	25593	26750	26833	41246	23186	28009
منظمة التعاون الاقتصادي	5825	4549	4602	7631	11054	14963	20545	25387	28614	15326	20278
بلدان اوروبية اخرى	181	87	130	123	91	15	7	7	10	7	10
امريكا الشمالية	1672	1037	951	1220	1902	3124	2393	2595	2875	1841	2620
دول اسيوية غير عربية	210	476	456	507	686	1218	1792	4004	3765	3320	4032
دول عربية	55	315	248	355	521	621	591	479	797	564	634
دول مغربية	254	275	250	250	407	418	515	760	1626	857	1281
دول افريقية	42	26	50	13	26	49	14	42	365		79

المصدر :المديرية العامة للجمارك احصائيات لسنوات مختلفة

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق بيانيا كما يلي :

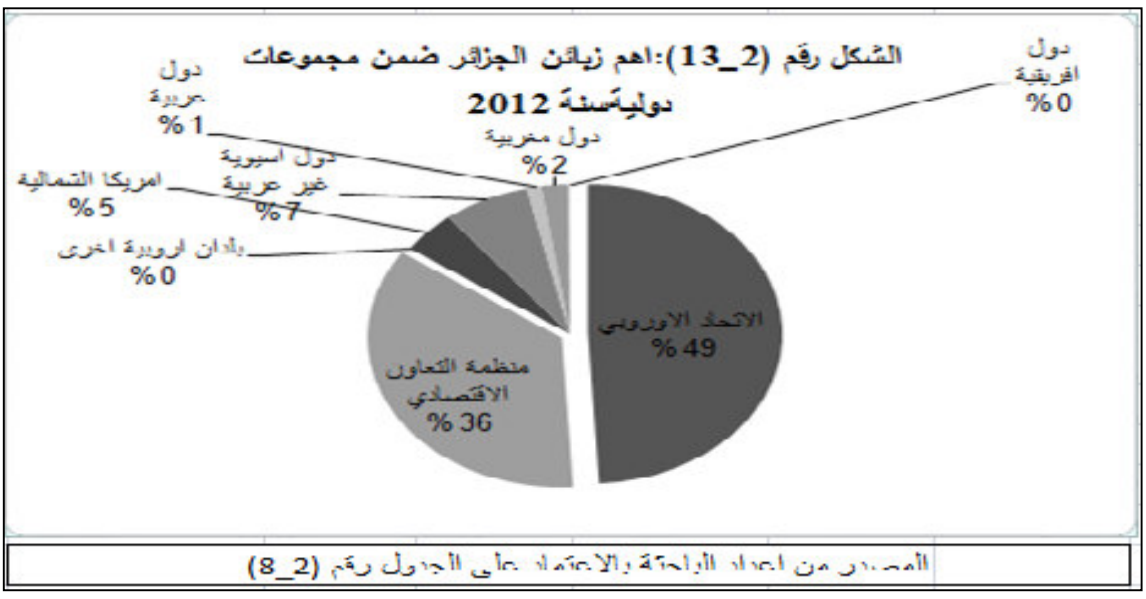

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2_8)

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم(2-08) وكذا البياني رقم(2-13) نلاحظ حسب تصنيف صادراتنا حسب المناطق الاقتصادية ،أن الإتحاد الأوربي يشغل موضعا مهما بنسبة 49% سنة 2012 ، وتليها OCDE بنسبة 36% والدول الأسيوية غير العربية بنسبة 7% ، و أمريكا الشمالية 5% .أما الدول العربية فقد بلغت نسبتها 1% .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

يمكن توضيح توزيع صادرات الجزائر إلى مناطق الاقتصادية العالمية كما يلي:

الجدول رقم (2_9): اهم زبائن الجزائر عام 2012	
الدول	الوحدة :مليون دولار امريكي
الولايات المتحدة الامريكية	955
كندا	665
فرنسا	359
اسبانيا	345
تركيا	299
اطاليا	296
الهند	263
بلجيكا	244
البرازيل	215
مصر	186
ارلندا	149
بريطانيا	138
المكسيك	102
المصدر :المديرية العامة للجمارك احصاءيات سنة 2012	

يمكن ترجمة أرقام الجدول في الشكل البياني التالي :

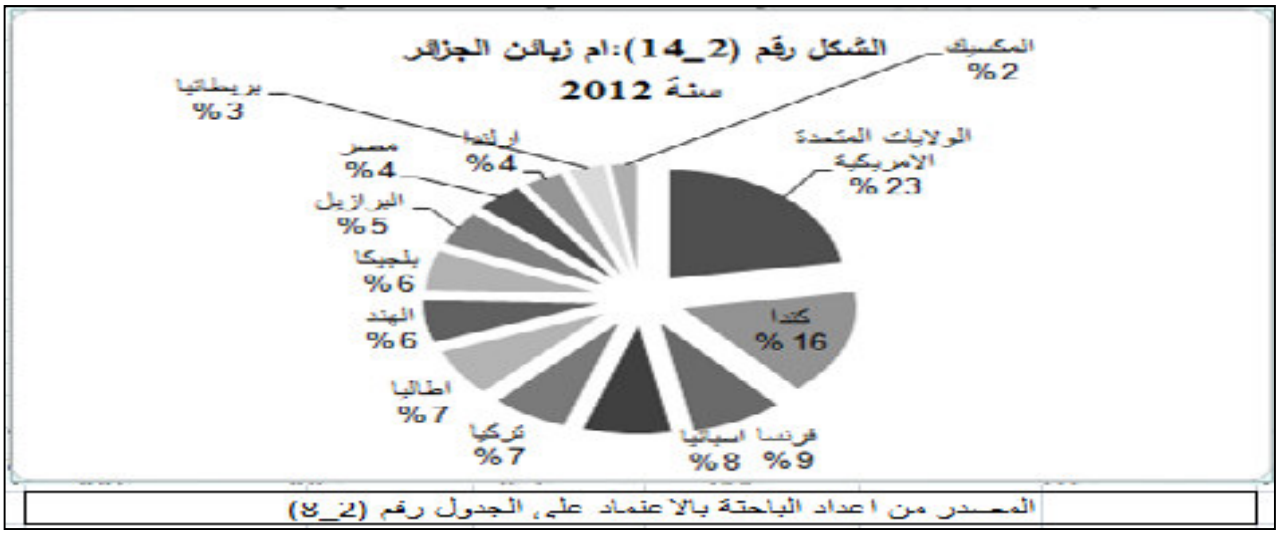

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (2_8)

تتصدر الولايات المتحدة الأمريكية قائمة أهم زبائن الجزائر لسنة 2012 بمبلغ 955مليون دولار أمريكي بنسبة23% من إجمالي الصادرات تليها كل من:

1- كندا بمبلغ 665 مليون دولار أمريكي بنسبة 16% من إجمالي صادرات.
2- فرنسا بمبلغ359مليون دولار امريكي بنسبة9% من إجمالي الصادرات.
3- اسبانيا بمبلغ 345 مليون دولار أمريكي بنسبة8% من إجمالي صادرات.
4- تركيا وايطاليا بمبلغ 299مليون دولار أمريكي ، و296 مليون دولار أمريكي بنسبة 7% من

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

5- الهند، بلجيكا،البرازيل بمبلغ 263 مليون دولار أمريكي ، و244 مليون دولار أمريكي ، و 315 مليون دولار أمريكي بنسبة 5 % من إجمالي الصادرات.

6- مصر، ايرلندا ،بريطانيا: وكانت نسبتهم من صادرات الجزائرية كالتالي : 4.% .

7- كندا: بمبلغ 102 مليون دولار أمريكي بنسبة 2% من إجمالي الصادرات.

وعليه فانه :

حسب تحليل المبادلات التجارية الجزائرية حسب المناطق الاقتصادية، يظهر أن معظم هذه التبادلات تتم مع الإتحاد الأوربي ، حيث أنها تستورد منه فقط ما نسبته 51 % وتصدر له 49 % ما، واغلب هذه الصادرات عبارة عن نفط .

المطلب الرابع: تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1990-1999

من المهم أن نشير إلى هذه الفترة ،كونها كانت مجالا لتقلبات اقتصادية عديدة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي مست مختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري .

جدول رقم(2 -10): تطور ميزان التجاري الجزائري خلال الفترة1990_1999 — الوحدة :مليار دولار امريكي

البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	9,77	7,77	8,3	8	10,1	10,1	8,13	8,13	8,87	8,56
الصادرات	12,88	12,44	11,51	10,41	8,89	10,25	13,2	13,82	10,15	12,32
رصيد الميزان التجاري	3,11	4,67	3,2	2,4	-0,3	0,2	4,1	5,69	1,28	3,36

المصدر :بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،التقارير السنوية لعدة سنوات

يمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي:

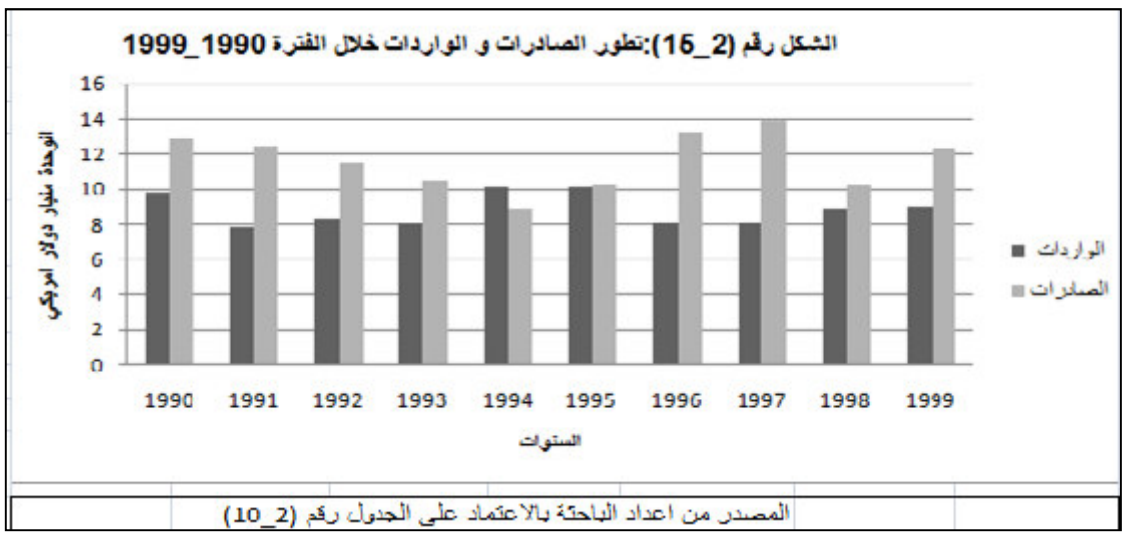

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم(2-10)وتتبعنا لشكل رقم(2-15) نلاحظ:

* استقرار في صادرات غير النفطية خلال هذه الفترة؛

* أما الواردات عرفت تراجعا في هذه الفترة ،نتيجة التخفيض التي عرفته العملة الوطنية خلال هذه في صورة ارتفاع للأسعار للواردات، مما أدى إلى تراجع الطلب عليها وعزز الاتجاه

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خوهذاالخاض ،طلإلةيل تراجع الطبيط بعض ملدالاتصاطية نتيجةحل بعض ملؤات ملمية ، وقيود لتويل ملوضيط ملؤات ، بلعتبار لنوك أصبحت تتعاملمها تعلا تجاريا [1].

* أما بالنسبة لتطوير الميزان التجاري، فهو مرتبط بتطوير الصادرات النفطية ، و الذي يوضحه الشكل البياني التالي :

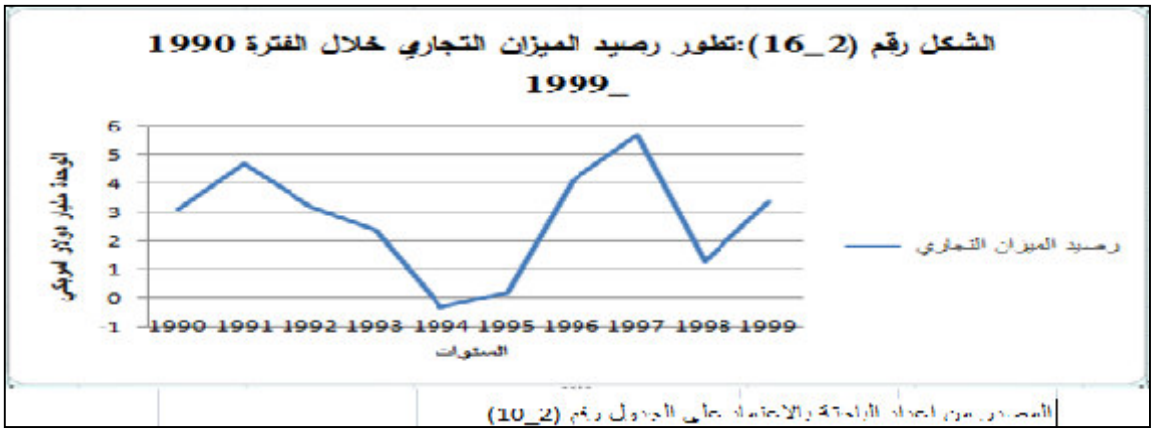

.ومن خلال الشكل رقم (2- 16)، يكن سقيم لترقيلمرحلتين :

1) **1990-1994:** يفهذه لفترة نلاحظ ت قصريفيصليةصادرات لجزائرية ، حيث تراجعت صادرات لفطية نتيجةخاضيعر لبويل من لفط؛

في ظل هذه لأوا عحافظ ط يزان لتجاري لفطي لإيجابي، غوم لتراجع فطويدى لغاية نة 1994 أين جل ميزان لتجاري جزلوصول إلى 0.3 مليار لدولار أمريكي.

2) **1995 .1999:** ويمكن سقيم هذه لفترة بدورها إلى:

* **1995-1997:** نلاحظ في هذه لفترة لارتفاع طوس يفصادرات لفطية وكان ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار لفط لتي بلغت (17.6)، (19.8)، (21.7) دولار لبويل لواحد[2] . هذا ما جعل الصادرات النفطية تصل حصيلتها سنة 1997 إلى ما يقارب 14 مليار دولار وقصاحبه ارتفاع في طويد ميزان لتجاري قيمة 5.90 مليار دولار؛

* **1998:** تراجع صويد ميزان لتجاري لخلال هذه سنة ، نظرا لتراجع حصيلة صادرات لفطية لتي قدرت ب 10.15 مليار دولار أمريكي ، نتيجة لانخاض أسعار لفط في هذه سنة أين صول إلى 12.94 دولار لبويل[3] ؛

* **1999:** عودة ارتفاع رصيد الميزان التجاري ،خلال هذه السنة نتيجة لتحسن الفوائد او حصيلة الصادرات النفطية ،نظرا لتحسن أسعار النفط .

1: الجوزي جميلة،**"ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"** ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد11

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إذاماقنا الفترتين(1990-1999)و(2000-2012)في الجدول التالي:

الفترة(1990 – 1999)	(2000.2012)
. تبعية كلية للنفط؛ . ضالة إنتاج القطاعات غير النفطية؛ . انخفاض نسبي للواردات؛ . القيام بعدة إصلاحات؛ . تحقيق فائض(1990.1999)عدا سنة 1994 أين حقق عجزا؛	. تبعية كلية للنفط؛ . ضآلة إنتاج القطاعات غير النفطية رغم الإصلاحات؛ . زيادة نسبة الواردات؛ . تحقيق فائض رغم تراجعه في بعض السنوات؛

المصدر:من إعداد الباحثة

نستخلص:

* تبعية كلية للنفط؛

*هامشية الصادرات غير النفطية ؛رغم الإصلاحات التي قامت بها الجزائر؛

* زيادة الواردات الجزائرية من الخارج؛

مما سبق يمكن القول:

إن رصيد الميزان التجاري مرهون بسعر برميل من النفط . إذا زاد سعره حقق فائض وإذا انخفض حقق عجز، هذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري ،عرضة للمخاطر (حدوث عجز في الميزان التجاري).

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الثالث :انعكاسات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة و الشراكة الاورو جزائرية على الميزان اتجاري

في هذا المبحث سنعرض إسقاط نظريات التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى عرض أهم الانعكاسات الناتجة عن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، و كذا الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري.

المطلب الأول: إسقاط نظريات التجارة الخارجية على الميزان التجاري الجزائري:

إن أساس مبدأ نظرية "**وفرة عوامل الانتاج** " ، هو تصدير دولة ما لسلع ذات وفرة في عناصر الإنتاج (العمل،الأرض،رأس المال) لديها ، واستيرادها لسلع ذات ندرة لعناصر الإنتاج فيها .

و حسب تحليل المبادلات التجارية في العنصر السابق يمكن القول أن:

* الجزائر ذات وفرة في عنصر الأرض(كل ما تنتجه الأرض)، بالإضافة إلى عنصر العمل (مثل وجود نسبة كبيرة من الشباب و المتخرجين المؤهلين) ؛

* الجزائر ذات ندرة في عنصر رأس المال (التكنولوجيا).

وانه حسب نظرية "**هكشر–اولين**" فان:

* الصادرات الجزائرية سوف تكون كثيفة عنصر الأرض والعمل.

* واردات الجزائر سوف تكون كثيفة عنصر رأس المال

و عليه فان الميزان التجاري حسب النظرية ، سيكون كمايلي:

الشكل رقم :(2_17):الميزان التجاري الجزائري حسب نظرية هكشر _أولين

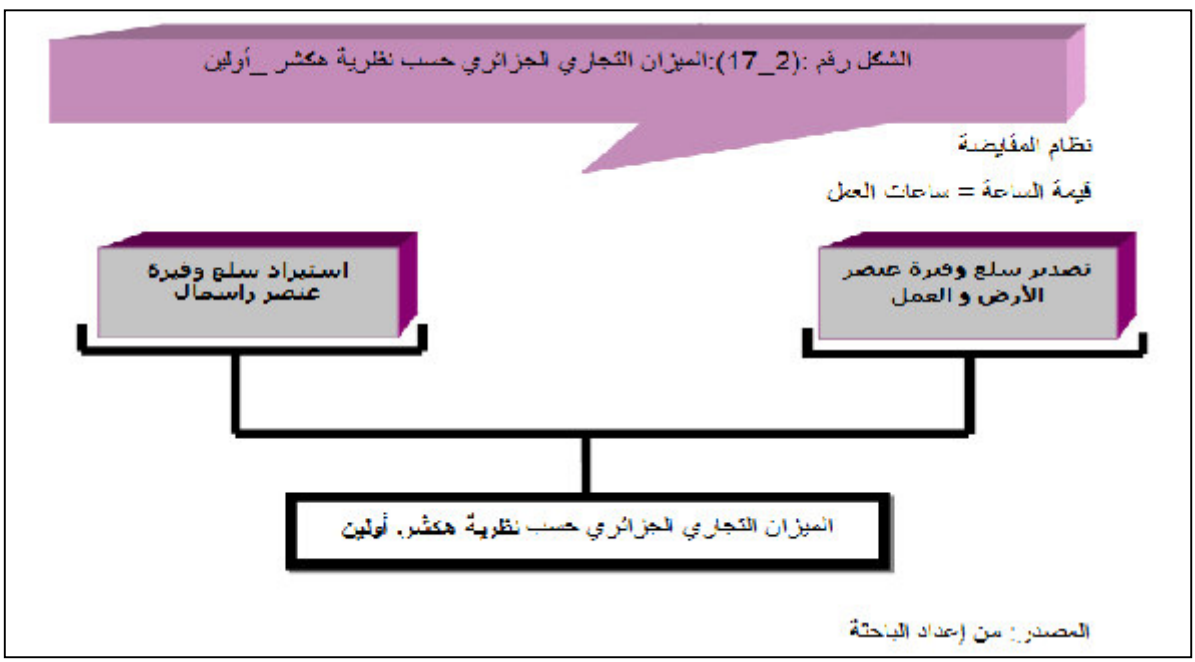

المصدر: من إعداد الباحثة

بعد دراسة المبادلات التجارية الجزائرية من خلال تحليل الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000–2012)في العنصر السابق، و جدنا أن:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* صادرات الجزائر معظمها نفطية (يعية) ، بنسبة 97 % من إجمالي صادرات يمكن أن صادراتها كثيفة الأرض (النفط +مواد خام لمعادن).

* واردات الجزائر تتمثل فيما يلي :

1) مجموعة السلع والتجهيزات بنسبة(39%)؛

2) مجموعة سلع نصف مصنعة بنسبة(25%)؛

3) مجموعة السلع الغذائية بنسبة(15%)؛

4) سلع استهلاكية(15%)؛

وبالتالي تكون واردات الجزائر كثيفة:

* عنصر رأس المال(السلع والتجهيزات المصنعة والنصف مصنعة والسلع الاستهلاكية)؛

* عنصر العمل (السلع والتجهيزات المصنعة والنصف مصنعة والسلع الاستهلاكية)؛

* عنصر الأرض(السلع الغذائية)؛

وبأخذ الإتحاد الأوربي كطرف تتم معه المبادلة التجارية ، باعتباره أهم شريك للجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

وباعتبار الجزائر تصدر للإتحاد نسبة49% وتستورد منه بنسبة51% ، بمعنى ان معظم المبادلات التجارية تتم معه وحده ، فان الميزان التجاري الجزائري يكون كما يلي:

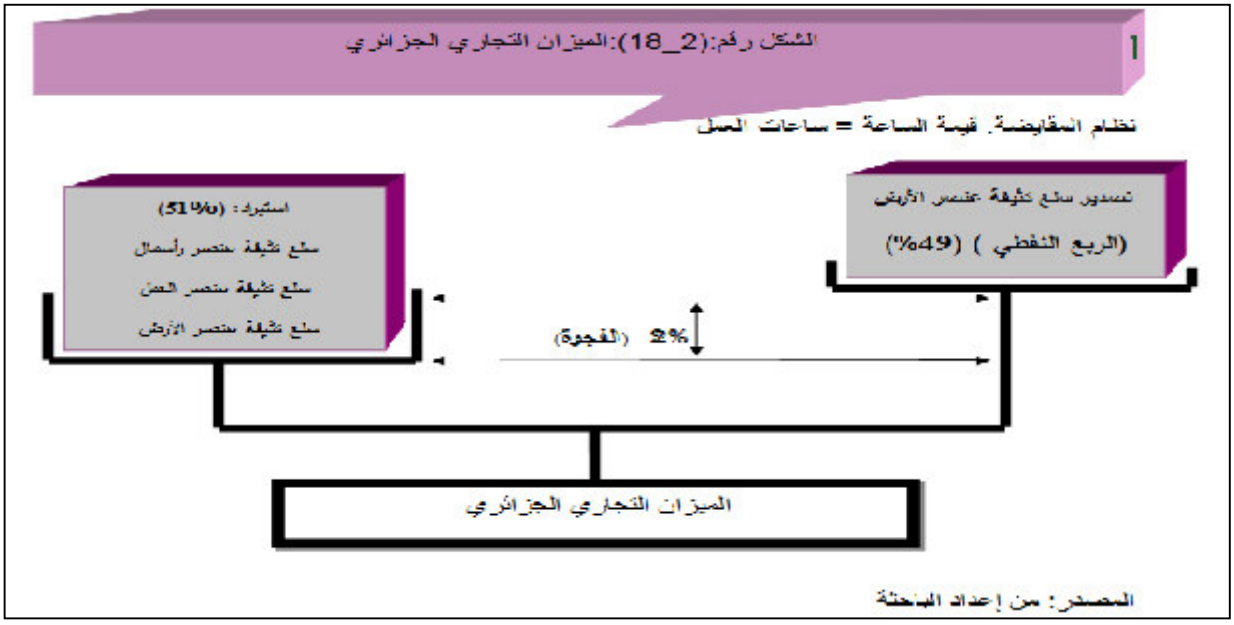

لكن نظرا لمكانة النفط كسلعة إستراتجية في السوق الدولية، فان سعرها يتحكم بذلك الهامش (2%) ،حيث إذا كانت الأسعار مرتفعة فالميزان التجاري يحقق فائض، أما إذا انخفضت يحقق عجز.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

أي أن [illegible] إمكانيتها [illegible] (عنصر الأرض وعنصر العمل) لسد تلك الفجوة،وذلك باستغلال الميزة النسبية التي تملكها في هذين العنصرين ،لخلق ميزة تنافسية في الأسواق المحلية ، و الأجنبية على حد السواء.

حيث نجد أن الجزائر، تملك في بعض المنتجات ميزة نسبية، منها:

*منتجات زراعية :تملك الجزائر في هذا القطاع ما يؤهلها ، بأن تتصدر منتجاتها هذه ، قائمة المنتجات من مثيلتها من المنتجات في الأسواق الخارجية . لميزة توفرها و بكثرة لعناصر إنتاج هذه المنتجات و بنفقات منخفضة.

فمثلا نجد، التمور و الحمضيات ، القمح و الزيتون .هذا النوع من المنتجات يتطلب نوعا خاصا من التربة و المناخ ، و اليد العاملة الوفيرة ، وللجزائر من هذه المتطلبات المتنوعة ما يكسبها ميزة نسبية في هذه المنتجات ،و التي يجب أن توجه للتصدير .

*منتجات سياحية:للجزائر ميزة نسبية في هذه المنتجات، نظرا لتنوع التضاريس و المناخ الذي يسود الجزائر طوال السنة، بالإضافة إلى تعاقب الحضارات عليها.ما يميز منتجاتها بتنوعها، ما يجعلها قطبا جاذبا للسياح .

ومن بين هذه المنتجات نجد:السياحة الصحراوية، و السياحة الجبلية، و السياحة الساحلية.

*منتجات صناعية: تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دورا كبيرا في الرفع من إنتاج المنتجات الصناعية، مثل الصناعات البتر وكيماوية، باعتبار الجزائر من الدول المصدرة للنفط، صناعة الحديد و الصلب و النحاس، لمل للجزائر من إمكانيات في إنتاج هذا النوع من المعدنين، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية و النسيجية لما تطلبه هذه الصناعات من يد عاملة وفيرة و مؤهلة و المادة الأولية، و للجزائر من الموارد الطبيعية والبشرية ما يؤهلها للنهوض بهذا النوع من الصناعات .

المطلب الثاني: مخاطر الاعتماد الشبه كلي على الصادرات النفطية:

تعتمد الجزائر بشكل شبه كلي على الصادرات النفطية في جلب العملة الصعبة ،وتسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لأخر، هذا ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور فوائد هذه الصادرات . وعليه يمكن أن يترتب على هذا الوضع جملة من المخاطر، توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيبة صادرتها ومحاولة تنويعها.

الفرع الأول:مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المرد ودية

إن الاعتماد على ر يوع الصادرات النفطية ،سوف يترتب عنه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة ، والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

سوائل ، عوامل الإنتاج (مثل عنصر راس المال)هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط[1].

إضافة إلى إن الصناعات النفطية من الصناعات ذات التكاليف المتزايدة ،ذلك لان النفط يندفع في البداية بدافع الغازات ، ثم في مرحلة متقدمة من الاستخراج لابد من استخدام وسائل صناعية للضغط ، وبالتالي ينخفض هامش الربح المحقق في ظل عدم القدرة على تحديد السعر للبرميل من النفط ، وخضوع ذلك لمتغيرات خارجية.[2].

وأحسن مثال على مخاطر تقلبات الأسعار، تلك الانخفاضات الكبيرة والمفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي سنة 1986و 1998 ، التي أضررا بليغا بالاقتصاد الجزائري نتيجة تهور صادرات النفطية ،ما أدى إلى تأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية الجزائري في تلك الحقبة.

الفرع الثاني: مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:

للصناعات الإستخراجية ، دورا أساسيا في اقتصاديات الدول النامية ، منها الجزائر هذه الصناعات التي تعود ملكيتها إلى الدولة. وتجدر الإشارة هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فعال من حيث التضخم وتذبذبات ، خاصة بالتدفقات الموارد النفطية ، وتصديرها، إضافة إلى التدخل المباشر لسياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج ، وتطوير وتحديث الإنتاج ، وأسعار الصادرات. لكن استقراء في الدول النامية ، تقول بان هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول النفطية الكبرى فمن خلال شركاتها الكبرى تسيطر على إنتاج وتسعير النفط وهو أمر الذي نتج عنه تقلبات أسعار وصادرات عدة.[3]

ونجد إن الدول المصدرة للنفط ،تنفق جزءا كبيرا من عوائدها النفطية على استيراد السلع والخدمات من الدول الصناعية الغربية المستوردة للنفط ، بأسعار مرتفعة بفعل التضخم ، وعليه ظلت الدول النفطية تعتمد على إيراداتها من سلعة ، لا تتحكم في أسعارها في السوق الدولي.

الفرع الثالث: مخاطر نصوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن إنتاج النفط ، يعرف على انه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية ، وتحول فيها إلى فوائد مالية ،وتبعا لذلك فان الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة ، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي . ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة [4].

1: عيسى مقليد،مرجع سابق، ص61.

ص64

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن الإنتاج النفطي يكون لسببين، إما للاستهلاك المحلي أو الإنتاج الفائض للتصدير. يرتبط الإنتاج الفائض للاستهلاك المحلي بحجم حركية القطاع غير النفطي، ومن خلال معدل إنتاج الطاقة أو الكميات المستهلكة في القطاعات غير النفطي، ومن ثم إن انخفاض سنة الإنتاج الطاقوي تخفض سنة رأس المال المستخدم في كل عامل[1].

أما الإنتاج من اجل التصدير فيخضع لقرارات في غاية التعقيد، منها ما هي داخلية محلية ومنها ما هي خارجية ومنها التقنية [2].

تتمثل العوامل التقنية لاستخراج النفط في العلاقة بين نسبة الاستخراج وعدد السنوات التي تستمر فيها لاستخراج ، وترتبط النسبة بمضاعفين اثنين هما:

* المضاعف الأول يتمثل في القدرة الاستيعابية للاقتصاد*[3]؛

* والمضاعف الثاني هو السعر الذي يؤثر على مستويات الإنتاج؛

وبما أن إنتاج النفط الخام هو عامل مهم جدا في الهيكل السنوي لقطاع النفط ، فهو يؤثر بشكل مباشر على الاحتياطات من النفط في الاقتصاد المعني .فضلا عن كون الاحتياطات النفطية تتأثر بما ترسمه السياسات التخطيطية في البلدان النفطية [4].

الفرع الرابع : مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية

تقسم مصادر الطاقة من ناحية درجة استخدامها إلى مجموعتين:

أولا: مصادر طاقة أساسية

وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة، مثل النفط،والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية ،وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الاستهلاك العالمي من الطاقة.

ثانيا :مصادر طاقة بديلة

وهي مصادر طاقوية حديثة ، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية والحرفية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي .

1: نفس المرجع السابق،ص67

2: محمد احمد الدور ى، **محضرات في الاقتصاد البترولي** ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ، الجزائر، 1998 ، ص213.

بة والناتج المحلي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذه المصادر قليلة الاستخدام حاليا، غير أنه ينتظر أن تلعب دورا أساسيا في توفير الطاقة العالم ، كونها مصادر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الاتفاقيات الدولية الخاصة بالبيئة [1] .

المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري

جاء طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ، ضمن سلسلة الإصلاحات التي باشرتها الجزائر منذ منتصف الثمانينات من القرن العشرين .وعزمها على انتهاج نظام اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي ولقد عرفت مفاوضات انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة تغيرات في أداء الاقتصاد الجزائري من شانها التأثير على وضعية الميزان التجاري.

فر ع الأول: إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة

أولا تعريف المنظمة العالمية للتجارة :

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها ،على أنها المنظمة الدولية الوحيدة ، التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول. وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة ،المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية ، والمصادق عليها من قبل برلمانها .[2]والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات ، والمصدرين والمستوردين ،على القيام بأنشطة .

وتسعى المنظمة العالمية للتجارة إلى تحقيق الهدف الأساسي لها والمتمثل في تحرير التجارة بين دول العالم ،إضافة إلى السعي إلى تحقيق مجموعة من المبادئ يمكن تلخيصها في ما يلي:[3].

- عدم التميز في المعاملات التجارية؛
- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية؛
- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية؛
- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية؛
- مبدأ الشفافية ؛
- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية؛

1: مصطفى بن ساحة، مرجع سابق، ص 69.

ية للتجارة ، www.omc.dz ،شوهد يوم 22 ابريل 2013.

"الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، ، جامعة شلف ، العدد03، 2004، ص60.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثانيا:أهداف ودوافع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة

إن طلب الجزائر عضوية هذه المنظمة ، عن قناعة منها بانضمام إليها، قد يتيح لها فرصة تفعيل إصلاحاتها وتطويرها في إطار تسعى لتحقيق جملة من الأهداف أهمها:[1]

1)إنعاش الاقتصاد الوطني :

إن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيرفع حجم وقيمة المبادلات التجارية، مما ينتج عنه زيادة في الواردات من دول الأعضاء وبالتالي زيادة المنافسة.

والتي يمكن أن تستغلها الجزائر ،كأداة ضغط ، لإنعاش الاقتصاد الوطني ، عن طريق تحسين المنتجين المحليين لمنتجاتهم من حيث الجودة والفعالية ، والكفاءة والتسيير الجيد . من اجل البقاء في السوق هو ما يساهم في إنعاش وبعث الاقتصاد الوطني [2].

3) تحفيز وتشجيع الاستثمارات:

إن انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ، ويمنحها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،والتي قد تعود باستثمارات عليها.

4) مسايرة التجارة الدولية:

إن لجوء الجزائر، إلى الأسواق العالمية والجهوية ، للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار المنظمة العالمية للتجارة ،لا يسمح لها بالاستفادة من الفرص التي تقدمها هذه الأخيرة من المواد الغذائية ، خاصة إن الجزائر مستورد للغذاء.

5)الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء المنظمة: [3].

من بين أهم المزايا التي تمنح للدول النامية، هي حماية المنتج الوطني من المنافسة ،والاستفادة من الإعفاءات الخاصة بالدول النامية ، إضافة إلى انه يمكن مواصلة دعم صادرات مختلف القطاعات لفترة تصل إلى 08 سنوات.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثاني :انعكاسات لانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري

يعمل نظام إلى منظمة عالمية لتجارة، على إفراز جملة من لكلات على ميزان لتجاري ويمكن خيصها فيما يلي:

أولا: الإيجابية

إن نضمام جزائر منظمة لتجارة عالمية، ستسمح لصادرات جزائرية، بنفاذ بسهولة إلى أسواق لدول طرافي منظمة. لأن لرسوم جمركية سكون منخفضة، أو معدومة لتميزي فيما بينها وبين منتجات أي نوع أخر ، وهذا فان لصادرات جزائرية سوف تزداد تدفقا إلى لأسواق عالمية [1]. وبالتالي زيادة عائدها وتحقيق فائض في الميزان التجاري.

ثانيا: السلبية

إن انفتاح السوق الجزائري على الاقتصاد العالمي، يعني دخول الجزائر سوق تتميز منتجاتها بميزة تنافسية دولية ،وهذا ما سوف يعيق نفاذ المنتجات الوطنية ، أو الصادرات إلى الأسواق الدولية . وفي المقابل زيادة الواردات، وهذا ما يؤدي إلى تراجع في عوائد الصادرات الجزائرية، وهذا ما سيؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائري .

إن قرار الجزائر بالانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة ، لم يتحقق بعد .وعليه فان الحديث عن مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة، لن يكون إلا بالقيام بعدد من الإصلاحات والإستراتجيات التي تعمل على دفع كفاءات القطاعات الاقتصادية، خاصة غير النفطية منها والعمل على تطويرها وتحديثها وإعدادها لمرحلة الانفتاح والتحرر التجاري.

المطلب الرابع : انعكاسات الشراكة الأورو جزائرية على الميزان التجاري

تربط الجزائر علاقات اقتصادية بدول الإتحاد الأوربي، التي تظهر في المبادلات التجارية بين الطرفين .ولتعميق هذه الروابط ، عقدة الشراكة بهدف تعزيز موقعها التنافسي الدولي في العالم ، إلا أن لهذه الشراكة انعكاسات خاصة على مستوى الميزان التجاري.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الأول: خلفية عن الاتفاقية بين الإتحاد الأوروبي والجزائر

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في فريل 2002، يندرج ضمن مبادرة برشلونة 1995 [1].

يسعى هذا الاتفاق من الناحية النظرية، إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوربية ،والأسواق الأوربية إمام المنتجات الجزائرية ، وذلك بإقامة منطقة تبادل حر بهدف تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي.

إن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوربي ، يتم بين اتحاد أوربيا متطور تكنولوجيا ،وفنيا وماليا ،حيث نجد أن مستوى دخل الفرد فيها مرتفع ، وسوق كبيروا إنتاج وفير ، ومتنوع ، وذو جودة عالية ، وذو قدرة تنافسية كبيرة. إضافة إلى انه يطبق سياسة زراعية مشتركة، تتمتع بحماية كبيرة ،وبين وبلد صغير، متخلف يعتمد على إنتاج ، وتصدير منتوج وحيد وهو النفط (حوالي97%) من إجمالي الصادرات . لا تشغل طاقتها الإنتاجية الاقتصادية، إلا بأقل من 50% بإضافة إلى انه تابع للإتحاد الأوربي يحول 51% من تجارته الخارجية [2].

بينما لا تشكل هذه التجارة إلى 5% من تجارة الإتحاد الأوربي، والجزائر بلد ليس له بعد اقتصادي مغاربي أو عربي يدعم موقفه الاقتصادي وقوته التفاوضية.

فرع الثاني: انعكاسات الشراكة على الميزان التجاري الجزائري:

قبل الاتفاق كانت الجزائر بلدا مستوردا، وبعد الإنفاق سيتأكد هذا المبدأ . ما يعني أن وارداتنا ستزيد، ما سيؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائر ي . ذلك لأن المنتوج الوطني غير مرغوب فيه على مستوى الأسواق الخارجية نظرا للمنافسة الرهيبة للمنتجات الأوربية[3].

حيث نجد أن الصادرات الجزائرية مبنية أساسا على قطاع المحروقات بنسبة97%، ما يجعل مقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بسعر برميل من النفط ، وغياب المنتجات الأخرى بسبب ما يوضحه الشكل رقم(2- 8) في الفصل السابق.

إضافة إلى إن الإيرادات المتأتية من صادرات المحروقات يتم تحصيلها بالدولار الأمريكي ، والواردات التي تستوردها الجزائر تدفع باليورو ونظرا لتراجع أسعار صرف الدولار مقابل اليورو بسبب الأزمة المالية العالمية ،

1: زعباط عبد الحميد، **"الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول2006، ص62.

2: **"الشراكة الأوربية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية"**، الملتقى الوطني الاول حول الاقتصاد الجزائري ،

nitroPDF professional created with download the free trial online at nitropdf.com/professional

سيؤدي إلى زيادة الطلب من اجل الاستيراد ، وانخفاض الاحتياطات من الصادرات ما يحدث عجز في الميزان التجاري .

ملبق كين قول:

أ نهذه شراكة ليست في صالح الجزائري في الوقت الحالي ،إذ أن هذا الاتفاق لن يساهم في عصار ا لتنمية الاقتصاد الجزائري. وتحرمن التبعية الكلية بل سيعزز تبعية الاقتصاد الجزائري في ظل هذه الاتفاقية ، على الجزائر إن تهتم بالصادرات خارج المحروقات حتى تستطيع أن تلبي طلب سوق عالمية ، وتتخلص من التبعية الاقتصادية ، وأيضا من اجل كسب مكانة في سوق دولية .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لميزان التجاري، وصادرات الجزائر خلال الفترة 2000_ 2012 توصلنا إلى :

تصدر صادرات المحروقات أهم صادرات الجزائر نحو خارج سنة 97% . مع قيام صادرات غير النفطية بضعيفة سنة 3% ، و المتمثلة أساسا في بعض المواد الخام كالحادين ، وبعض المنتجات الزراعية كالتمور ، بالإضافة إلى بعض المنتجات الصناعية الصغيرة.

إن الميزان التجاري مهزون بسعر البترول من النفط حيث بفائضه يحقق عجز، و بانخفاضه يحقق فائض.

تتمثل معظم الواردات الجزائرية في السلع من المنتجات و التجهيزات الصناعية والزراعية ، بالإضافة إلى المنتجات نصف المصنعة في رأسها المواد الغذائية.

إن أهم المبادلات التجارية الجزائرية تتم مع الاتحاد الأوربي ، حيث تأستورد منه بنسبة 51%، و تصدر له بنسبة 49 %.

حسب النظرية وفرة عوامل الإنتاج ، فإن الجزائر إن تصدر بكثافة صفر الأرض ، و العمل ما تتكون ميزة نسبية فيها، و من بين السلع التي تملك فيها ميزة نسبية نجد المنتجات الزراعية (التمور، الحمضيات، الزيتون ، القمح ...)، المنتجات السياحية (السياحة الصحراوية ، السياحة الجبلية، السياحة الساحلية) ، منتجات صناعية (الصناعات البتروكيماوية ، الصناعات الغذائية ، الصناعات النسيجية ...).

إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة لم يتحقق بعد ، وعليه فان الحديث عن مدى استفادة الاقتصاد الجزائري من المزايا التي تمنحها المنظمة، لن يقوم إلا بالقيام بعدد من الاستراتجيات ، التي تعمل على رفع كفاءة للقطاعات الاقتصادية خاصة غير النفطية ، لمواجهة الانعكاسات السلبية الناتجة عن التحرر التجاري على الميزان التجاري الجزائري .

إن الشراكة الاورو جزائرية ، ليست في صالح انفتاح الجزائر على الأسواق الخارجية في الوقت الحالي ، ذلك لأنه سيعزز تبعيته للعالم الخارجي في ظل هذه الاتفاقية ، و الذي سينعكس بالسلب على الميزان التجاري الجزائري.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفصل الثالث

إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية و دورها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تمهيد :

توصلنا في الفصل السابق من خلال دراسة الصادرات الجزائرية، و الميزان التجاري إلى أن لاقتصاد الجزائري يعتمد على الصادرات النفطية ، كوسيلة لجلب العملة الصعبة .

كما أن ضعف إنتاجية ، و تنافسية المنتجات الزراعية و الصناعية ، أدى إلى عدم التمكن من تنوع الصادرات خارج المحروقات ،و هو ما انعكس على الميزان التجاري الجزائري كما رأينا سابقا .

و مع تزايد حاجيات السكان ، وعدم قدرة القطاع لإنتاجي المحلي على تأمينها ، تم اللجوء إلى لاستيراد من الخارج ، كل هذه الضغوطات كانت العامل الذي حتم على الجزائر تبني إستراتجية لتنمية صادراتها ، من خلال اتخاذها جملة من لإجراءات .

و على الأساس تمم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول:إستراتجية تنمية الصادرات الغير النفطية في الجزائر .

المبحث الثاني: مجالات لاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

المبحث الثالث: المحاور الأساسية لتنمية الصادرات الغير النفطية؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المبحث الأول: إستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر

في هذا المبحث نسعى لإبرازهم معالم لإستراتجية التي تبنتها الجزائر ،من اجل تنمية صادرتها ، من لاال التعرف لأو بأهمية إستراتجية تنمية الصادرات و الإشارة إلى بعض التجارب الدولية ،في هذا المجال، وفي الأخير تتطرق إلى القارات والإجراءات التي انتهجتها الجزائر لتنمية صادرتها الغير النفطية.

المطلب الأول: بعض التجارب الدولية في تنمية الصادرات الغير النفطية

إنه ولدى الحديث عن التجارب الدولية في مجال تنمية الصادرات، لابد و الإشارة إلى تلك الدول الحديثة التصنيع، حيث اتجهت هذه الدول إلى نظام التصنيع والتوجه نحو التصدير، ومن بين أهم التجارب الدولية في مجال التنمية الصادرات نورد ما يلي:

الفرع الأول: تعريف الإستراتجية

تعرف الإستراتجية على أنها تنفيذ لمجموعة من الإجراءات ، والوسائل المختلفة على مستوى الدولة. بهدف التأثير على كمية وقيمة صادرتها بما يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للمنتجات المحلية في الأسواق العالمية. [1]

كما أن الحكومة تتدخل من لاال هذه الإستراتجية، في التجارة الخارجية بحيث تقوم بتقديم الدعم للصادرات في شكل مساعدات نقدية ،أو إعفاءات ضريبية أو تقديم أ شكال أخرى من التسهيلات لمنتجي السلع المخصصة لتصدير، ويمكن من هذا الدعم المصدرين من عرض منتجات في الأسواق الخارجية، بأسعار منخفضة نسبيا مما يؤهلها إلى المنافسة في هذه الأسواق. فهذه الإستراتجية تعمل على زيادة قدرة المنتج المحلي في منافسة المنتجات الأجنبية في الخارج ،على عكس التعريفة الجمركية فهي تزيد من قدرة المنتوج المحلي على منافسة نظيره الأجنبي في الأسواق الداخلية[2].

1: لهوى عبد القادر، **التصدير كإستراتجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة الماجستير، في علوم لاقتصادية ،

2: دار والتوزيع،الطبعة الأولى ،الأردن 2007 ص166-167.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الفرع الثاني : تجربة كوريا الجنوبية:[1]

إن المتفحص للتجربة الكورية في مجال التصنيع، يلاحظ انه ومنذ استقلالها سنة 1945 وحتى وقتنا الحالي، قد شهدت تحولات عميقة وجذرية ، بحيث انتقلت من الاعتماد على إستراتجية إحلال الواردات في الخمسينيات من اقرن العشرين ، إلى الاعتماد على إستراتجية تنمية الصادرات . أي الإنتاج من اجل التصدير في الستينات من نفس القرن.

ويعود الفضل في تبني هذه الإستراتجية ، إلى الجنرال" **بارك شونغ هي**" والذي بعد توليه مقاليد الحكم في كوريا سنة 1961، [illegible] صادرات ، [illegible] أمرين هما:

- القيود الداخلية المتمثلة في نقص الموارد الأولية و الطاقة، وضيق السوق المحلي. بحيث تفرض هذه الندرة التحلي بالعقلانية وكذا ضرورة التوزيع الفعال للموارد المتاحة.

- الضغوط المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، للقيام ببعض التنازلات السياسية مقابل المساعدات المالية.

فكوريا الجنوبية كانت من أفقر الدول الأسيوية. حيث تتلقى ما نسبته 10% من قيمة ناتجها الحلي كمساعدات، ويتراوح معدل الادخار المحلي فيما بين 02% الى03% من ناتجها المحلي ، إضافة إلى تسجيل التضخم لمعدلات مرتفعة جدا، فضلا عن عملة محلية مقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية ، ومعدلات النمو المسجلة كانت متواضعة جدا ،إضافة إلى إن ميزان مدفوعاتها يعاني من العجز، نتيجة لاختلال الميزان التجاري لان الصادرات كانت اقل من والواردات. ضيف إلى ذلك أن ما يقارب 88% من هذه الصادرات عبارة عن مواد خام.

في هذا السياق قامت كوريا الجنوبية باتخاذ التدابير التالية:[2]

- تخفيض قيمة العملة بنسبة95% في عام 1964 ، وإلغاء نظام سعر صرف معوم لتجنب ارتفاع "الوون"(العملة الكورية الجنوبية)بأكثر من قيمتها الحقيقية.
- تأسيس نظام للحوافز، لتوجيه الموارد نحو القطاع التصديري، على شكل إعانات المباشرة للمصدرين ، منح القروض البنكية للمنتجين والمصدرين بأسعار تفضيلية، التسهيل في مجال الرقابة

[illegible] ص.98

Http: en.wikipedia.org/wik_korea/ ec[illegible] ، شوهد يوم 25ماي 2013

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجمركية لواردات صناعة التصدير، إتباع سياسة صارمة لحماية الصناعات وغير القادرة على المنافسة، الترخيص للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة الصادرات مع العملة لتسوية الواردات من مستلزمات الإنتاج.

- ومع مرور الوقت زادت أهمية سعر الصرف كمحفز لتشجيع الصادرات. ونتيجة لذلك شهدت الصادرات نموا من 03% من الناتج المحلي الإجمالي بين سنتي 1960و 1962 إلى ما يقارب 23% بين سنتي 1973 و1975 ، كما تجاوز معدل النمو المتوسط لصادرات المصنعة 40 %، وكانت صادرات آنذاك كثيفة العمل، متمثلة في المنسوجات والملابس والأحذية. لكن مع نهاية الستينات من القرن العشرين بدأت المهارات العمالية في الظهور ، وبدأت صادرات الالكترونيات تحتل مكانة متزايدة في مكونات الصادرات الصناعية ، حيث وبحلول سنوات السبعينات أضيف مكونات جديدة للصادرات مثل المكنات وآلات النقل والسكن وخدمات البناء.....الخ.

وبات من الواضح أن النمو الاقتصادي لكوريا الجنوبية سوف يكون أكثر مما هو متوقع، إذا ما تم توظيف المدخرات جديدة ،وسيرا في ابتغاء ذلك شرعت كوريا الجنوبية في الاقتراض من الخارج ، إضافة قيامها باستقطاب جملة من الاستثمارات الأجنبية الخاصة.

وقد ساهمت الحوافز السوقية ،والدعم السياسي الذي قدمته الحكومة الكورية منذ 1961 في تشجيع صادرات حيث ارتفعت بمعدل يقارب 28% سنويا، وتشير بعض التقديرات إلى أنه يعزى حوالي 40 % من النمو في الإنتاج الكوري، إلى الزيادة في صادرات وذلك الفترة 1955-1975.

حققت كوريا الجنوبية معدلات عالية خلال فترة قصيرة حيث ازدادت صادراتها من 17% إلى حوالي 80% في ظرف سبعينات من القرن العشرين. وقد ا القرن الماضي بمعدل نمو سريع وكبير وبلغت سنويا، ونتيجة لهذه المعدلات زادت حصة كوريا الجنوبية في التجارة العالمية من أقل من 15% في بداية سبعينات إلى 39% في ظرف سبعينات ، ولا أكثر من 40% في نهاية سبعينات وصول إلى نهاية.

الفرع الثالث: التجربة الماليزية[1]

تمكنت ماليزيا من ترقية صادراتها بنسبة17% في المتوسط ، خلال الفترة الممتدة بين 1987و 1993. حيث بلغت 47 مليار دولار ، وقد انعكس هذا على هيكلها الصادراتي أيضا ، حيث وصلت المصنعة فيها إلى 71% من إجمالي صادراتها سنة 1993 ، وتواصل هذا الارتفاع إلى أن تجاوزت قيمة هذه الأولى من القرن الواحد والعشرين . بعد أن كانت معظم صادرات ماليزيا تتكون من مادة

[1] Malcuysia في Http: en.wikipedia.org/wiki/ecomon شوهد يوم 2013/04/24.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حيوية متمثلة في النفط الخام، والتي كانت عماد الصادرات الماليزية، بالإضافة إلى المطاط،زيت النخيل، وخشب الأشجار.

أما في الوقت الحالي فتشمل الصادرات الماليزية على الآت الكهربائية ، والتي بلغت مساهمتها نسبة60% في صادرات ماليزيا، في حين بلغت مساهمة كل من الآلات والمعدات من حيث الأهمية، يليها على التوالي النفط والغاز الطبيعي، حيث قدرت صادرات ماليزيا من النفط والغاز الطبيعي بحوالي 17% من إجمالي صادرات ماليزيا ، كما تقوم بتصدير ما نسبته 16% من صادراتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعد ماليزيا من أكبر الدول المصدرة للأجهزة الإلكترونية ، حيث تقدر صادرات ماليزيا من الأجهزة الإلكترونية بحوالي 15% من إجمالي صادرات ماليزيا ، وقد كان لهذا التطور في هيكل صادرات ماليزيا دور كبير في تحقيق فوائض كبيرة في الميزان التجاري ، حيث بدأت ماليزيا في جذب الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات ، حيث شجعت الحكومة دخول هذه الاستثمارات من خلال توفير البنية التحتية الجيدة ، وإصدار تراخيص منتجات أجنبية وإنشاء مناطق تجارة حرة.

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي الدعامة الأساسية لصادرات ماليزيا في الوقت الحالي. وقد كان الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي على الصادرات الماليزية ، من خلال قيام المستثمرين الأجانب بتوسيع خطوط منتجاتهم . بحيث استطاعت ماليزيا من خلال الاستثمار الأجنبي من تنويع قائمة صادرتها ،وإبعادها عن الصادرات النفطية.

كما يشمل هذا الإجراء المستوردين للتكنولوجية الحديثة ، وكذا المستثمرين في المنتجات التقليدية، وتمثلت هذه الحوافز فيما يلي:[1]

- 50% إعفاء من الضرائب المرتبطة بالأنشطة التصديرية؛
- إعفاء ضريبي يمثل ما نسبته05% من قيمة الصادرات؛
- إعفاء مزدوج على التكاليف المرتبطة بالصادرات المتضمنة تكاليف تسويق الصادرات ، التامين على الصادرات ، تامين الحمولات المستوردة؛
- استرداد قيمة الجمارك والرسوم على السلعة الوسطية المستخدمة في الصادرات،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المطلب الثاني: هيكل حوافز التصدير في الجزائر

الفرع الأول: القرارات الأولى لتنمية الصادرات غير النفطية (1984)

لقد تفطنت الجزائر مبكرا لخطر الأحادية لتصدير قبل أزمة ، 1986 قد بدأت ضمن برنامج بعيد المدى، في مارس سنة 1984 قدمت وزارة التجارة قراحات بهذا الشأن . وقد ضمنت هذه القراحات جملة من الإجراءات تخص المصدرين بالتحفيزات المالية ، ضمن جملة من التعليمات والقرارات والمراسيم [1]

والتي جاءت كما يلي:[2]

1-التعليمة رقم: 11 بتاريخ 1984/05/30. والمتكلفة بمنح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية؛

2- مذكرة رقم: pm/CAB/409 . بتاريخ 1984/05/20 المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات والذي نص على ما يلي:

- السماح للمتعاملين العموميين بالمعالجة بالتراضي مع الزبائن الأجانب ؛

- السماح للمتعاملين العموميين بالدخول في علاقة أعمال مع مؤسسات التصدير و الإستيراد الموجودة في الخارج؛

3- مذكرة رقم: 410 /CAB/ Pm.المتعلقة بإنشاء الهياكل المتخصصة في التصدير على مؤسسات التصدير، وأيضا بإنشاء المتدخلين في مجال التصدير (المؤسسات المنتجة، النقل، التامين،العبور، البنوك)؛

4-المنشور Circulair رقم990/10 . بتاريخ1984/06/10 لوزارة التجارة المتعلقة باستعمال وسائل الإعلان و الإشهار لترقية الصادرات؛

5- مذكرة رقم: 15بتاريخ1984/04/12. من وزارة المالية التي تجعل مدة ترحيل الأموال من تصدير المنتجات غير النفطية إلى مدة 120يوما؛

6- إشعار (Avis) رقم: 16 بتاريخ1984/06/02من وزارة المالية المتعلق بشروط فتح وعمل حساب للمصدر ؛

ق،ص104.

إسماعيل ، الجزائر والمحروقات بين التطلعات المستقبلية وعقبات الواقع "،مذكرة الماجستير ،العلوم .91-90

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

7- قرار رقم: DF/AA/DTM/85/082 من وزارة النقل والمتعلق بتخفيض50% من أسعار استعمال تجهيزات وخدمات الموانئ.

8- قرار رقم DF/AA/DTM083. من وزارة النقل والمتعلق بتسهيل النقل البحري في مجال التصدير خارج المنتجات النفطية،

بالإضافة إلى: [1]

9- مذكرة للخطوط الجوية الجزائريةبتاريخ1984/11/26 . لوزير التجارة المتعلق بتخفيض معدل النقل بنسبة50% في الخطوط العادية نحو إفريقيا؛

10. مرسوم رقم86-46 بتاريخ 1986/12/24. والذي يحدد قائمة للسلع والخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير، وكذا تدعيم الأسعار. الهدف منه هو تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري في السوق الرسمي، وهذا التدعيم الخاص بالسلع المصدرة متغير حسب طبيعة السلع المصدرة ودرجة تكاملها الصناعي وهو محدد بسقف قدره50 %من رقم الأعمال المحقق في الخارج؛

11- الإعفاءات الضريبية للصادرات غير النفطية وقد صدر في هذا الشأن:

- القانون 09/85 بتاريخ 1985/12/26. الخاص بقانون المالية لعام 1986 ينص على الإعفاء من سنة إلى سنة إلى 05 سنوات من:

أ- الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) للمؤسسات العمومية والخاصة المحققة في الخارج.

ب- الإعفاءات فيما يخص الرسم على النشاطات التجارية والصناعية (المادة12/257و13 لقانون الضرائب المباشرة)

ج- الإعفاءات من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج.

12- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAA) لها صلاحيات تامين عمليات التصدير، لضمان يغطي المخاطر التجارية وغير التجارية (كالنزاعات السياسية)والمخاطر الناجمة من الكوارث الطبيعية، بينما مخاطر الصرف غير مؤمنة وكذا الحجز القانوني والإجراءات الظرفية للسياسة الاقتصادية للبلد الزبون.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

هذه أهم الإجراءات المتخذ بهدف ترقية الصادرات غير النفطية خاصة بعد أزمة 1986 جاءت هذه الإجراءات كلها تهدف من أجل تراجع عائدات البترول تلك الفترة.

الفرع الثاني : التحفيز الممنوحة للتصدير في الجزائر

تتمثل هذه التحفيزات في:

1- سياسة سعر الصرف:[1]

قامت السلطات النقدية بتخفيض سعر صرف الدينار في فيفري 1994. مما أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتوج الوطني من السلع والخدمات ، وتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتوفير قدر أكبر من العملة الصعبة.

2- التحفيزات الجبائية: [2]

تشمل هذه التحفيزات على عدة إعفاءات مثل:

* الإعفاء من الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية، حيث تحدد الإعفاء فيه كنسبة إلى رقم الأعمال الناتج عن التصدير بالمقارنة برقم الأعمال؛

* الإعفاء من الدفع الجزافي ومن الرسم على النشاط التجاري والصناعي ؛

* الإعفاء من الضرائب المباشرة ؛

* إعفاء عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة من الرسم على القيمة المضافة؛

3- التحفيزات الجمركية: [3]

حيث تشمل مجموعة من الإجراءات نوجزها فيما يلي:

* **القبول المؤقت:** ويقصد به النظام الجمركي، الذي يسمح بان تقبل في الإقليم الجمركي للبضائع المستوردة لغرض معين، والمعدة لإعادة التصدير خلال مدة معينة، مع وقف الحقوق والرسوم ودون تطبيق

1: صاف سعدي، مرجع سابق، ص05

ار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية ،

.139-138 (138

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحظورات ذات الطابع لاقتصادي، مدة مكوث البضائع تحت نظام القبول، حسب المدة الضرورية للقيام بالعمليات التي استوردت من اجلها.

* **أعادة التموين بالإعفاء** : ويقصد به النظام الجمركي الذي يسمح بان نستورد لإعفاء من الحقوق والرسوم عند استيراد بضائع مستعملة في تصنيع البضائع المصدرة؛

***نظام التحسين عند التصدير**:حيث يمنح للمؤسسات إمكانية تصدير بعض منتجاتها مؤقتا، بغرض تحويلها أو تصنيعها بالخارج. بهدف الرفع من القيمة التجارية لمنتجاتها عن طريق تحسين نوعيتها؛

* **نظام التصدير المؤقت Le systéme ATA**:[1]حيث يساعد المصدرين على المشاركة في المعارض الدولية،وإرسال عيينات تجارية وذلك عن طريقATA(وهو الوثيقة الجمركية لتسهيل دخول وخروج البضاعة المعدة للمعارض في جميع البلدان الموقعة على لاتفاقية بهذا الشأن)؛

4- تامين وضمان الصادرات:[2]

فبعدما كانت تتم عن طريق شركات تامين غير متخصصة (الشركة الجزائرية للتامين وإعادة التامين والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة)، تم إنشاء نظام جديد لتامين وضمان الصادرات مع بداية 1996 تديو شلاق الجزائرية تامين ضمان صادرات (CAGEX). حيث يتم بموجب هذا النظام تأمين الشركات المصدرة من الأخطار التجارية وغير التجارية، وأخطار الكوارث الطبيعية. إضافة للمشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة؛

5- تمويل الصادرات: [3]

تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصديري، سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير ،وإثناء العملية التصديرية، أو إنشاء حساب خاص على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدرين.

6- مراقبة الجودة والنوعية: [1]

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

حيث يشترط إخضاع المنتجات الموجهة للسوق الخارجي لمعايير النوعية المعمول بها عالميا، وبذلك ترفق بشهادة تفتيش ،وفي هذا الإطار تم إنشاء المركز الجزائري لمراقبة الجودة (CACGE)، والذي يعمل على دعم ومساندة المؤسسات الصناعية الراغبة، في تحسين جودة منتجات ومراقبتها لفرض تأهيلهالاقتحام الأسواق الخارجية، كما تعمل وزارة التجارة من خلال مديرية مراقبة الجودة على رسم المحاور الكبرى للجودة، بالتنسيق مع بقية الهيئات الأخرى ، وتشير بان عدد المؤسسات الوطنية الحاصلة على شهادةالإيزو[*] لا يعرف ارتفاعا سريعا؛

7- تخفيض تكاليف النقل: [2]

حيث قامت شركات النقل البري والجوي، وكذا مؤسسات الموانئ والبحرية بتقديم إجراءات تتمثل في تخفيض أسعارها في نطاق تشجيع وترقية الصادرات خارج المحروقات؛

8- إجراءات أخرى: [3]

* إنشاء شهادة المصدر لبعض المنتجات، فقد أصبحت الجمارك الجزائرية تشترط الحصول على هذه الشهادة من وزارة التجارة لتصدير (التمور، الجلود الخامة، نفايات الحديد، الفلين الخام). حماية لسمعةالإنتاج الوطني في الخارج، بعد الاحظ الملاحظ في كيفية تقديم هذه المنتجات في الأسواق الدولية من حيث التغليف والتعبئة والأسعار؛

*_ شاءمجلس لأ لمتصدرات، ة قليم برسم لإيرادات لكل لمتصدرات لوطنية وفقية؛

*- الدعوة إلى إنشاء الشركات التجارية المتخصصة في التصدير. بهدف التغلب على مشكلة ضعف كفاءةوإمكانية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا الاستفادة من التسهيلات لإئتمائية التي تمنح للمؤسسات المتخصصة في التصدير وبالتالي تمكنها من مساهمة في تنمية الصادرات .

* إنشاء ملف وطني للمصدرين(FiNADEX) على مستوى الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية مهمته إحصاء جميع المتعاملين لاقتصاديين المصدريين، حيث يستفيد مجانا ودوريا من جميع المعلومات المتعلقة لأسواق الخارجية محل لاهتمام؛

1:كاكي عبد الكريم، مرجع سابق،ص140.

2: ص07.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

*إنشاء ممثلين تجاريين على مستوى بعض سفاراتنا بالخارج لتعريف بالمنتوج الوطني وفرص الاستثمار الموجودة في الجزائر؛

* تنظيم تجارة المقايضة على مستوى الحدود الجنوبية مع بعض الدول المجاورة في بعض السلع؛

* عصرنه إدارة الجمارك على مستوى آليات العمل بما يناسب مع التحولات الاقتصادية الدولية، وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير؛

* إصدار الجزائر لقانون توجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مرجعا لبرنامج وتدابير المساعدة والدعم لصالح هذه المؤسسات؛

الفرع الثالث: الهيئات المالية المساهمة في تنمية الصادرات غير النفطية

بهدف تنمية الصادرات غير النفطية، أنشئت منذ سنة 1996 جهة من الهيئات المالية أو شبه المالية وذلك بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية وتتلخص هذه الهيئات فيما يلي:

الهيئة	مهامها
مديرية التجارة الخارجية	تتمثل مهامها فيما يلي:[1] * اقتراح كل الإستراتجيات في مجال التجارة الخارجية وترقية الصادرات وضمان متابعة ذلك؛ * المبادرة بالأدوات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمبادلات التجارية الخارجية والمشاركة في إعداد ذلك؛ * تحضير الاتفاقية التجارية الدولية والمساهمة في أعدادها والتفاوض بشأنها وضمان تنفيذها؛ * تصميم نظام الإعلام حول المبادلات التجارية والخارجية؛

(1) وزارة التجارة الخارجية WWW.mincommerce.gov. شوهد يوم 2014/03/28 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX	من مهامها: [1] *المشاركة في تحديد إستراتجية ترقية التجارة الخارجية ووضعها حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من الهيئات المعنية، * تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة ؛ * إعداد تقرير سنوي تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها؛ * وضع منظومات الإعلام الإحصائية القطاعية والشاملة حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية؛ * متابعة المتعاملين الاقتصاديين الوطنيين وتطاير مشاركتهم في مختلف التظاهرات الاقتصادية والمعارض؛ *إعداد مقاييس تقديم الأوسمة والجوائز التي تمنح لأسس المصدرين؛
الغرف الجزائرية للتجارة والصناعية (CACI).	من مهامها:[2][3] * انجاز مجموعة من الدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية، في الأسواق الخارجية وكذا القيام باقتراح التدابير الهادفة لتسهيل عملية تصدير المنتجات والخدمات وترقيتها؛ * تأسيس مؤسسات تجارية وصناعية وخدماتية أو إدارتها كممارس التكوين وتحسين المستوى ومؤسسات ترقية الشركات ومساعدتها ومؤسسات دعم أنشطتها وهياكل تجارية وصناعية أساسية لاسيما المخازن العامة والمناطق الصناعية؛ * إنشاء غرف مختلطة للتجارة مع نظرائها الأجانب مثل إنشاء الغرفة الأمريكية الجزائرية؛
	من مهامها [4]. * تطوير وتقويم المبادلات الخارجية عن طريق: – ترقية الصادرات غير النفطية. . عقلنه وترشيد الواردات.

1: الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، www.algex.dz شوهد يوم 2014/03/28.

WWW.caci.dz شوهد يوم 2013/04/28.

www .ennaha online. com.شوهد يوم 28 افريل 2013

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير	* تنظيم التظاهرات لاقتصادية والتجارية وتنشيطها في الجزائر وفي الخارج. * منح لعمة الجودة للمنتجات عند التصدير . * تقديم جملة من الخدمات للمصدرين الجزائريين مثل: . توفير صندوق للوثائق المتخصصة. . توفير كل المعلومات عن الأسواق الأجنبية. . دراسات حول أسواق التصدير . . المساعدة والمشورة والتوجيه من اجل تطوير الصادرات. – تنظيم أيام د راسة ندوات وملتقيات لها لاقة بشكل التصدير؛
الصندوق الخاص لترقية الصادرات FSPE	من مهامها: [1] * تقديم إعانات مالية للمتعاملين المساهمين في ترقية الصادرات غير النفطية. * يمول هذا الصندوق بنسبة 10% من الضريبة الخاصة والهبات والمساعدات . * يعمل الصندوق على تغطية المصاريف التالية. *الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لصالح المصدرين وكذا أعباء الدراسات الصادقة إلى تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير ؛ * المساعدات التي تقدمها الدولة والهادفة إلى ترقية الصادرات عن طريق المشاركة في المعارض الدولية. . تغطية جزء من تكاليف الشحن والنقل في الموانئ الجزائرية لسلع الموجهة لتصدير؛ * تمويل التكاليف المرتبطة بعملية تكييف المنتجات في الأسواق الخارجية ؛

المبحث الثاني:مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات

[1] ص بترقية الصادرات www.FSPE شوهد يوم 28 افريل 2013.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في هذا المبحث سنتعرض لأثر الصادرات النفطية على الميزان التجاري الجزائري إضافة أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها لتطوير الصادرات غير النفطية والآفاق المستقبلية لهذه المجالات.

المطلب الأول: كيفية تأثيرالصادرات غير النفطية على الميزان التجار ي

الفرع الأول: معدل تغطية خارج النفط:

وهذا المؤشر هو عبارة عن معدل تغطية الواردات الإجمالية بالصادرات غير النفطية. ويحسب بقسيمة الصادرات غير النفطية على الواردات. [1]

$$\text{معدل ا لتغطية خارج النفط} = \frac{\text{الصادرات غير النفطية}}{\text{إجمالي الواردات}} \times 100$$

الفرع الثاني: معدل تغطية الواردات.

وهذا المؤشر هو عبارة عن معدل تغطية الواردات الإجمالية بالصادرات الإجمالية. تحسب بقسمة الصادرات الإجمالية على إجمالي الواردات.

$$\text{معدل تغطيته} = \frac{\text{إجمالي الصادرات}}{\text{إجمالي الواردات}} \times 100$$

الفرع الثالث: مقارنة بين المؤشرين في الجزائر خلال الفترة 2001-2012

[1] بن، 107.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من خلال معطيات في الجدول رقم (2_3) يتضح لنا أن معدل التغطية غير النفط و

يمكن توضيحها في الشكل الموالي:

جدول رقم :(3_1) تطور معدل تغطية خارج النفط و معدل تغطية الواردات الجزائرية خلال الفترة 2001_2012

الوحدة :مليار دولار امريكي

البيان + السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012
الصادرات غير النفطية	0,59	0,55	0,6	0,47	0,67	0,74	1,13	0,98	1,4	0,77	0,97
اجمالي الواردات	9,53	9,43	12,01	13,32	17,95	19,86	20,63	26,35	37,99	37,4	38,9
معدل تغطية الصادرات غير النفطية %	6,19	5,9	4,99	3,52	3,73	3,72	5,46	3,71	3,68	2,06	2,49
معدل تغطية الواردات %	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	186

المصدر :بنك الجزائر ،التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر ،التقارير السنوية لعدة سنوات

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق بالشكل الموالي :

الشكل رقم(3_1)تطور معدل تغطية الصادرات غير النفطية و معدل التغطية للواردات خلال الفترة 2012_2001

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3_1)

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول السابق والشكل الموالي نلاحظ أن:

معدل تغطية الصادرات غير النفطية ضعيف، خلال فترة 2001-2012 إضافة إلى تراجعه خلال هذه الفترة فقد كانت قيمته سنة 2001(6.19%) أعلى قيمة خلال هذه الفترة، وأدنى قيمة كانت سنة 2011 بـ(2.06%).

* معدل تغطية الواردات قد كان هو الآخر خلال هذه الفترة حيث نجد أن أعلى قيمة سنة 2007 هي(25.5%) كأعلى قيمة له خلال هذه الفترة وكأدنى قيمة له كانت سنة 2009بنسبة 11.5%.

ويفسر هذا التذبذب في معدل التغطية الكلي، بالتغير في قيمة تغطية الصادرات النفطية للواردات،وذلك بسبب التغير في أسعار النفط في الأسواق العالمية ،فإذا ارتفعت زادت قيمة تغطية الصادرات للواردات ويرتفع . أما لانخفاض في الفائض سنة 2009 ، كان بسبب انخفاض قيمة تغطية

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الصادرات النفطية للواردات الجزائرية من السلع، بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

سفر لاأوع لطيف،جلامة 2001 كنسبب خفض خ الايجية سلوكية التي تبنتها الجزائر في فترة التسعينيات لتنمية صادراتها الغير النفطية بعد الأزمة النفطية سنة1986.

أما لاخض لذي عرفه دل كان نتيجة لتراجع تدير بعض جات لناتية من سل جن سبب لتيق تديها،نظرا ي إ عم لدق ،و أيضا ي إ جتيصتدير ليات حديثة و غير حديثة، وكذا توقف مكب كرير لفطكبيكدة ، يعفصتدير هذا ا لوع من جات . ومن أخرى ت بعض ل ولات جزائرية ف من بعض ت ل ما أدى إ ،وهذا ما كن ي ف خفض معدل تغطية صادرات غير لفطية لواردات ،و لذي أدى إ خفض معدل لتغطية خارج لفط.

طبق كن قول أن:

صادرات غير لفطية ل أ ي ل ميزان جاري جزائري ع ف م هذه لصادرات لفطية لا أ تؤثر ع ميزان جاري ه ذه لصادرات لفطية ؛

كن هذه لصادرات غير لفطية يكن تحقيق ري ف لات ق ق ف معدل تغط ه لصادرات غير لفطية إ ط ب:

* خفيض لاستيراد ول ك طلب ع ذا لوع من لواردات وتوجيه لإنتاج سوق ي .

* زيادة لصادرات أو تنمية ول ك طلب ع ذا لوع من صادرات وتوجيه لتدير إ لأسواق خارجية.

* خفيض لاستيراد و زيادة لتدير. طلب ع لإنتاج لبضائع سوق لية و خارجية حد سواء، لا أن جزائر ليست م ق ل ه ذا لأسلوب لان لاقتصاد جزائري لازال ي ف مراحل ه لأولى.

ي ف كل لات سوف نحاول ف ق ف ض ي ف ميزان جاري جزائري.

المطلب الثاني:مجالات الاستثمار خارج قطاع المحروقات في الجزائر

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعتبر الزراعة والسياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها للنهوض بالصادرات غير النفطية الجزائرية.

الفرع الأول : الزراعة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي احد أهم الميادين التي تعتني بها أي دولة سعيا من هذه الأخيرة إلى تحقيق اكتفاء ذاتي وامن غذائي.

أولا: أهمية القطاع الزراعي في الجزائر[1]

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي والاجتماعي، فهو يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومن بين أهم مساعدات هذا القطاع ما يلي:

* **مساهمة الزراعة في توفير الغذاء:** إن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الطلب على المواد الغذائية الزراعية، وذلك لارتفاع مستوى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخول من جهة، ومواجهة الزيادة في نمو السكان الطبيعي من جهة أخرى.

* **تقليص أو سد الفجوة الغذائية:** يتحدد حجم الفجوة تبعا لكفاءة الزراعية، فكلما كان مستوى الإنتاج المحلي مرتفعا تقلصت الفجوة والعكس صحيح، إذا كلما انخفض الإنتاج اتسعت الفجوة.

* **المساهمة في تامين النقد الأجنبي:** يمكن للزراعة أن تساهم في الحصول على النقد الأجنبي، وذلك من خلال زيادة صادراتها، وعن طريق إحلال السلع المحلية الناتجة من التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي.

***الزراعة كمصدر لليد العاملة:** إن التقدم الصناعي وما يترتب عنه من توسع في الخدمات وفي القطاعات الأخرى، غير الزراعية يؤديان إلى خلق طلب متزايد على القوة العاملة، ومن أهم المصادر لتلبية هذا الطلب المتزايد هو القطاع الزراعي.

* **تحسين وضع الميزان التجاري:** وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة إلى بعض المواد كالفواكه والخضر والحمضيات .كما يمكن تحسين القدرة الإنتاجية بالنسبة للمواد الأساسية الأخرى .

***استيعاب القوة العاملة:** وهنا يكون من المفيد التركيز على ضرورة تشجيع الهجرة المعاكسة من المدن إلى الريف.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ثانيا:واقع الإنتاج النباتي في الجزائر : [1]

يحتل لإنتاج النباتي مكانة مهمة في الزراعة عموما، لأنه الركيزة الأساسية في توفير الغذاء. ويتحقق الأمن الغذائي بدرجة كبيرة ، إذ كان لإنتاج النباتي وفيرا والعكس صحيح.

وتتجلى المكانة المهمة التي يحتلها لإنتاج النباتي، في مجموع الزراعة الجزائرية، سواء كان ذلك من حيث المساحة الزراعية المستعملة، أو من حيث معدل لإنتاج . حتى من حيث وزنه لاقتصادي، وتعتبر الحبوب والبقول الجافة من أهم مجامع المحاصيل النباتية وذلك بسبب أهميتها الغذائية لسكان،و اهتمام السكان بها.

وللعلم كانت الجزائر إبان الفترة الاستعمارية، والفترة الأولى من لاستقلال من الدول المصدرة لبعض المحاصيل ذا ت أهمية اقتصادية كالقمح لكن،لا أنها في الوقت الراهن وبالرغم من امتلاكها إمكانيات مهمة في مجال لإنتاج النباتي، والغذائي واكتسابها تجربة تنموية لأبأس بها ، وإنها تحولت من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة بامتياز في تلك المحاصيل ذات الاستهلاك الواسع وخاصة الحبوب والبقول.[2]

الجدول رقم (3_2): انتاج الحبوب خلال الفترة 2000_2009

البيان + السنوات	2000_2001	2001_2002	2002_2003	2003_2004	2004_2005	2005_2006	2006_2007	2007_2008	2008_2009
الانتاج (مليون قنطار)	26,57	19,51	42,64	40,31	35,25	40,12	43	21	61,22
المردود (قنطار /هكتار)	11,1	10,6	14,7	13,4	15	15,02	0	0	16,5

المصدر :فاطمة الزهراء طاهري، مرجع سابق، ص145

ويمكن توضيح الجدول في الشكل البياني التالي:

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3_2)

[1] الزراعة والتنمية الريفية في الجزائر،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،2010،ص149.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

من خلال قراءتنا لمعطيات الجدول رقم (3-2) والشكل البياني التوضيحي رقم (3- 3) نلاحظ :[1]

أن إنتاج الحبوب تميز بالتذبذب فقد تراجع في المواسم 2001-2002، ثم ليرتفع في الموسم الموالي . لكن الانخفاض الكبير كان المسجل في الموسم 2007-2007 ، حيث تراجع ب50% قرابة الموسم سابق؛

يعود تذبذب إنتاج الحبوب إلى تذبذب سقوط الأمطار، حيث ان هذا الأخير يؤدي تأثير كبير على الإنتاج؛

في الموسم الزراعي 2008-2009 حققت زراعة الحبوب نتائج جد جيدة، مقارنة بالسنوات السابقة وهو أعلى مستوى تحققه منذ 2006؛

ثالثا: واقع الإنتاج الحيواني في الجزائر:

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا هاما من الإنتاج الزراعي، سواء من حيث مساهمته في الناتج الزراعي، أو من حيث مساهمته في تغطية الحاجيات الغذائية من المنتجات الحيوانية، وتزداد أهمية أكثر نظرا للوفورات التي يحققها الإنتاج الزراعي.

وتتكون الثروة الحيوانية في الجزائر من: الأبقار، الأغنام والماعز، الجمال، الخيول، النحل، الدواجن وأيضا الأرانب.[2]

تعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني نقص في عدد المواشي، بالرغم من الجهود المبذولة في تشجيع تربية الماشية خاصة الأبقار، وذلك لأسباب عديدة من أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف وبسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر في الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين إلى أخر،و التهريب إلى الدول المجاورة ، ما تتسبب في نقص الثروة الحيوانية.

الجدول رقم (3_3) :تطور القطعان خلال الفترة 2002_2007

البيان + السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الابقار (مليون راس)	1,55	1,65	1,61	1,59	1,6	1,61
الاغنام (مليون راس)	17,58	17,5	18,29	18,82	19,61	19,53
النحل (عدد الخلايا)	565686	718506	891497	916860	964026	1024340
الدواجن (مليون)	70,4	71,39	76,79	77	112	154,83

المصدر: فاطمة الزهراء ، مرجع سابق ،ص151

[1] سير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم ...ص1...2011 ...193

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق بالشكل البياني التالي:

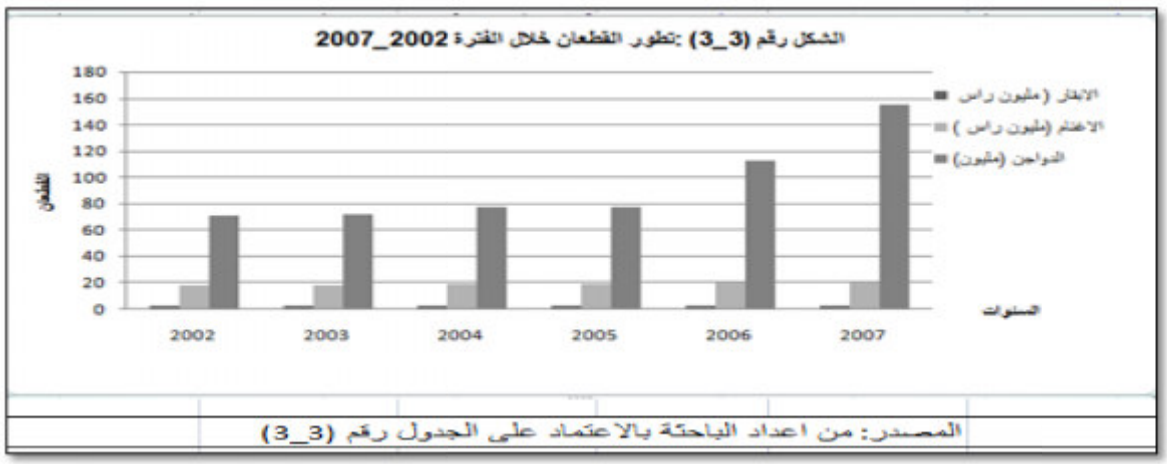

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه والشكل البياني الذي يمثله ما يلي:

* ارتفاع عدد رؤوس الأبقار في سنة 2006 مقارنة بسنة 2005 ، في حين انخفض في سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 ، السنتين اللاحقتين ليعرف ارتفاع طفيف في سنتين 2006و2007؛

* ارتفاع عدد رؤوس الأغنم من سنة 2002 إلى غاية 2007 بزيادة قدرت بحوالي مليون رأس،

* ارتفاع عدد الخيل خلال سنة 2002 إلى غاية 2007؛

* زيادة في عدد الدواجن خلال سنتي 2005و2006 حيث قدرت الزيادة ب77.86 مليون،

الجدول رقم (3_4) تطور انتاج المنتجات الحيوانية خلال الفترة 2007_2002

البيان + السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
لحوم حمراء (ألف طن)	290,76	300	320	301,56	298,55	320,12
لحوم بيضاء (ألف طن)	150,6	156,8	170	143,57	241,16	260,58
حليب(مليون لتر)	1544	1610	1915	2092	2244	2185
عسل (طن)	1950	2051	2800	2666	2543	2959,4
صوف(طن)	19752	19908	20000	25296	20357	_
بيض (مليون وحدة)	3220	3302	3629	3528	3570	3913

المصدر: فاطمة الزهراء ،مرجع سابق ،ص151

ويمكن توضيح ذلك بالشكل البياني التالي :

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

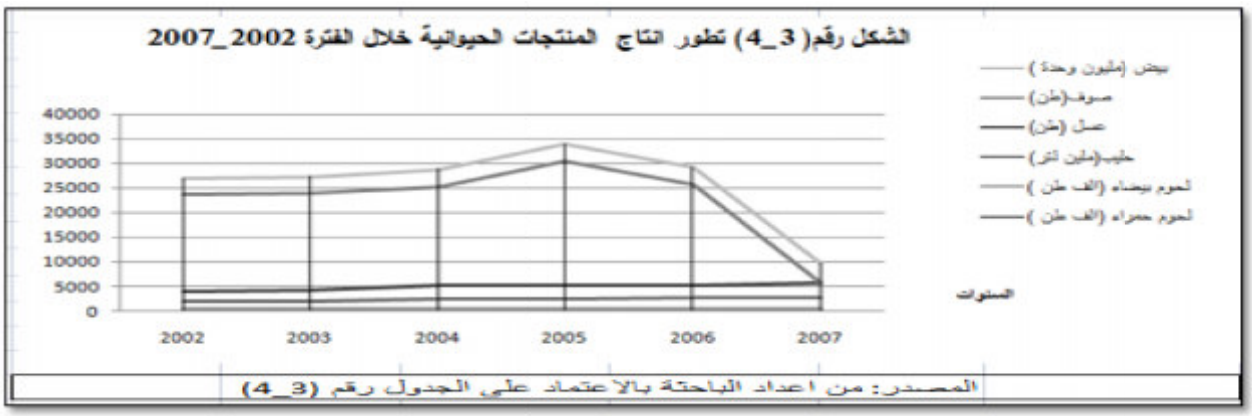

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن: [1]

إنتاج اللحوم تميز بالتذبذب فقد سجل ارتفاعا لسنتين متواليتين(2004 _2005)، ثم انخفض في سنتين لاحقتين(2005_2006)، ثم عاد ليرتفع سنة 2007 وقدرت نسبة زيادة الإنتاج خلال الفترة 2002-2007 ب 10.09% .

سجل إنتاج اللحوم البيضاء زيادة متواصلة إلى غاية 2005، حيث سجل تراجع 15.49% مقارنة بسنة (2004)، وذلك بسبب خطر تفشي أنفلونزا الطيور، ليرتفع في السنتين اللاحقتين (2005_2006)، حيث سجل في سنة 2007 زيادة قدرت ب8% مقارنة بسنة(2006)؛

سجل قطاع الحليب هو الآخر تزايدا منذ 2002، غير أنه سجل تراجع في 2007 مقارنة بسنة 2006 قدر ب 2.7 % . وذلك بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف المركزة. و التي كانت الأعلاف الرئيسية لقطيع الأبقار.

مما سبق يمكن الإقرار ب :

تحسن الإنتاج الحيواني من سنة 2000 إلى سنة 2007 رغم تذبذبه في بعض السنوات وذلك نظرا للمجهودات المبذولة من طرف السلطات الجزائرية للنهوض بهذا القطاع.

إلا أن هذه الجهود دون المستوى الذي يسمح للوصول إلى سد حاجة المستهلك الجزائري . وهذا ما يؤكده الجدول التالي:

[1] سابق،ص151.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الجدول رقم (3_5) :الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2010 — الوحدة مليون دولار اميريكي

المنتوج الغذائي	الواردات	الصادرات	معدل التغطية (%) للصادرات الى الواردات
اللحوم	173625	0	0
الاسماك	19972	14927	74,74
الحليب و مشتقاته	1293872	2964	0,23
بعض الخضر	191322	6292	3,29
فواكه طازجة و جافة	159022	20208	12,71
قهوة وشاي وعقاقير	328223	7	0
الزيوت و الدهون	747564	12445	1,66
سكر و حلويات	438630	1640	0,37
الشكولاطة	47894	6739	14,07
مصبرات الخضر و الفواكه	55366	689	1,24
مشروبات	27616	30717	111,23
التبغ	198007	2500	1,26

المصدر: بن تفات عبد الحق ،دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي مع الاشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ،العدد2011/09 ،ص 190

و الذي يمكن تمثيله بالشكل البياني التالي :

الشكل رقم (3_5):يوضح الميزان التجاري الجزائري لبعض المنتجات الغذائية لسنة 2010

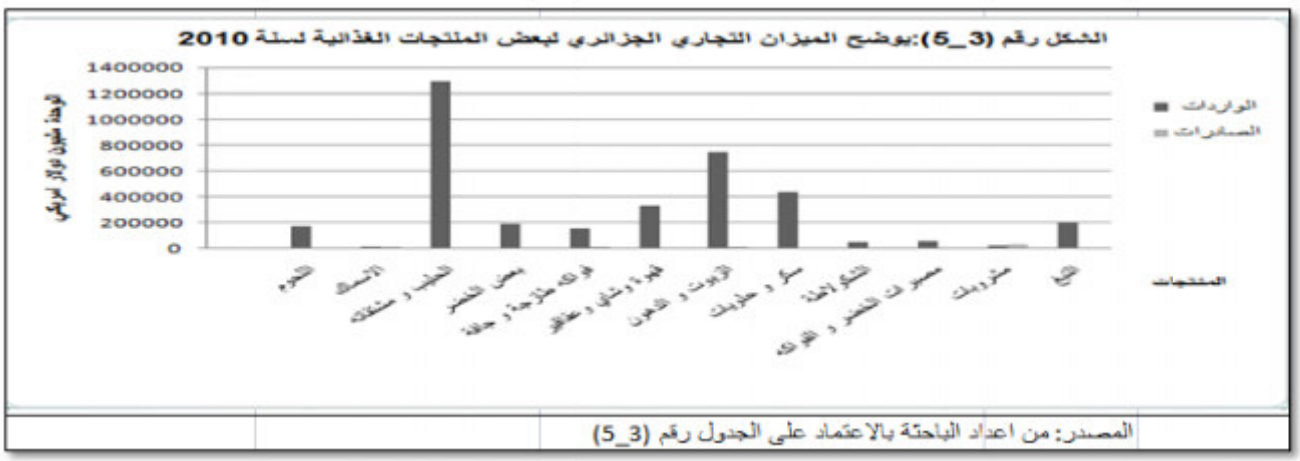

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3_5)

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ :

إن معدل تغطية الصادرات إلى الواردجليا في الفجوة الغذائية للكثير من المنتجات الغذائية، حيث اللحوم ، الحليب والفواكه، القهوة والشاي والعقاقير ، الزيوت والشحوم، السكر والحلويات، الخضر والفواكه.....الخ؛

كما يمكن ملاحظة المساهمة الفعالة لبعض المنتجات الغذائية في قيمة الصادرات الإجمالية، ونخص بالذكر مساهمة منتجات المشروبات بنسبة 24.4% من قيمة إجمالي الصادرات يليها في درجة المساهمة منتجات الفواكه الطازجة والجافة بنسبة 16.1% من قيمة إجمالي الصادرات، ثم تأتي بعدها بنسبة 11.9 % من قيمة إجمالي الصادرات.

وعليه يمكن القول أن:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

على الجزائر أن تهتم لإنتاج الحيواني أكثر، لتبعيته التامة للأسواق الخارجية. وان تعتني أيضا ببعض المنتجات الغذائية كالمشروبات والفواكه والأسماك، من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي لهذه المنتجات الغذائية، من جهة وتحقيق فائض في ميزانها التجاري من جهة أخرى لامتلاكها ميزة التصدير في بعض المنتجات الفلاحية و التي من بينها التمور و الزيتون وبعض الفواكه الطازجة و الجافة ،أما المنتجات الحيوانية فنجد اللحوم البيضاء و العسل و الأسماك والبيض .

الفرع الثاني:مخططات الجزائر لتنمية القطاع الزراعي

نظ را للأهمية التي يحتلها القطاع الزراعي في التنمية لاقتصادية سعت الدولة إلى تطوير هذا القطاع من لال وضع برامج تنموية تهدف إلى تطويره، ومن بين هذه البرامج برنامج الوطني للتنمية للفحة (PNDA)

أولا: أهم البرامج الجزائرية التنمية الزراعية

البرنامج الوطني للتنمية الفلاحة (PNDA):

هذا البرنامج عبارة عن إستراتجية كلية تهدف إلى تطوير زيادة فعالية القطاع ألفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المختصة والمتكيفة مع المناخ ألفلاحي الجزائري.[1]

أهداف المخطط الوطني لتنمية الفلاحية:

إن الهدف الأساسي من هذا البرنامج هو زيادةلإنتاج من اجل تغطية لاستهلاك الوطني، وتحسين مستوى الأمن الغذائي على المدى البعيد بالإضافة إلى بعض لأهداف نذكر منها:

* التقليل من عجز الميزان التجاري السلعي،وذلك بترقية الصادرات الزراعية وتحضير اندماج القطاع الزراعي الجزائري في لاقتصاد العالمي؛

* لاهتمام بالمناطق الزراعية والريفية وتوفير الظروف للائمةلاستقرار السكاني؛

* توسيع مساحة لأراضي الصالحة للزراعة؛

* حماية وترقية اليد العاملة في المجال الزراعي؛

برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: [2] جاء المخطط الوطني للتنمية للفحية بعدة برامج منها

الحقيقي خارج قطاع المحروقات في تنشيط سوق العمل في الجزائر"، مذكرة الماستر العلوم الاقتصادية ، تخصص 106ص2-114

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

البرنامج الوطني للتشجير: تتمثل الأهداف الكبرى لهذا البرنامج، في حماية الموارد الطبيعية لحوالي2.8 مليون هكتار من الغابات في المناطق الجافة، و3 مليون هكتار في المناطق الرطبة.

البرنامج الوطني لاستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز: ويهدف هذا البرنامج إلى زيادة المساحة الأراضي الفلاحية، على مستوى الولايات في المناطق الصحراوية والجافة.

البرنامج الوطني لتكييف أنظمة الإنتاج: يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الفلاحين والمربين، على تكييف أنظمة الإنتاج، هذه الأخيرة حسب الظروف الجافة والطبيعة الموجودين فيها.

البرنامج الوطني لتكثيف الإنتاج: يهدف هذا البرنامج إلى زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية، مثل الإنتاج من الحبوب والموارد التي تدخل في تغذية الماشية في ري الحبوب الزراعية الصغيرة الحيازة، وكذلك الحليب والبقول.

ومن بين أهداف هذا البرنامج:

- تكثيف إنتاج الحبوب في المناطق التي يسجل تساقط الأمطار فيها أكثر من 500ملم في السنة.
- تكثيف إنتاج الخضر التي تعتمد على السقي؛
- تكثيف زراعة الأشجار المثمرة التي تعتمد على السقي؛

البرنامج الوطني لتنمية المناطق الرعوية وحماية المراعي: يهدف هذا البرنامج إلى الاستعمال العقلاني في المناطق الرعوية في المدى البعيد.

البرنامج الوطني لتوفير المياه للقطاع الزراعي: يأتي هذا البرنامج بمجموعة من الإجراءات التي تسمح بزيادة توفير مياه الري وتقديم مساعدة للفلاحين من خلال دعم الفلاحين لحيازة معدات الضخ والري المركزي وحفر الآبار وانجاز أحواض لهذه المياه وتطوير شبكات نقل المياه.

ثانيا: الهيئات المالية لدعم هذا البرنامج:

وقد أطرت الجزائر أجهزة مالية لدعم هذا البرنامج تتمثل هذه الأجهزة في: [1]

1. **لصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية(FNRDA)**

(1) [illegible] للضبط الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد23،نوفمبر

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الذي انشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 حيث يدعم هذا الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل انشاء المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...)، أو خلالها أو بعده(الصناعات الغذائية.....) والتي تخص:

- تنمية الإنتاج و المردودية الفلاحية وكذا تسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
- تنمية الري الفلاحي،
- حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية،
- تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها،
- حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة،
- تدعيم أسعار المنتوجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة،
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعية الغذائية على المدى المتوسط والقصير؛

صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز(FMVTC):[1]

الذي أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 1998 ، وهو موجب لتدعيم مدخرات الفلاحة للاستصلاح التي تتطلب مبالغ كبيرة ، ويهدف الصندوق إلى توسيع هذه المبالغ لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب.

القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية.

لقد جاء برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 إن أكثر من 1000 مليار دينار يتم رصدها لدعم التنمية الفلاحية الريفية الذي تم الشروع فيه منذ سنة 2009[2].

الفرع الثالث: واقع الساسة في الجزائر.

1- المرجع السابق، ص 325.

2- [illegible] الإثنين24 ماي 2010، الموقع الالكتروني www.ouarsen [illegible] يوم 2013/04/28.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

تعد السياحة في العصر الحالي موردا هاما لكثير من الدول يتطلب لاهتمام به والقيام بتطوير وتنميته ليصبح موردا اقتصاديا هاما.

أولا: الأهمية الاقتصادية للسياحة

تعتبر السياحة من إحدى الطرق السهلة والسريعة لتوفير النقد الأجنبي مقابل خدمات تعرض على السياح الأجانب إضافة إلى أنها تعمل على توفير النقد المحلي للخزينة العموميةلإنفاقها في مجالات ذات النفع العام وتساهم في تطوير القطاعاتلإنتاجية والخدماتية لصناعة والنقل والمواطلات.

الجدول رقم (3_6) :التدفقات النقدية و الميزان التجاري الخدمي خلال الفترة 2000_2008 الوحدة : مليون دولار امريكي

البيان + السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	
الإرادات السياحية	102	100	111	112	178,5	184,3	215,3	218,9	300
النفقات السياحية	193	184	248	255	340,9	370	380	376,7	394
الرصيد	-91	-94	-137	-143	-162,4	-185,7	-165,4	-151,8	-94

المصدر :حسن عبد القادر ،إستراتجية تنمية مستدامة للسياحة في الجزائر على ضوء ماجاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لافق 2025 مجلة اداء المؤسسات الجزائرية ،العدد 02/2012 ص 176

والموضح بالشكل البياني التالي :

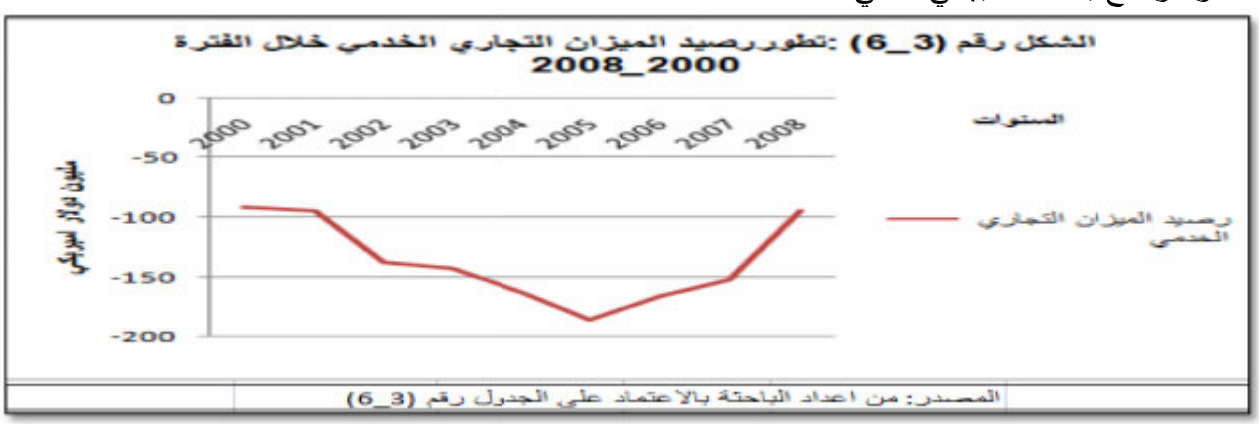

نلاحظ من لاال الشكل البياني أعلاه أن لإيرادات السياحية بشكل متزايد تطورت لاال الفترة 2000 – 2008 ، اما فت سالية تطورا ايضا تطورانتظما لاال فرة2000 – 2008 يفحين يقصيد يفميزان سالبا طيلة فرة 2000– 2008. وسلبيفقيق ميزان جاري طريد سلب طوال فر فعل لدراسةبب اوقع فت سالية، ضعف لإيرادات سبب:[1]

* ضعف نوعية المنتجات السياحية وخدمات السياحة الجزائرية؛

(1) تنمية مستدامة للسياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية ات الجزائرية، ج رج بوعريريج،العدد2002/2.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* إيواء وفنادق ذات طاقات غير كافية وذات نوعية سيئة؛

*عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر داخل وخارج البلد؛

* خدمات مرتفعة السعر بالنسبة للسكان المحليين وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار خاصة تونس؛

* غياب الأمن والطلب السياحي؛

كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بأخر في تحقيق عجز في الميزان الخدمي ؛ مما يؤثر على ميزان التجاري الجزائري.

ثانيا: مقومات السياحة في الجزائر:

1:المقومات الطبيعية: تمتلك الجزائر مساحة شاسعة في القارة الإفريقية بعد السودان تمتد مساحتها من البحر المتوسط شمالا إلى أعماق الصحراء الكبرى جنوبا وتتوفر على مقومات متنوعة تتمثل في [1]

* **الساحل:** الذي يمتد على طول 1200كلم من السواحل الرملية، يتميز بمناخ متوسط معتدل تتخلله رؤوس وخلجان من الهم شواطئه:وهران ، الجزائر،عنابه ،جيجل، سكيكدة.

* **التضاريس:** تتربع الجزائر على ثلاثة أنواع من التضاريس المتباينة من ناحية الامتداد، ففي الشمال تمتد سهول التل الجزائري مثل سهل متيجة،وهران و عنابه بعدها، تأتي السلسلة الجبلية منها جبال شيليا بأوراس بارتفاع قدره(2328م) ،و قيمةلا خديجة بجبال جرجرة بارتفاع قدره(2308م)، وغيرها من الجبال التي تتميز بها تضاريس الجزائر التي يمكن استغلالهافي تطوير السياحة الجبلية.

يتوفر هذا النمط السياحي على مقومات الجذب السياحي من جمال الطبيعة، وكرم الشعب ما يؤهله ليرقى إلى مستوى الطلب عليه.

* **الصحراء:** يمثلهأطلس الصحراوي الذي يحتوي على عدد كبير من الواحات المتناثرة عبر الصحراء ، تتميز بغابات النخيل، وتربة خصبة وكثبان رملية وهضاب صخرية وسهول حجرية ومن هذه المناطق بسكرة، غرداية، ادرار، ورقلة، تقرت،.....الخ.

وأكثر مما يميز صحراء الجزائر منطقة " لأهقار" بتمنراست ، والتي لها مكانتهافي ثراء طبيعية الجزائر ، لما تتوفر عليه من كنوز وشواهد تحمل الكثير من الخصوصيات والمعادن.

2- المقومات الحضارية التاريخية:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

[1] الالكتروني /www.ar.wikipedia.org/wiki شوهد يوم 2013/04/28.

تعاقب على الجزائر عدة حضارات أكسبتها منتجا سياحيا حضاريا ثقافيا، مميزا فنجد هذه الآثار الرومانية في كل من تيمقاد في باتنة وجميلة بسطيف وتيبازة، والعديد من المدن السياحية التي حكمها الرومان. ونجد أيضا الآثار الإسلامية في تلمسان وقسنطينة وغرداية والمسيلة، إلى جانب الآثار الغربية كالكنائس والكاتدرائيات ومن أشهرها كاتدرائية أوغسطين في عنابة وبرج سانتاكروز في وهران.

بالإضافة إلى التاسيلي الذي يعتبر من أهم وأروع المواقع العالمية من حيث الطبيعة الجيولوجية، إلى جانب التراث الحضري والثقافي الذي تتوفر عليه الجزائر، فإنها تمتلك تراثا ثقافيا شعبيا يتمثل في ارث من العدات والتقاليد المحلية والصناعة التقليدية التي تتميز بها بعض المناطق الجزائر.

3- المقومات المادية:

بالرغم من أهمية الدور الذي تلعبه المقومات الطبيعية والحضارية والثقافية في جذب السياح، لإ إن ذلك يتطلب دعمها ماديا كتوفير الطرق والموانئ وشبكات لاتصال ولعل أهم هذا النوع نجد الطاقة الفندقية.

و تمثل الطاقة الفندقية القدرة الإستعابية للوحدات الفندقية، وكل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحة المضيفة وتعد الطاقة الفندقية في احد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين.[1]

وفي ذات السياق فقد ورثت الجزائر بعد الاستقلال 5922 سرير موزعا بالأخص في المدن الكبير ثم شهد هذا العدد تطورا مضطرا وتحولات في كل الملاجئ خاصة تصنيفات الفنادق وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم :(3_7) تطور عدد الفنادق الجزائرية حسب تصنيفها خلال الفترة 2000_2007

التصنيف + السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
5نجوم	4604	4506	4832	4959	4590	4590
4نجوم	3222	3187	3592	3757	3383	3383
3نجوم	21310	19272	14659	14740	14857	14807
2نجوم	5519	4882	5454	5415	5800	5843
نجمة واحدة	2541	2563	2084	2084	4212	2315
غير مصنفة	29891	32113	41946	44381	51474	53000
المجموع	67087	66523	72567	77473	82034	83895

المصدر :لحسن عبد القادر ، مرجع سابق ،ص 175

[1] **ية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس-المغرب،"** مذكرة ماجستير، لعلوم الاقتصادية ،تخصص ...تنة،2005،ص...

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويمكن تمثيل أرقام الجدول السابق بالشكل البياني التالي:

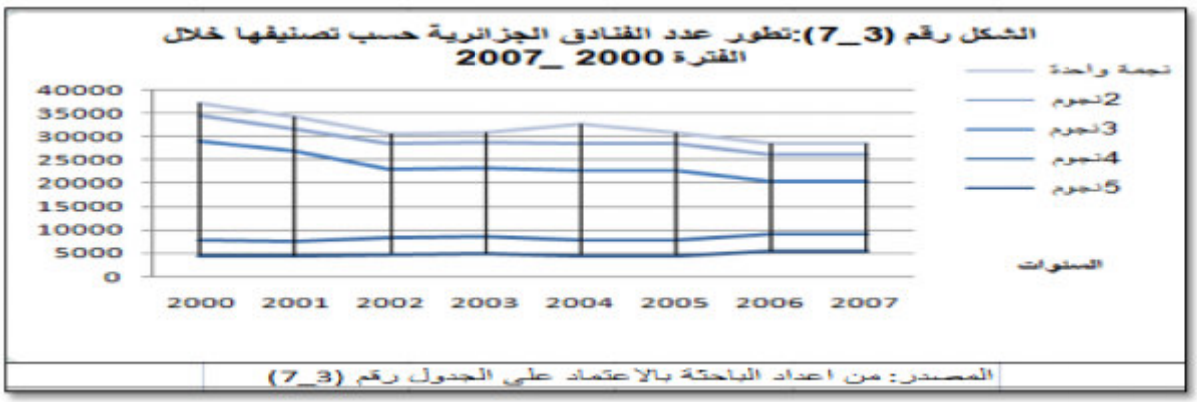

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد الفنادق في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2007 وكان أكثر ما يلاحظ على هذه الزيادة أنها كانت مركزة في الفنادق غير المصنفة.

الفرع الرابع : مخططات الجزائر لتنمية القطاع السياحي

تعتبر السياحة من أهم الركائز والدور الذي تحتله في اقتصاديات الدول المتقدمة، إن لم نقل في معظم دول العالم، وقد شرعت الجزائر في الاهتمام بالسياحة كأي قطاع آخر يمكن أن يساهم في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث قامت بإعداد مخطط توجيهي للتنمية السياحية ذات الأولوية ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2025، بالإضافة إلى مخطط آخر خاص، وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات وفق ما جاء به المخطط التوجيهي للتنمية السياحية في آفاق 2025 :[1]

أولا: مخطط وجهة الجزائر

تعتبر الجزائر اليوم في طليعة الدول التي تمتلك مقومات سياحية هامة، وتتميز بتنوع غير مستغل من الموارد السياحية، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن هذه الموارد ستكون في صورة تمكنها من تحقيق أهدافها السياحية.

ومن هذا المنطلق يجب تعزيز جاذبية الجزائر في المدى الطويل من خلال الأولويات الواجب التركيز عليها. **الأقطاب السياحية للامتياز:**

القطب السياحي هو تكوين عمراني يتميز بتجانس في وظيفته السياحية و بمزودته بتجهيزات و منشآت سياحية، ويتكون من مشاريع سياحية ذات أولوية، حيث تستطيع أن تلبي الطلب السياحي

[1] ص178.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

ويتمتع بالاستقلالية ومتعددة الأقطاب بدمج المنطق الاجتماعي ، الثقافي ،الإقليمي التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار توقعات طلبات السوق.

وقد حدد المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة في هذا الإطار ستة أقطاب سياحية للامتياز :

* **القطب السياحي للامتياز شمال شرق:** ويشمل كل من عنابه ، الطارف ، سكيكدة، قالمة ، تبسه، سوق أهراس.

* **القطب السياحي للامتياز شمال وسط:** الجزائر، تبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة البويرة، بجاية، تيزي وزو.

* **القطب السياحي للامتياز شمال غرب:** مستغانم ،وهران، عين تموشنت، تلمسان ، معسكر سيدي بلعباس، غليزان.

* **القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:** الواحات،غرداية، بسكرة،الوادي، المنيعة.

* **القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:** ادرار، تيميمون، بشار.

* **القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير:** طاسيلي، اليزي، جانت. ادرار، تمنراست

ويتشكل كل قطب من الأقطاب السبعة من عدة مركبات تستدعي وضعها في تكامل وفقا لقدراتها بحيث تستجيب لتوقعات أنواع الزبائن وهذا بتوفير منتوجات سياحية متعددة ومتنوعة.

إن الهدف المتوقع من بناء هذه الأقطاب هو تحريك الدافع الذي يسهل الانتشار السياحي في كافة التراب الوطني عبر إنشاء مجموعة من القرى السياحية للامتياز تشجع على تنمية مستدامة للقطاع.

ثانيا: مخطط النوعية السياحية:

قد أصبحت النوعية اليوم مطلبا ضروريا في الدول السياحية الكبيرة، و أنها الفلسفة التي جعلت مخطط السياحة يرمي إلى تطوير نوعية العرض السياحي الوطني، فهو يرتكز على تكوين وتعليم. كما يدرج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تناسق مع تطوير المنتوج السياحي في العالم. وهذا المخطط يشمل :

– تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي؛

– تأهيل الموارد البشرية للمحترفين؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية؛
- نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة نوعية؛
- تأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة؛
- لابتكار واستعمال تكنولوجيات لإعلام والاتصال في مخطط النوعية السياحية؛

ثالثا : مخطط الشراكة العمومية-الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية دائمة لسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العمومي والخاص، ويمكن الحديث عن الشراكة العمومية-الخاصة عندما يتحرك المتعاملون العموميون والخواص سوية للاستجابة لطلب جماعي للمنتجات السياحية.

فإذا كانت الدولة تمسك دورا ضروريا في المجال السياحي خا صة في تهيئة لإقليم وحماية المناطق العامة، ووضع المنشئات القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة، كما إنها تسهر على النظام العام وحفظ وتدير المتاحف والضروح التاريخية. فان القطاع الخاص يضمن أساسيات الاستثمار لاستغلال السياحي و يثمن ويسوق المنتوج السياحي التي تضعها الدولة تحت تصرفه.

وفي هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية-الخاصة إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية، سواء كانوا عموميين أو خواص وذلك من اجل مواجهة المنافسة الأجنبية، وتحقيق منتوج سياحي نوعي وجعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية وتنافسية، للبلوغ مستوى نضج سياحي يرقى بالجزائر إلى مصاف البلدان السياحية الأكثر تفضلا.

رابعا : مخطط تمويل السياحة:[1] ويتمثل محتوى هذا المخططفي

- مرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع بالمساعدةفي اتخاذ القرار، وفي تقدير المخاطر وفي تمويل عتاد لاستغلال.
- تخفيف إجراءات منح القروض البنكية.
- التمديدفي منطقة القرض.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

(1) ف، ص179

– الدعم ومرافقة المؤسسات المعدة لاحتياجات المؤسسات السياحية وأصحاب المشاريع؛ من لاال نظام مرافقة مالي، ومساعدات للتكوين وتشجيع شامل للنوعية إنشاء أداة جديدة لتمو يل لاستثمارات السياحية، مثل إنشاء بنك لاستثمار السياحي.

مما سبق يمكن القول بان:

القطاع السياحي الجزائري دون المستوى المطلوب ويستوجب عليها لالتفات الى هذا القطاع وتطويره وبالتالي تدعم اقتصادها مثلما تفعل معظم دول الجوار. لما يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تحقيق فائض في الميزان التجاري، حيث نجد أن القطاع السياحي من القطاعات التي توفر تدفق النقد الأجنبي إلى الدولة .في وقت قصير مقارنة القطاعات لإنتاجية الأخرى . من لاال جذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بتعريف السائح على المقومات لاقتصادية التي تزخر بها الجزائر .بالإضافة إلى أن القطاع السياحي ، يعمل على توفير سلع غير منظورة (خدمات) من لاال تقديم الخدمات للسياح على جميع الأصعدة مقابل تحصلات النقد الأجنبي .

الفرع الخامس : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أولا: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هي كل مشروع اقتصادي في شكل كيان حي، مستقل بذاته يملكه ويديره منظم يعمل على التوظيف والجمع بين عناصر لإنتاج، آو تقديم سلعة آو خدمة وطرحها في السوق ليستحوذ على نصيب محدود من السوق، ويحقق أهداف معينة في ظل درجة من المخاطرة[1]

ثانيا: أهم مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:[2]

لم تشهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تطورا كبيرا قبل سنة 1986، ولذلك بسبب لإرث
طوقي لنظام لجزائر بداء من 1967، ولكن قوي لم صعبت في وقت
كبي رة عدم لام لقطاع خاص.

1: عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية،مصر،2009 ص18
ي رشيد،"**مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الشغل، دراسة حالة الجزائر**،الملتقى الوطني
طة في تحقيق التنمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2012.،جامعة بومرداس ،19/18 ماي ، ص ص

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لأ إن مع مطلع ثمانينات القرن العشرين عرف هذا التوجه تغييرا مع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية عضويا وماليا ، لاتجاه إلى إنشاء مؤسسات اصغر حجما مما كانت عليه في السابق، إضافة إلى لاهتمام بالقطاع الخاص وقد اتضح هذا التوجه بسبب ازمة1986.

وتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في:

– مرحلة1962–1994: تميزت هذه المرحلة بعدم لاهتمام الكبير بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– مرحلة ما بعد 1994:يعتبر إنشاء دائرة وزارية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة 1994 منعطفا في حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

لاحل هذه المرحلة شهد هذا القطاع دفعا تمثل في إصدار قوانين،وا إنشاء صناديق لدعم هذا النوع من المؤسسات، ولقد اندرجت هذه لإنجازات في إطار برنامج دعم لإنعاش لاقتصادي(2000–2004)والبرنامج الإضافي لدعم النمو لاقتصادي(2004–2009).

ثانيا: أهميتها بالنسبة للاقتصاد: [1]

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية والخدمية على حد السواء، ذات أهمية كبرى لاقتصاد الذي تنتمي إليه، ذاك انه يمكن اعتبارها منفذا جديدلاستخدام وتصنيع المواد والخامات، وبالتالي إضافة موارد جديدة للبلد، والعمل على سد حاجات مجتمعه والتقليل من استيراد السلع المثيلة والإسهام في العملية التصديرية من لاحل الميزة النسبية التي تحوزها.

كما تمكن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في إضفاء المزيد من المرونة في مجال تحسين قدرة لاقتصاد الوطني على التكييف والاستجابة للتقلبات لاقتصادية، كما أنها أكثر توافقا مع المتاح من الموارد البشرية المادية، والتكنولوجية فهي تتميز بالمرونة والقابلية للتكيف، خاصة في ظروف لانكماش لاقتصادي.

ثالثا:القطاعات الأساسية التي تنشط بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[1] بق،ص162.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

رقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات سنة 2009	عدد المؤسسات سنة 2010
1	البناء و الأشغال العمومية	100250	111978
2	التجارة و التوزيع	50764	55551
3	النقل و المواصلات	26487	28885
4	خدمات العائلات	20829	22529
5	خدمات المؤسسات	16310	18473
6	الفندقة و الاطعام	17178	18265
7	الصناعات الغذائية	16109	17045
8	باقي القطاعات	46019	48661

الجدول رقم (3_8) توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاعات النشاط الاقتصادي 2009_2010

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،نشرية احصائية رقم 14،سنة 2011

ويمكن ترجمة أرقام الجدول إلى الشكل البياني التالي :

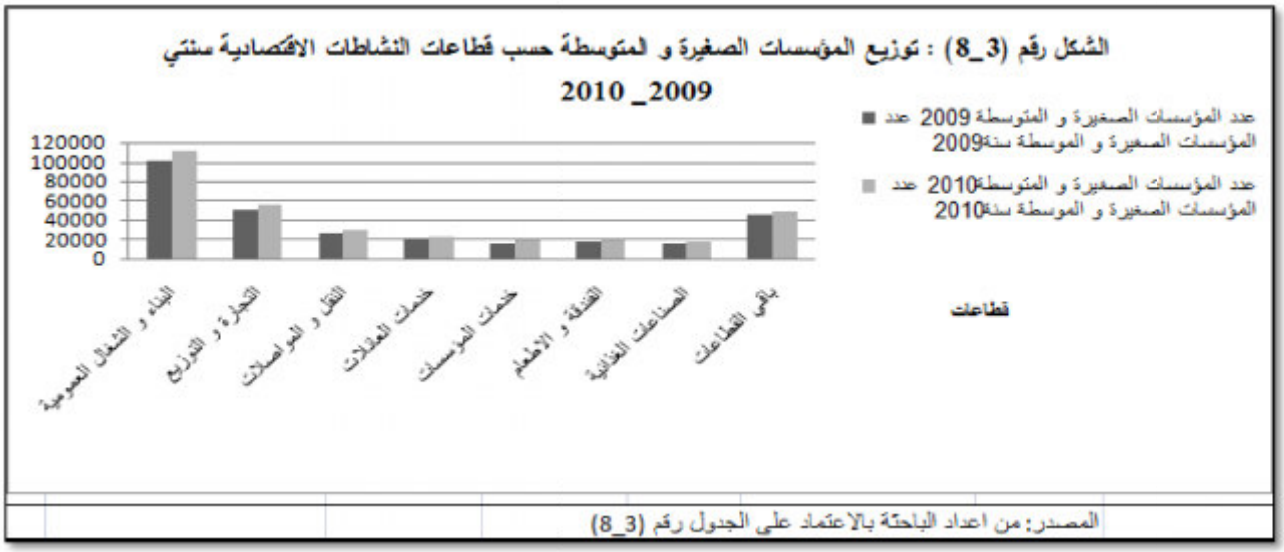

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3_8)

من خلال تفحصنا لمعطيات الجدول أعلاه و تتبعنا للشكل البياني (3_8) نلاحظ:

أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة توزع على 08 فروع نشاط اقتصادي أين ، يبين تطورها المعتبر من سنة 2009 إلى 2010 بمعدل نمو قدر ب 59.51%، تحتل هذه المؤسسات في المراتب الأولى بناء و أشغال عمومية يليها تجارة و توزيع، ثم تأتي في المرتبة الثالثة نقل و مواصلات ،وخدمات العائلات و المؤسسات ،وفندقة و إطعام،ثم صناعات غذائية ، نقل و مواصلات ، ومن الواضح جدا أن هذا التركيز الكبير لنشاط بناء و أشغال عمومية ينظر له في الجزائر في الآونة الأخيرة من تحسن في مجال توفير السكن للمواطن، واستدراك جديد من المرافق العمومية، تشييد العديد من الهياكل القاعدية من مطارات وموانئ وطرق سيار، كما أن التركيز الذي يعرفه قطاع النقل والمواصلات جاء كنتيجة لجاذبية في النشاط الاقتصادي.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

رابعا :تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001_2009

نظرا لتغيرات [illegible] في الجزائر الماضي، والتي تمخضت عن تحول هام في [illegible] ، في ظل [illegible] وتسيير المؤسسات، اتجهت الدولة نحو إعطاء أهمية كبيرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي ، وفي ظل الاستعدادات الائتمانية المبرمة مع صندوق النقد الدولي . كما شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نموا كبيرا في عددها، واتساعا في القطاعات المشتغلة بها لإبراز هذا النمو في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ندرج الجدول التالي:

الجدول رقم (3_9) :تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2001_20009

السنوات	2001	2002	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179893	188893	226227	246716	270545	294612	392639	455989

المصدر: بن عائدة مصطفى ، مرجع سابق، ص167

والذي يمكن ترجمة أرقامه إلى الشكل البياني التالي :

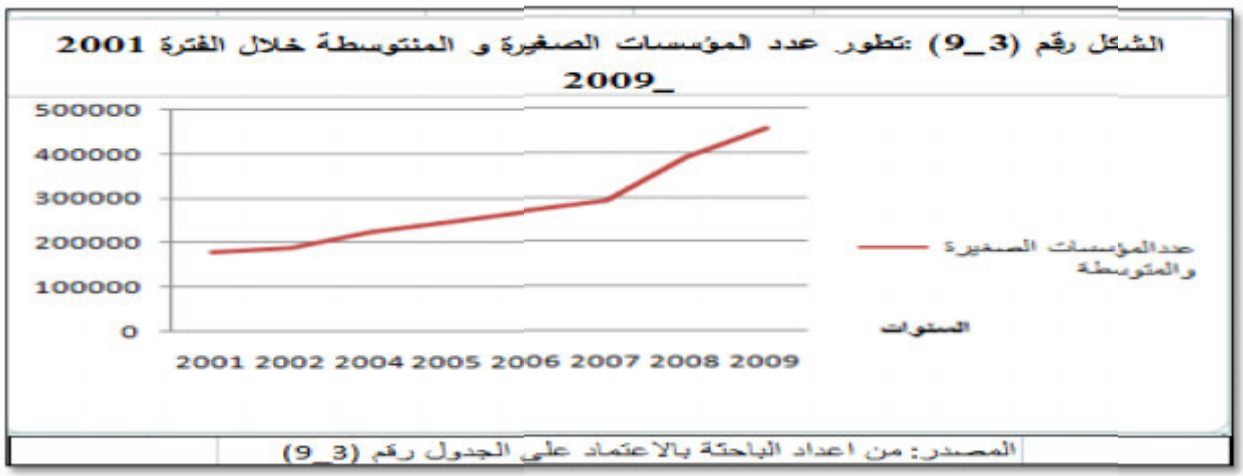

الشكل رقم (3_9) :تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2001 _2009

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم (3_9)

من خلال تفحصنا لمعطيات الجدول أعلاه و الشكل البياني التوضيحي نجد أن:

عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار مستمر بحيث تضاعف العدد بحوالي 16 مرة من سنة 2001 إلى سنة 2009 ويرجع سبب في هذا لتطور [illegible][1]

[1] بن عائدة مصطفى، مرجع سابق، ص 127.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

السياسات المنتهجة خلال هذه الفترة، والتي كانت تهدف إلى دعم خلق المؤسسات والاستثمار، وفي هذا المجال قام البنك المركزي بإتباع سياسة ائتمانية توسعية بمنح قروض لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بأسعار منخفضة (ووصلت إلى حدود 0.5%) ابتداء من سنة 2001.

الأمر الذي شجع المتعاملين الاقتصاديين على الإقبال على مثل هذا النوع من المؤسسات خاصة مع أهمية العامل التمويلي في العملية الاستثمارية، يضاف إلى هذا الدعم الذي قدمته الحكومة لهذه المؤسسات من خلال برامج التوجه لهذا القطاع الحيوي وإتباع إستراتجية لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، من خلال توفير الآليات اللازمة لتنشيط هذا القطاع وإزاحة العراقيل التي تحول دون نموه وتقدمه.

وبلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تصدر منتجاتها 302 مؤسسة سنة 2003، وقدرت آنذاك مساهمتها في إجمالي الصادرات بحوالي 4% أي حوالي 600 مليون دولار أمريكي[1] وتوزع هذه المساهمة على النحو التالي:

- *75 % صناعات غذائية؛
- *6.75% صناعات الجلود؛
- *6.05% صناعات النسيج؛
- *5.25 % صناعات الخشب؛
- *3.5 % صناعات الورق؛
- *2.75% صناعات أخرى؛

خامسا: معوقات انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

على الرغم من الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع من طرف المؤسسات الدولية مقارنة بالمؤسسة الكبرى، حيث يقدر المعدل السنوي لإنشاء مؤسسة صغيرة والمتوسطة 28 ألف سنويا. ولكن المشكل المطروح هو أن أكثر من ربع هذه المؤسسات سرعان ما تختفي بسبب المعوقات الناشئة عن ما يسمى بصغر الحجم، وبسبب مشاكل عالقة بسوء الإدارة (الرشوة، البيروقراطية أكثر من 30 وثيقة للحصول على شهادة التأهيل في قطاع الأشغال العمومية)، والقيود الإدارية ومشكلة طول فترة معالجة والملفات خاصة على المستوى البنكي وادني مدة تقدر ب 60 يوم في أحسن الحالات للحصول على الأموال داخلية و 120 يوم) إضافة الوقت اللازم للقاء من دراسة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الملف يقدر(ب390يوم)[1] ، بالإضافة إلى عائق الضرائب المفروضة على المؤسسة مع بداية نشاطها مباشرة ،والقروض الربوية ، بالإضافة إلى مشكلة العقار .

بالإضافة إلى عدم تقديم الحماية الكافية للمنتج الوطني من الدخول الفوضوي للوارداتن و التأثير على قدرتها في التنافس والبقاء في السوق. [2]

الفرع السادس:مخططات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نظرا[3] للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آتى المخطط الخماسي (2010،2014) في طياته برامج تستكمل سياسة الدولة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكي تساهم بشكل أكثر فعالية في امتصاص البطالة.

مما سبق يتضح لنا أن:

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في الزيادة الطفيفة التي عرفتها الصادرات غير النفطية الجزائرية لاال الفترة محل الدراسة، من لاال مساهمتها في تنويع الصادرات غير النفطية ، و التي من بينها نجد سلع منظورة من بينها الصناعات الغذائية و النسيجية و الصناعات البتر وكيماوية ، و السلع غير المنظورة و التي من بينها أشغال البناء ، النقل و المواطلت ، الخدمات الفندقية و الإطعام . وهذا ماساهم في تخفيض بعض الواردات من السلع لتوفرها في السوق المحلية .

المبحث الثالث:المحاور الإستراتجية المقترحة لتنمية الصادرات غير النفطية

1: نادية بن دراوة، حاكمي بوحفص،" **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين جاذبية الإنشاء وقابلية الاستمرارث"** ،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010، بومرداس ،18-19 ماي 2011،ص5

ابق ،ص128.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

في هذا المبحث عرض الأهم المحاور الإستراتجية المقترحة لتحسين و زيادةلإنتاج وإكسابها ميزة تنافسية، لاعتماد على الميزة النسبية التي تملكها في القطاعات الثلاثة المتمثلة في الزراعة ومؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة .

المطلب الأول: سبل تفعيل إنتاج القطاع الزراعي ودوره في تنمية الصادرات غير النفطية

لقد بينت لنا الدراسة أن الجزائر لها تبعية تامة في العديد من المنتجات الغذائية للعالم الخارجي، وله أيضا ميزة التصدير في البعض الأخر و اتضح لنا أن جهود السلطات الجزائرية الهادفة للنهوض بهذا القطاع لم تصل بعد إلى تحقيق الهدف الأسمى.رغم الإمكانيات المالية و المادية التي سخرتها .

بالإضافة إلى طلب انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، واتفاق الشراكة الأورو متوسطية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الزراعية، في الأسواق العالمية، وبالتالي زيادة فاتورة الغداء للجزائر باعتبارها بلدا مستوردا.

إن أفضل وسيلة لمواجهة هذا التحدي هو زيادةلإنتاج الوطني من المواد الزراعية، من لال تطبيق أساليب وتقنيات الزراعة الحديثة الكفيلة بتحسين لإنتاجية، واستلال الموارد الزراعية الكامنةلا يتأثر ذلك لإ إذا ألم الفلاحون بهذه الأساليب والتقنيات لأو، واقتنعوا بنجاعتها ثانيا، وأحسنوا ممارستها ثالثا.[1]

أفضل وسيلة لدعم هذه الإستراتيجية هو التعاون والتشارك في المهام بين القطاع العام و القطاع الخاص.و الأخذ بعين لاعتبار دور الرقابة كعنصر مهم في المؤسسات المنتجة ، لضمان حسن صيرورة نمو لإنتاج وفقا للمعايير الدولية .

ويمكن تفعيل دور القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات غير النفطية من لال العناصر التالية :

الفرع الأول: الإرشاد الزراعي في الزراعة الجزائرية

هو عبارة عن خدمة تعليمية، تهدف إلى تدريب الفلاحين، وأسرهم والتأثير عليهم لتبني الممارسات المستحدثة في مجال لإنتاج النباتي والحيواني. [2]

والهدف من هذه العملية لإرشادية بع دها لاتصالي والتعليمي، هو مساعدة المسترشدين(لفلاحين)على استخدام المعارف والتقنيات لتحسين إنتاجهم ألفلاحي. وبالتالي إكساب للاح للمهارة التي يحتاجها لتحسين إنتاجها.

1: [illegible] **"مذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"**، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، العدد08،2010، ص2.

طبيق تقنيات الإنتا [illegible] سرية في الزراعة الجزائرية"، الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء [illegible] الأوراسي، هاي، [illegible] 200،ص1.

nitro PDF professional
Created with
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وتتم هذه الخدمة بعدة طرق منها: [1]

الطريقة الفردية: عن طريق الزيارات الميدانية للفلاح ، والاتصال المباشر به في الأسواق والمعارض ،أو الاستشارات التي تجري في المكاتب (المديريات والغرف الفلاحية) أو المراسلات الحديثة(هاتف، فاكس.....الخ).

وتهدف هذه الطريقة إلى البحث واكتشاف الفلاحين المتفتحين على التقدم، والقادرين على تطبيق المكتسبات والتقنيات الحديثة التي بإمكان المرشد نقلها لهم كما تهدف إلى تمكين بعض الفلاحين من أن يصبحوا محطة اتصال لجهاز الإرشاد، وبالتالي لنشر المعارف بين الفلاحين ولكن ما يعيب هذه الطريقة أنها تتطلب عددا كبيرا من المرشدين مما يجعلها أكثر كلفة .

الطريقة الجماهيرية: وتغطي هذه الطريقة حقل تطبيقيا أوسع، إذ توجه إلى مجموعة من الفلاحين، ويتم تقديم إرشادات وإيضاحات على تقنية مالإقناع والبرهنة على نتائج ومن مزايا هذه الطريقة، و تبادل الخبرات بين الفلاحين بالإضافة إلى تفكيك عزلة الفرد وتنمية روح التعاون والتنظيم بين الفلاحين.

وعليه فانه إذا أرادت الجزائر زيادة الإنتاج الزراعي سواء كان النباتي أو الحيواني، عليها بإرشاد الفلاح وتعليمه الطرق الصحيحة للزراعة باستعمال الطرق الفردية لتعليم الفئة المثقفة من الفلاحين والجماهيرية لتعليم عامة الفلاحين، مدامة الأجواء مهيأة لذلك. ومن المؤكد انه إذا زادت ثقافة الفلاح الزراعية زاد الاهتمام أكثر بالزراعة وبالتالي توسعها وزيادة مردوديتها ومع الاهتمام الذي يحضى به هذا القطاع من دعم واستثمارات من طرف الدولة سيزيد الإنتاج سواء كان الحيواني أو النباتي.

الفرع الثاني: نشر الصناعات الزراعية

إن اغلب المنتجات الزراعية، هي عبارة عن مواد خام وتحتاج إلى تحويل أو تصنيع بالاعتماد على الصناعات لتصبح جاهزة للاستهلاك النهائي مثل الصناعات الغذائية.

وبما إن الصناعات الزراعية الصغيرة والمتوسطة تعد وسيلة تنمية هامة خاصة في المناطق الريفية لإمكانية مشاركتها في تحقيق العديد من الأهداف،[2] والتي من بينها تقليص الفجوة الغذائية التي تعاني منها الجزائر، والمساهمة في إعادة انتشار اليد العاملة على المستوى الوطني. وبالتالي تخفيف الضغط السكاني على المدن من خلال إحداث هجرة معاكسة من الـ مدينة إلى الريف ما يؤدي إلى إعادة الاهتمام بالزراعة.

.2

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

وفي نفس الوقت على الجزائر لاهتمام بهذا النوع من الصناعات وتشجيعها، على التصنيع خاصة المنتوجات التي تملك الجزائر فيها قدرة على التصدير وعدم تصديرها وهي خام. فمن المعيب أن نصدر هذه المنتجات على شكلها الخام ونستوردها محولة مثل العصائر وزيت الزيتون.....الخ ،أو مغلقة ومكيفة فقط مثل علب التمور المستوردة.

الفرع الثالث: تسويق المنتجات الزراعية.

يهتم التسويق الزراعي بإيصال السلع إلى المستهلك النهائي[1] و من أهم المشاكل التي تواجهها الجزائر نجد مشكلة تسويق المنتجات الزراعية، و أفضل وسيلة لمواجهة هذه القضية يجب لاعتماد على الوظائف التسويق لضمان سير العملية جيدا.

أولا: الوظائف التسويقية التسيرية[2]: تتمثل هذه الوظائف في:

1) **التدريج:** و يقصد بها عمليات الفرز للمنتجات الزراعية، و تقسيمها و فق مواصفات محددة في مجموعات تتجانس فيها الوحدات، و تمثل كل مجموعة رتبة تختلف أسعار الوحدات فيها عن أسعار المجموعات الأخرى لاختلاف الجودة فقط.
2) **التمويل:** و يقصد به توفير الأموال اللازمة للقيام بالوظائف التسويقية الضرورية كالنقل و التخزين و غيرها و هذا حتى و صول المنتجات الزراعية إلى المستهلك النهائي.
3) **تحمل مخاطر التأمين:** و يقصد بها تسيير المخاطر، و التأهب لكل المخاطر المكتملة الوقوع أثناء انجاز المهام التسويقية.

المعلومات التسويقية: و التي تتعلق بالبيئة الخارجية للمؤسسة، كرصد القرض و التهديدات و نقاط القوة و الضعف للمؤسسة، و مراقبة المنافسة، البحث في رغبات الزبائن **فالمطلوب** من المؤسسات الزراعية أن تجمع و تحلل كل هذه البيانات من اجل اتخاذ القرارات الرشيدة.

ثانيا: الوظائف التسويقية الفيزيقية:

و هي جميع الوظائف التي تهدف إلى خلق المنافع المكانية و المنافع الزمنية و المنافع الشكلية:

سويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي مع الاشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية"
.17 .2011 .02

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

1) **المنفعة الشكلـية:** و يقصد بها تجهيز أو تحضير العملية التي من خلالها يتم إجراء تحولات على السلع الزراعية من حالتها الخاصة، إلى صورة أكثر قابلية للاستهلاك أو التخزين أو النقل كعمليات لتصبير الطماطم الطازجة و جعلها في علب أو جعل القمح في أكياس أو تحويل إلى دقيق و من ثم إلى خبز أو عجائن أخرى أو غيرها من التحولات تعطي للمستهلك المنفعة الشكلية.

2)**المنفعة الزمنية:** تتحقق هذه المنفعة، من خلال تواجد السلع الغذائية في كل الأزمنة، التي يطلبها المستهلك أي متى أرادها فرغم المؤسسة المعروفة، في إنتاج المحاصيل الزراعية استطاعت المخازن المكيفة توفير المنتجات الزراعية، ولو خارج موسمها فظهرت حاليا مؤسسات تتطلع بمهمة التخزين أساسا لهذه المنتجات القابلة لتلف في ظروف غير مهيأة ،فالمخازن المبردة أو المجمدة أصبحت ضرورية للمنتجات الزراعية، كالفواكه واللحوم بأنواعها وغيرها من الصناعات الغذائية وهذا دوما لتحقيق المنفعة الزمنية للمستهلك.

3)**المنفعة المكانية:** تتحقق المنفعة المكانية للمستهلك سواء كان وسيط او نهائي تتحقق عندمالا يجد هذا الأخير عناء كبير في عملية شرائه للمواد الغذائية فتوفير السلع الغذائية يسهل عليه عملية الشراء واتخاذ القرار الاستهلاكي في العالم .

تزيد أهمية هذه المنفعة لأن الاستهلاك الغذائي ينبغي توفره، وتوافره في كل الأماكن التي يتواجد فيها المستهلك فتحقيق هذه المنفعة المكانية يتحقق من خلال وظيفة النقل، التي تتم من خلال إيصال السلع الغذائية الى المستهلك في المكان المناسب.

ثالثا: الوظائف التسويقية التبادلية:

والمقصود من هذه المهام وظيفتي الشراء، والبيع حيث تعتبران من الوظائف بالغة الأهمية في اتخاذ القرار المتعلق بعقد التبادل.

1) بالنسبة للمشتري، تتمثل هذه المهام في المهارات الشرائية لتوزيع مصروفاته على مختلف إشكال المواد الغذائية، بالطريقة التي تمكنه من تحقيق اكبر قدر ممكن من الإشباع الكلي لرغباته.

2) بالنسبة للبائع أو المصدر، فهي أيضا بالغة الأهمية حيث تضم جميع الجهود التي تبذل في سبيل إيجاد الطلب على السلع الزراعية ،وكذلك إيجاد المتغيرات الممكن العمل بها كمؤثر في سلوك المستهلك لهذه السلع، كمتغيرات الاتصال ونذكر منها الإعلان الذي يعتبر وسيلة غير شخصية لحث المستهلك على شراء السلع الزراعية في الأمد القصير والمشاركة في المعارض الدولية ، كما نذكر أيضا اختبار منافذ التوزيع لهذه [illegible] بجذب المستهلك من خلال تخفيف العناء لديه، وجعل السلع متوفرة في المكان والزمان

nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن التنسيق بين الإرشاد الزراعي ونشر الصناعات الزراعية والوظائف التسويقية الزراعية سوف ينمي الإنتاج الوطني، و يعرف به في الأسواق الخارجية وهذا سيزيد من مساهمة الصادرات الزراعية في أجمالي الصادرات غير النفطية ،ويقلل التبعية الجزائرية الغذائية مايؤدي الى تحقيق فائض في الميزان التجاري .

المطلب الثاني: سبل تفعيل إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في تنمية صادرات غير النفطية:

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دورا هاما في تنمية الصادرات غير النفطية؛ خاصة الغذائية و الصناعات البتروكيموية ،والرفع من القيمة الإجمالية للصادرات و ذلك بتنويع المحتوى السلعي لهذه الصادرات.

و بما أن أكثر الصادرات الجزائرية غير النفطية تتمثل في المواد نصف مصنعة و هي منتجات لا تتمتع بقدرتها على المنافسة الخارجية، و يعتمد نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القدرة على المواجهة سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الدولي على العوامل التالية[1]:

- ❖ الاهتمام بخدمة و إرضاء المتعاملين المشترين و المستهلكين؛
- ❖ الاهتمام بالجودة في المنتج أو الخدمة؛
- ❖ التجديد و التطوير المستثمرين في المنتجات و الخدمات؛
- ❖ الإدارة الإستراتيجية المرن ة لقياس التغيرات، و التغيرات في البيئة المحيطة للبحث عن فرص تسويقية متجددة؛

إن الطبيعة الخاصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شانها أن توظف جملة من العوامل التي تساعدها على الحصول على ميزة تنافسية لاختراق منتجاتها الأسواق المحلية و الدولية و من بين أهم هذه العناصر نجد:

عنصر العمـــل[2]:

تعتبر كثافة عنصر العمل؛ إحدى السمات المميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛ بحيث هذه الكثافة مع تقنيات الإنتاج البسيطة المطبقة؛ في هذه المؤسسات التي تفتقر لعنصر رأس المال. هذا العمل الذي تستطيع أن

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

توظفه هذه المؤسسات بالنضرلانخفاض تكلفة اليد العاملة؛ و بالتالي انخفاض تكاليف لإنتاج ما يؤدي إلى دفع تنافسية المنتجات؛

إضافة إلى اغلب منتجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، غير معروفة على الصعيد المحلي والعالمي؛ لذا ينبغي التعريف بهذه المنتجات في الأسواق المحلية و العالمية.عن طريق وضع خطة الترويج لهذه المنتجات من لاخل ما يلي[1]:

- ❖ المشاركة في المعارض المحلية و الخارجية؛
- ❖ السفر الجماعي للمصدرين؛
- ❖ طباعات كتيبات و أشرطة ترويجية لهذا المنتوج؛
- ❖ إنشاء وا إدارة مكاتب الترويج والبيع بالخارج تحت ر عاية السفرات؛
- ❖ إنشاء وكالات متخصص للتسويق لمساندة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كقنوات لتو زيع و تصدير منتجات هذه المؤسسات؛
- ❖ تشجيع التعاقد و التشارك بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة؛

و هذا بالتأكيد سيرفع من إنتاج و جودة المنتوجات لهذه المؤسسات و التعريف بها في الأسواق المحلية و الخارجية، و هذا بدوره سيؤدي زيادة إنتاج هذه المؤسسات ، و بالتالي تلبية حاجات السوق المحلية من هذه الصناعات التي يوفرها هذا النوع من المؤسسات ، الذي سيخفض من قيمة الواردات ، و ما سيزيد من مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية الجزائرية،ما سيؤدي إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري .

المطلب الثالث: سبل ترقية المنتجات السياحية الجزائرية و دورها في تنمية صادراتها:

يتضح الدور الحيوي للسياحة في دفع عجلة التنمية لاقتصادية، فيها من القطاعات الأكثر جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما إن هذا القطاع يساهم في تطوير القطاعات الأخرى فالسياحة من البدائل التي على الجزائر استغلالها، وذلك بتطوير وتنويع المعروض السياحي وتنمية نشاطات السياحة الجديدة.

لكن قبل القيام بتطوير المنتجات السياحة يستلزم لأو، تغيير ما تبقى من الذهنيات الفردية عن مجتمعنا والتي ترى بان السياحة رقص وخمر وما إلى ذلك، من لاخل إعطاء للثقافة السياحية مكانتها لائقة في تفكير المجتمع الجزائري، من لاخل تبني بعض الضوابطلإرساء ثقافة سياحية فعالة منها:[2]

لسياحة في الجزائر احد شروط اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي"، الملتقى الوطني الأول حول
ص 10 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

* إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة، كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكين من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة اقل وربح اكبر؛

* إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجا في العالم من طرف المرشدين لإمكانية التحاور والتفاهم؛

* وجوب التخلي باللياقة الأدبية في العامل مع السياح محليين كانوا أم أجانب، لا يمكن أن يحدث ذلك لا بـ لاختيار الدقيق لأشخاص واعتمادا على معايير موضوعية؛

* اعتماد الصدق في الكلمة والتفاني في العمل والحفاظ على الأمانة والرزانة في التعامل؛

*الحفظ على الثقافة و الهوية الوطنية يتعايشونها وليس العكس ؛

وبعدها تأتي التنمية الحقيقية للمنتجات السياحة التالية: [1]

أولا: السياحة الصحراوية: إن هذا النوع من السياحة له خصوصياته ويشكل في المرحلة الحالية مؤهلا معتبرا للتنمية السياحية الدولية ، نظرا لتميز هذا المنتوج . لذا فان العملية الترويجية في الخارج ينبغي إن تنتجه على المدى القصير نحو المناطق السياحية للجنوب الكبير، والتي يمكن تحويلها إلى أقطاب جذب للأوربيين خاصة بالنسبة للسياحة البيئية. إن تنوع الثروات الطبيعة والتاريخية والثقافية والبيئة في الجنوب تسمح بتطوير منتجات متنوعة مثل: السياحةلاستكشافية، السياحة البيئة، سياحة المغارات والتجوال .

أ ما بالنسبة لآثار فان هشاشة لمواقع السياحية في هذه المناطق يستدعي الحرص، والتشاور الدائم بين القطاعات المعنية بها و وضع جهاز لحماية وحفظلأنظمة البيئة. [2]

الفرع الثاني : السياحة الشاطئية: إن هذا النوع من السياحةلابد إن يشكلفي المدى الطويل الوجهلأول للتنمية السياحيةفي الجزائر. نظر لطاقته الكبيرة ووجود طلب داخلي كبير ، باعتبار أن غالبية السكان متمركزة في الشمال إضافة إلى استفادة نسبة كبيرة من السكان من العطل خلال موسملاصطياف.

إن لإقامة بالشواطئ تبقى تشكل مقصدا جذاب للمواطنين الذين يتوجهون إلى الخارج خاصة الصعيد العالمي. فان هذا المنتوج يشكل عند غالبية ركيزة النشاط السياحي نظرا للتدفقات النقدية المعتبرة، وآثار لاقتصادية والمالية التي يحققها فهو يمثل أكثر من80% من الطلب السياحي للدولة.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

إن هذا المنتوج ينبغي أن يرتكز على تنمية مستدامة للسياحة، تأخذ بعين الاعتبار تجارب الدول الأخرى من اجل حماية التراث الثقافي والمحيط الطبيعي ضد أشكال التلوث.

هذا وتبقى السياحة الشاطئية المنتوج المفضل لمختلف الطبقات الاجتماعية، لذلا بد من تنويعها من خلال انجاز عدة أنماط من هياكل الاستقبال. بداء بالمخيم إلى الفندق المريح والفخم مما يسمح بتنمية منتوجات سياحية في متناول الجميع.

الفرع الثالث: سياحة الأعمال والمؤتمرات: إن هذا النوع من السياحة يعرف نموا على المستوى الدولي، ويشكل جزءا معتبرا من إيرادات البلدان السياحية مثل: فرنسا، اسبانيا،ايطاليا.....الخ، وهذا المنتوج يتعين تنميته في بلادنا نظرا لتزايد كثافة النشاط الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ونمو العلاقات مع الخارج من جهة أخرى.

وتبقى القدرات الحالية والمحدودة والمتركزة على مستوى العاصمة، بعيدة عن الإستاجابة للطلب السياحي الحالي والمستقبلي، مما يعتبر فرصة ساند حقا للاستثمار الوطني و الشراكة الأجنبية بغرض جعله أكثر جذبا واهتماما من طرف المستثمرين الفعليين.

الفرع الرابع : السياحة الحموية والمعالجة بمياه البحر: رغم توفر طاقة معتبرة من أكثر من 200 منبع حموي، إلا أن طاقة الاستقبال لهذا النوع من السياحة تبقى ضعيفة جدا. ولهذا فان تنمية الحمامات المعدنية والمعالجة بمياه البحر والاستجمام البحري تعد ضرورية لما لها من أثار اقتصادية.

الفرع الخامس : السياحة الثقافية: إن الاتجاهات الحديثة للسياحة حسب الدراسات الإستشرافية المنجزة من طرف المنظمة العالمية للسياحة، تؤكد على إن السياحة الثقافية ستشغل في العشريات القادمة مكانة هامة في العرض السياحي العالمي، حيث إن إمكانيات الجزائر في هذا الميدان تؤهلها لتطوير عرض سياحي بحري ومتنوع وتنافسي ومطلوب جدا. يدمج بين:

التراث الأثري والمعالم والبنيات الثقافية، والأعياد المحلية والتقليدية وأقطاب الإنتاج الحرفي و لأن هذا التراث ذي مردود كبير يبرر ضرورة تقويمه، قصدها الحصول على حصة من الأسواق السياحية، حيث أن الطاقة المتوفرة أثبتت أهمية خاصة لهذا المنتوج.

الفرع السادس : السياحة الرياضية والترفيهية: هذا النوع من السياحة الموجهة بالخصوص إلى الشباب المولعين بالنشطات الرياضية والاستكشافية والترفيهية، والى السياح الذين يبحثون عن الراحة والرفاهية.

إن الهياكل الواجب بناؤها بالنسبة لهذا النوع من السياحة، يمكن استغلالها على الوجه الأمثل عن طريق أقطاب [illegible] رياضية الوطنية والأجنبية، مما يسمح للجزائر بتنظيم مظاهرات ذات بعد دولي تساهم [illegible] جديدة ، والتعريف بالوجهة السياحية للجزائر، وكمثال عن هذا نجد

nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

التجربة التونسية متمثلة مدينة "عين الدراهم" التي أصبحت تستقطب الفرق الجزائرية لكرة القدم التي تجري فيها تربصات منذ سنوات والى اليوم.[1]

إن مجموع أنواع المنتجات السياحية المذكورة سابقا، تشكل تحديا حقيقيا يتطلب تنفيذها تدلا إداريا مدعما من طرف القطاع العام والقطاع الخاص، لتحقيق الأهداف التي يطمح إليها القطاع السياحي على المدى البعيد.لان السياحة المحلية و الخارجية ، لها مساهماتها أيضا في جلب العملة الصعبة وتحقيق الفائض في الميزان التجاري ، إما بتخفيض الواردات عن طريق السياحة المحلية ،أو بزيادة التدفقات النقدية عن طريق السياحة الخارجية ما يساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري الخدمي .

خلاصة الفصل:

مما سبق يمكن القول بأن:

تفطنت الجزائر لخطر الأحادية في التصدي،ر وتبنت لذلك إستراتجية لتنمية صادراتها غير النفطية، كغيرها من الدول، للتخلص من الأحادية في التصدي،ر مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية ، بتوفيرها لأرضية قانونية تشجيعية إنتاجية خارج النفط ، بالإضافة إلى تقديمها لتحفيزات للمصديرين ،وا نشائها للهيئات مدعمة للنشاط التصديري و للقطاعلإنتاجي غير النفطي .

للصادرات الغير النفطية أهمية كبيرة رغم ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات،لإ أنها تؤثر على الميزان التجاري مثلها مثل الصادرات النفطية .

تعتبر الزراعة و السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من بين أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها، للنهوض بالصادرات غير النفطية، نظرا للإمكانيات التي تزخر بها ،من اجل تفعيل دور القطاعات الثلاثة في تنمية الصادرات الغير النفطية .

[1] ص178،

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

الخاتمة

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

لقد استهدفت هذه الدراسة موضوع الصادرات غير النفطية و دورها في تحقيق الفائض في الميزان التجاري الجزائري ، كون زيادتها حقا تؤدي إلى حدوث فائض في الميزان التجاري، و هذا ما جعل العديد من الدول مثل كوريا الجنوبية و ماليزيا كما رأينا سابقا عملت على تطوير و تنويع صادراتها و البحث عن السبل الناجعة التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية .

و الجزائر لها من الموارد الطبيعية و البشرية و المادية، ما يؤهلها لان تكون من بين الدول المتقدمة. إلا انه و للأسف لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها، و لعل أبرزها هي مشكلة التبعية النفطية ، لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة، بالإضافة إلى أن النفط مادة ناضبة و سلعة لها أبعاد إستراتجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر و بانخفاضها تتدهور موازينها التجارية و يتأزم اقتصادها ، بالإضافة خطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة، ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية، بالإضافة إلى خطر نضوب النفط باعتباره مادة ناضبة أو ظهور بدائل الطاقة النفطية .

كل هذه المخاطر تقضي بوجوب التفكير في مرحلة ما بعد النفط. و التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية تقضي بوجوب التفكير في مرحلة ما بعد النفط، و التوجه نحو تنمية الصادرات غير النفطية، بإيجاد أنجع السبل التي تمكنها من رفع القدرات الإنتاجية، و إنتاج منتجات لها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية و الأسواق المحلية. وسط التحديات تفرضها اتفاقيات الشراكة و التعاون الإقليمية و المنظمات العالمية خاصة التجارية منها.

فإستراتجية تنمية لصادرات ، و التي تعبر عن مجموعة من الإجراءات و السياسات التي ترفع من تنافسية المنتج المصدر في السوق العالمي. و إن فكرة تبني الجزائر لإستراتجية تنمية الصادرات غير النفطية كانت قبل أزمة 1986 .وقد جسدت الإستراتجية منذ دخولها حيز التنفيذ مجموعة من السياسات هدفت بالأساس إلى تقديم تحفيزات في شتى المجالات للمنتج و المصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري و القطاع الإنتاجي غير النفطي . ذلك لأهمية للصادرات غير النفطية، رغم ضعف مساهمتها في إجمالي الصادرات الجزائرية ، إلا أنها تؤثر على الميزان التجاري مثلها مثل الصادرات النفطية .

تعتبر الزراعة و السياحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من بين أهم المجالات التي يمكن الاستثمار فيها، للنهوض بالصادرات غير النفطية، نظرا للإمكانيات التي تزخر بها في هذه القطاعات، من خلال تفعيل دور القطاعات الثلاثة في تنمية الصادرات غير النفطية .

وبناء على دراستنا، حاولنا من خلال الفصول الثلاثة لبحثنا، الوصول إلى مجموعة من النتائج و التي على أساسها يمكن تقديم جملة من المقترحات و التوصيات الهادفة إلى تنمية الصادرات غير النفطية كما يلي:

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

النتائج:

- يعتبر الميزان التجاري من أهم أقسام ميزان المدفوعات، فهو يبرز السلع التي تملك فيها الدولة ميزة تنافسية، كما يبرز مدى قدرة السلع المحلية في اختراق الأسواق الدولية؛
- تمثل الصادرات جزء من هيكل الميزان التجاري بالإضافة إلى أنها وسيلة لجلب العملة الصعبة و عليه فان ارتفاعها يعني تحقيق الميزان التجاري للفائض، وانخفاضها يؤدي إلى حدوث عجز في الميزان التجاري ؛
- هناك عدة نظريات تطرقت إلى أسباب قيام التجارة الدولية، و التي من بينها نظرية وفرة عوامل الإنتاج ، وحسب هذه النظرية فانه على الجزائر أن تصدر سلع كثيفة عنصر الأرض ، و العمل لما تملكه من ميزة نسبية فيها، و من بين السلع التي تملك فيها ميزة نسبية نجد المنتجات الزراعية (التمور ، الحمضيات،الزيتون ،القمح ...)،المنتجات السياحية (السياحة الصحراوية ،السياحة الجبلية ،السياحة الساحلية)، منتجات صناعية (الصناعات البتروكيماوية ،الصناعات الغذائية ، الصناعات النسيجية ...)؛
- الميزان التجاري الجزائري حقق فائضا مستمرا في رصيده خلال الفترة 2000 _2012 . إلا أن ذلك لا يعود إلى تمكن السلع الجزائرية من اختراق الأسواق الدولية، إنما إلى ارتفاع أسعار النفط و رفع الجزائر لقدراتها الاستخراجية ؛
- تركيز الجزائر على الصادرات النفطية يجعلها عرضة لجملة من المخاطر، و التي من بينها مخاطر تقلبات الأسعار النفط، وخطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة، خطر نضوب المخزون النفطي و ارتفاع تكاليف إنتاجه، مخاطر التوجه نحو مصادر الطاقة البديلة؛
- حققت الإستراتجية إلي تبنتها الجزائر من خلال برامج الدعم للقطاعات الحيوية، و المتمثلة في الزراعة و الصناعة و السياحة ، من اجل تنمية صادراتها غير النفطية . نتائج ملموسة مقارنة بما كانت عليه في فترة تسعينيات، لكن ليس إلى الحد الذي تضاهي فيه الصادرات النفطية. وقد كان لسهولة تحصيل العوائد النفطية و المرتفعة مقارنة بتكاليفها المنخفضة، سببا مهما في إهمال إنتاجية القطاعات الأخرى، إضافة إلى انعكاسات الاستراتجيات المتبعة بعد الاستقلال وسوء نماذج التسيير المطبقة في المؤسسة الاقتصادية و الذي أدى إلى إفلاس اغلب المؤسسات المنتجة ، إضافة إلى عدم توفر الاستقرار الأمني؛
- هناك تحيز جغرافي كبير في المبادلات التجارية للجزائر نحو دول الاتحاد الاروبي، سواء تعلق الأمر بالصادرات أو الواردات خاصة بعد دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ، مما يجعل الاقتصاد الجزائري في تبعية كبيرة لهذه المنطقة لشراكة و التعاون بينهم ؛
- إن تأثير الصادرات غير النفطية على الميزان التجاري، ضعيف بسبب ضعف مساهمة الصادرات غير نفطية، و هذا ما تم التأكد منه من خلال المقارنة بين معدل التغطية خارج النفط و معدل التغطية الكلي ، كانت النتيجة تدل على أن الصادرات الغير النفطية تغطي ولو بنسبة ضعيفة نسبة معينة من الواردات؛

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

- رغم امتلاك الجزائر لمنتجات سياحية متنوعة منها السياحة الصحراوية، و السياحة الجبلية و السياحة الساحلية إلا أن القطاع السياحي الجزائري دون المستوى المطلوب؛
- للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور كبير في الزيادة الطفيفة التي عرفتها الصادرات غير النفطية الجزائرية خلال الفترة محل الدراسة، من خلال مساهمتها في تنويع الصادرات غير النفطية ، و التي من بينها نجد الصناعات البتر وكيماوية ؛
- يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات التي نالت قسطا هاما من الاستثمارات نظرا للإمكانيات الجزائرية في هذا القطاع ، رغم قيام الجزائر بتصدير بعض المنتجات الزراعية، لامتلاكها فيها ميزة نسبية فيها مثل التمور وبعض الفواكه الطازجة و الجافة ، إلا انه لازال دون المستوى المنتظر منه .

التوصيات:

- ضرورة التهيؤ المسبق قبل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و ذلك من خلال تأهيل المؤسسات الإنتاجية الوطنية لمنافسة المنتجات الأجنبية بالسوق الوطني؛
- ضرورة بذل المزيد من المجهودات الموجهة لتنمية الصادرات غير النفطية، دعما للنتائج المتوصل إليها في الآونة الأخيرة، وذلك من خلال التعاون بين القطاع العام و القطاع الخاص، من خلال توفير القطاع العام لأرضية قانونية محفزة لإنتاج القطاع الخاص ؛
- ضرورة تنويع الإنتاج و الإنتاج لغرض التصدير للسلع المنظورة و غير المنظورة على حد السواء . ذلك لان التنوع هو احد الطرق الناجعة للتخلص من الأحادية في التصدير، و الإنتاج لعرض التصدير من خلال الاهتمام بجودة المنتج و التغليف، إضافة إلى العمل على تكييفه ليتوافق و رغبات الإفراد و عاداتهم لمواجهة المنافسة القوية للمنتج الأجنبي؛
- الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن لهذه الوظيفة أن تقدمه من معلومات، و أيضا التعريف بالمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية ؛
- ضرورة تنويع الجزائر لأسواقها، و التركيز على تطوير التبادل التجاري بينها و بين مثيلتها من الدول النامية للتخلص من التبعية التي تفرضها الدول المتقدمة ؛
- استثمار الفوائض المالية المتحصل عليها نتيجة ارتفاع أسعار النفط، خلال هذه الفترة (الفترة محل الدراسة) في تنمية الصادرات غير النفطية ؛
- انه وبغية تنمية الصادرات غير النفطية، وجب تفعيل دور الزراعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و السياحة، لما لهذه الأخيرة من قدرات إنتاجية كبيرة و ذلك من خلال ما يلي :

1. الاهتمام بالإرشاد الفلاحي، لتلقين الفلاح الأساليب و التقنيات الحديثة في الزراعة ،و الذي سيؤدي إلى زيادة الإنتاج، و النهوض بالصناعات الغذائية، وذلك مما يؤدي إلى تغطية النفقات الطلب المحلية و تعزيز الفائض بالاعتماد على الوظائف التسويقية لضمان وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

المحلية، و العالمية محققين بذلك المنفعة الزمنية و المكانية على الجزائر. و انه يجب عليها أن تهتم بالإنتاج الحيواني أكثر، لتبعيته التامة للأسواق الخارجية. وان تعتني أيضا ببعض المنتجات الغذائية كالمشروبات والفواكه والأسماك، من اجل تحقيق اكتفاء ذاتي لهذه المنتجات الغذائية، من جهة وتحقيق فائض في ميزانها التجاري من جهة أخرى لامتلاكها ميزة التصدير في بعض المنتجات الفلاحية و التي من بينها التمور و الزيتون وبعض الفواكه الطازجة و الجافة ،أما المنتجات الحيوانية فنجد اللحوم البيضاء و العسل و الأسماك والبيض ؛

2. إن تنوع المنتجات السياحية التي تزخر بها الجزائر، خاصة الصحراوية منها، تكسبها ميزة تساعدها على الحصول إيرادات معتبرة. ما يساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري الخدمي ؛
3. تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات غير النفطية، وذلك بتوظيف جملة من العوامل سواء كانت موارد مادية وبشرية، تجعلها تحقق نتائج ايجابية سواء محليا أو خارجيا عن طريق التصدير، و العمل على إزالة العقبات خاصة الجبائية منها ،و مشكلة العقار أمام هذه القطاع لما يمكن أن يحققه في المستقبل؛

- تسهيل دخول الواردات الموجهة للصناعة و التصدير، وفرض رقابة على جودة المنتجات في المؤسسات المنتجة والمصدرة. لضمان المنافسة في الأسواق بالإضافة إلى منح قروض و إعانات للمنتجين و المصدرين بأسعار تفضيلية؛
- إعادة فرض التعريفة الجمركية على واردات الاتحاد الاروبي، خاصة السلع الكمالية أو التي يمكن إنتاجها محليا، ما يساعد المنتجات الجزائرية على الظهور و المنافسة في الأسواق المحلية؛
- الاستفادة من نتائج البحث العلمي على ارض الواقع، لان ذلك أهم وسيلة من اجل تطوير القطاعات الثلاث للوصول إلى اقتصاد غير نفطي ،

أفاق البحث :

في النهاية نختم دراستنا بسؤال، و الذي سيفتح النقاش لدراسة مواضيع متعددة تستكمل جوانب هذا الموضوع و السؤال هو :

هل حقا ترقى المنتجات الجزائرية لمنافسة مثيلتها من المنتجات الأجنبية ?.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة المصادر و المراجع

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

قائمة المصادر و المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

➢ الكتب:

1. أبو شراره علي عبد الفتاح ، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
2. احمد الدوري عبد ضعرات في الاقتصاد البريطاني ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية ،الجزائر، 1998 .
3. ثامر احمد القادري،دار الفكر والتوزيع،الطبعة الأولى الأردن 2007.
4. بازيه أيمون،أصول الاقتصادي ،ترجمة الأمير إبراهيم شمس الدين، الطبعة الجامعية، الطبعة الأولى، الفكر ة.
5. بكري كامل ،التجارة الخارجية و التمويل، الدار الجامعية ،الإسكندرية، 2002.
6. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن،الإدارة المالية الدولية، دار صفاء للنشر، الطبعة الأولى عمان، 2004.
7. خليل احمد خليل معجم المصطلحات الاقتصادية، دار الكتاب اللبناني، 1997
8. زينب حسن عوض الله، اقتصاديات العلاقات الاقتصادية الدولية، مطبعة الإشعاع، بيروت، ص32.
9. ساكر محمد العربي ، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة القاهرة،2006.
10. سامي عفيفي حاتم، الحجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية للنشر، القاهرة، 1994.
11. : عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية،مصر،2009
12. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان ،التبادل التجاري (أسس : العولمة و التجارة الالكترونية)،الدار الحامد للنشر ،الطبعة الاولى الاردن ،2004.
13. علية بشير محمد، القاموس الاقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت، 1996.
14. فزيه غريب،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي،حالة الجزائر،مركز الدراسات الوحدة العربية،بيروت،2010.
15. قدي عبد ا لمجيد،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 03، الجزائر،2006
16. لعويسات جمال الدين ،العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية،دار هومة للنشر،الجزائر،2006.
17. ماكين رونالد،الاقتصاد الدولي، دار الكتاب الحديث، مصر،2002.
18. اب الاقتصاد الدولي المعاصر، الدار الجامعية الجديدة، مصر،2007.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

19. محمد الشريف ألمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي، منشورات برتي، الجزائر.
20. محمود يونس محمد، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2009.
21. مصطفى محمود فؤاد، التصدير و الاستيراد علميا و عمليا، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
22. موسى سعيد وآخرون،التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع ، للطبعة الأولى ،عمان ،2001.
23. يسرى عبد الرحمان ،الاقتصاديات الدولية ،الدار الجامعية الإسكندرية ،مصر،2007.

➢ المذكرات و الرسائل الجامعية :

24. جلوزي جميلة،"ميزان مدفوعات الدول النامية في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2000.
25. رايس فضيل،" التوازنات الخارجية و الوضعية النقدية في الجزائر"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة قالمة، 2006.
26. عبد القادر مليود، "الشركات متعددة الجنسيات و دورها في ترقية الصادرات الصناعية دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة "،مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2010.
27. فهيمة،"الآثار التنموية للسياحة دراسة مقارنة بين الجزائر،تونس–المغرب،" مذكرة ماجستير، لعلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد تنمية،جامعة الحاج لخضر باتنة،.2005
28. عبيدي ،"قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ،.
29. فاطمة الزهراء طاهري ،"تسيير المخاطر الزراعية دراسة حالة الجزائر" رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة،2011.
30. كاكي عبد الكريم،" أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد الجزائري" ، مذكرة الماجستير، تخصص تجارة دولية ، المركز الجامعي غرداية ،2011.
31. لحول الهام،" دور الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في تنشيط سوق العمل في الجزائر"، مذكرة الماستر العلوم الاقتصادية ، تخصص مالية واقتصاد دولي،جامعة بسكرة،2011.
32. ليتيم حياة،" سياسة سعر الصرف وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر (1964-1999) رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة عنابه ،–2002.
33. محمد الأمين شربي ، "دور البنوك التجارية في تحويل الصادرات خارج المحروقات"، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويلات ،جامعة محمد خيضر بسكرة, 2004.
34. محمد الآمين شربي ،" أهمية ودور تمويل وتامين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية لل الفترة 1998–2009" رسالة دكتوراه في لعلوملاقتصادية، جامعة بسكرة،2011 .

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

35. مصطفى بن ساحة،" اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر"،مذكرة الماجستير في تخصص تجارة دولية ،المركز الجامعي غرداية،2001.
36. ملوي عبد القادر، " التصدير كإستراتجية لتحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر "،مذكرة الماجستير، في علوم الاقتصادية ، الجزائر،2007 .
37. يحياوي عبد الحفيظ،" السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي (الميزان التجاري) دراسة حالة الجزائر (1970-2009)"، رسالة ماجستير ،تخصص العلوم الاقتصادية ،المركز الجامعي غرداية،2011.

➢ المقالات والجمعيات و الدوريات العلمية :

38. بن تفات عبد الحق،" دور التسويق الزراعي في تحسين الامن الغذائي مع الاشارة الى حالة الصناعات الغذائية الجزائرية" مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 09، 2011.
39. الجوزي جميلة،"ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للإنظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة" ، مجلة الباحث ، جامعة الجزائر ، العدد 11 ،2012.
40. حوحو حسينة، حوحو سعاد،" آلية تسيير الصندوق الوطني للضبط الفلاحية"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد23،نوفمبر 2011.
41. زعباط عبد الحميد، " الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول2006.
42. عامر عامر احمد،" محاولة تمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر"، مجلة الباحث، جامعة مستغانم، العدد2010،08.
43. كمال روابنية،"تحرير التجارة الزراعية وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد11، ماي2007.
44. لحسن عبد القادر،"إستراتجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر على ضوء ما جاء به المخطط التوجيهي للهيئة السياحية لأفاق2025"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة برج بوعريريج،العدد2/2002.
45. مصطفى بودرامة،" التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، مؤتمر الدولي ، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر،جامعة سطيف، ايام 7 و 8 افريل 2008.
46. ميلود تومي،" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 19 ،مارس 2009.
47. ناصر دادي عدون،"انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة :الأهداف والعراقيل"، مجلة الباحث، ، 2004 ،02

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

48. وصاف سعيدي،"تنمية الصادرات و النمو الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، العدد 1، 2002.

➢ الملتقيات والمؤتمرات العلمية

49. زبيري رابح، "فعالية الإرشاد في تطبيق تقنيات الإنتاج العصرية في الزراعة الجزائرية"، الملتقى العلمي الدولي الأول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، الأوراسي، ماي جوان2003.

50. صالحي فلاحي، النهوض بالسياحة في الجزائر احد شروط اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، البليدة،ماي2002.

51. عبد الرحمان مغاري، بوكساني رشيد،"مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير الشغل، دراسة حالة الجزائر،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012.،جامعة بومرداس ،19/18 ماي .

52. كمال رزيق ،" الشراكة الأوربية بين واقعالاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية"، الملتقى الوطني لاول حولالاقتصاد الجزائري ، جامعة سعيد د حلب البليدة،ماي /2002 .

53. نادية بن دراوة، حاكمي بوحفص،" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين جاذبية الإنشاء وقابلية الاستمرارث" ،الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر لال الفترة 2000-2010، بومرداس ،18-19 ماي 2011.

التقارير و المنشورات :

54. بنك الجزائر ،التطورالاقتصادي و النقدي للجزائر ،التقارير السنوية لعدة سنوات (2000_2012).

55. المدرية العامة للجمارك احصاءيات لسنوات مختلفة(2000_2012.

56. مدرية تقييم التجارة وتنظيمها ،احصائيات لعدة سنوات(2000_2012).

57. وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،نشرية احصائية رقم 14،سنة 2011.

58. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، الصادرات الجزائرية من المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر" ،2009.

➢ المواقع الالكترونية:

59. الموقعالالكتروني للمنظمة العالمية للتجارة www .OMC.dz شوهد يوم 2013/03/10 .

60. نص بعنوان الجزائر"علد الموقعالالكتروني التالي http://difaf.fovumoctif.met/montada شوهد يوم 28/**2013/03**.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

61. الموقع الالكتروني للمديرية العامة للتجارة الخارجية الجزائري 2009 www KPMG.com .

62. نص بعنوان الاقتصاد الكوري على الموقع :

Korea/ economy en.wikipedia.org/wick:Htt2013/04/24 شوهد يوم

نص بعنوان الاقتصاد الماليزي على الموقعين:

Http: en.wikipedia.org/wiki/Ecommoy of Malcuysia 2013/04/24 شوهد يوم

http://islamtoday.net/bohooth/services/saveavt-14-596: شوهد يوم 2013/04/24.

63. الموقع الاكتروني للمديرية العامة للتجارة الخارجية

WWW.mincommerce.gov.dz شوهد يوم 2014/03/28

64. الموقع الالكتروني الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية :

www.algex.dz شوهد يوم 2014/03/28.

65. للغرف الجزائرية للتجارة والصناعية الموقع الالكتروني :

66. WWW.caci.dz شوهد يوم 2013/04/28.

67. الموقع الالكتروني للشركة الجزائرية للمعارض و التصدير .www .ennaha online. com شوهد يوم 28 افريل 2013.

68. الموقع الالكتروني للصندوق الخاص بترقية الصادرات، www.FSPE .dz شوهد يوم 28/04/ 2013.

69. بيان اجتماع مجلس الوزراء، برئاسة رئيس الجمهورية، يوم الإثنين24 /05/ 2010 ، الموقع الالكتروني www.ouarsemis.com/ub/showtgvead.pgp شوهد يوم 2013/04/28.

80 . جغرافيا الجزائر على الموقع الالكتروني :

:www.ar.wikipedia.org/wiki/.2013/04/28 شوهد يوم

ثانيا :المراجع باللغة الأجنبية :

70. *Antoine parent,Balance des paiement et politique Economique ,Edition Nathan, paris, 1*9966

71.FMI ,"Balance of Payements and International Investissement Position Manuels b édition" , washiton, 2009,

72.Françoise Garrec, Commerce International et Financ, Edition Economique, France.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional

73.PATRIC JOFFRE, l'exportation dans la turbulence mondial, édition economica , France , 1986,.

Created with nitroPDF professional
download the free trial online at nitropdf.com/professional